

دور إيران في محددات التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط

(البرنامج النووي نموذجاً)

تحرير

أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض

الباحثون

أ.م. د. فراق داود الشلال م.د. شهيد عبد الرضا عبد علي
م. د. مهدي علي مهدي أ.د. فهد مزبان خزار

مركز الأبحاث والدراسات
السياسية والاجتماعية
في العراق

دور إيران في محددات التوازن الاستراتيجي
في الشرق الأوسط
(البرنامج النووي انموذجاً)

دور إيران في محددات التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط (البرنامج النووي انموذجاً)

تحرير

أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض

الطبعة الاولى، بيروت/النجف الاشرف، 2025

First Edition, Beirut/Najaf, 2025

© جميع حقوق النشر محفوظة للناشر، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.



مركز الرفدين للحوار
Al-Rafdain Center for Dialogue
R. C. D

إن جميع الآراء والمعلومات الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر (المركز).

ISBN: 978 - 9922 - 749 - 58 - 7

أيلول/سبتمبر 2025

دور إيران في محددات التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط (البرنامج النووي انموذجاً)

تحرير

أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض

الباحثون

أ.م. د. فراقدا داود الشلال م.د. شهيد عبد الرضا عبد علي
م. د. مهدي علي مهدي أ.د. فهد مزبان خزار



مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R. C. D

الفهرس

11	مقدمة المركز
13	المقدمة
19	الفصل الأول: موقف إيران من مشروع الشرق الأوسط الكبير
19	تمهيد
21	أولاً: مقدمات ظهور مشروع الشرق الأوسط الكبير
24	ثانياً: المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط
24	1-الكيان الاسرائيلي المحتل
25	2-أهمية النفط في الاستراتيجية الامريكية لأمن الخليج العربي
27	ثالثاً: طبيعة النظام السياسي في إيران
27	1-المرشد (الولي الفقيه)
29	2-السلطة التنفيذية
29	• رئيس الجمهورية
30	• رئاسة الوزراء
30	3-السلطة القضائية
30	4-السلطة التشريعية
31	• مجلس الشورى (الإسلامي)
31	• مجلس صيانة الدستور
32	5-أجهزة مهمة في هيكل الدولة الإيرانية
32	• مجمع تشخيص مصلحة النظام

33	• وزارة الخارجية
34	رابعاً: القدرات العسكرية الإيرانية
36	خامساً: أهداف السياسة الخارجية الإيرانية
36	أ - «حماية المستضعفين ومواجهة المستكبرين»
37	ب - حماية الأمن القومي الإيراني
40	ج - دعم القضية الفلسطينية
40	د - محور الممانعة
41	سادساً: البرنامج النووي الإيراني
44	سابعاً: الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003
46	ثامناً: الموقف الإيراني من مشروع الشرق الأوسط الجديد
48	الخلاصة
49	المصادر
53	الفصل الثاني: دور القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الشرق الأوسط
53	تمهيد
57	القوى الإقليمية الفاعلة
57	أولاً: إيران
63	ثانياً: تركيا
68	ثالثاً: المملكة العربية السعودية
70	رابعاً: مصر
73	القوى الدولية المؤثرة
73	أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية
81	ثانياً: روسيا الاتحادية
85	موقف روسيا الاتحادية من (ثورات الربيع العربي) 2011

89 الخلاصة
91 المصادر
الفصل الثالث: موقف التيارات السياسية في إيران من البرنامج النووي الإيراني	
95 (تعدد الادوار ووحدة الهدف)
95 تمهيد
96 أولاً: النظام السياسي الإيراني والتيارات السياسية
101 1- التيار الاصولي المحافظ
103 أ - حزب الجمهورية الإسلامية (حزب جمهوري إسلامي)
104 ب - جمعية علماء الدين المجاهدين (روحانيت مبارز)
104 ج - حزب مؤتلفة الإسلامي (هيئات مؤتلفة الإسلامية)
105 د - جمعية الدفاع عن قيم الثورة
108 2- التيار الاصلاحى المجدد
109 حزب الكوادر والبناء
110 تكتل الثاني من خراداد
114 حلقة كيان
116 ثانياً: الملف النووي الإيراني بين التيار المحافظ والاصلاحي
125 الخلاصة
126 المصادر
الفصل الرابع: السيناريوهات المستقبلية للمفاوضات الامريكية الإيرانية بشأن	
129 البرنامج النووي الإيراني
129 رؤية جيوبوليتيكية استشرافية
129 تمهيد
131 أولاً: الاشكاليات القائمة في العلاقات الامريكية - الإيرانية

- 1-العوامل التاريخية.....132
- 2- البعد الايديولوجي.....135
- 3- الابعاد الجيوسياسية.....137
1. تأزيم مستمر للعلاقات.....139
2. فرض العقوبات الاقتصادية.....140
3. الاتفاق النووي (JCPOA) كنقطة خلاف.....142
- ثانياً: استراتيجية الضغط الاقصى الامريكية تجاه إيران في عهد ترامب 2017-
2020.....143
- المرتكزات الرئيسة لاستراتيجية الضغط الاقصى الامريكية تجاه إيران.....144
- ردود الفعل الإيرانية تجاه استراتيجية «الضغط الأقصى» الأمريكية.....145
2. محور التصعيد الدبلوماسي والانسحاب التدريجي من الالتزامات النووية.....146
3. محور التصعيد الإقليمي والعسكري المحدود.....147
- تقييم مدى فاعلية استراتيجية أقصى ضغط الأمريكية تجاه إيران.....148
- ثالثاً: الضربات الجوية الاسرائيلية والامريكية للمنشآت النووية الإيرانية في حزيران
(يونيو) 2025: الدوافع والتداعيات152
- المبررات الإسرائيلية والامريكية للضربات الجوية للمنشآت النووية الإيرانية.....153
- الرد الإيراني على الضربات الامريكية.....154
- تقييم أثر الضربات الجوية الامريكية على البرنامج النووي الإيراني.....157
- ما مستقبل البرنامج النووي الإيراني بعد الضربات الجوية الامريكية؟158
- 1-سيناريو إعادة الإعمار السريع (تأجيل لبضعة أشهر).....158
- 2- سيناريو تسارع نحو التسلح النووي رداً على الضربة الامريكية.....158
- 3- سيناريو عودة المفاوضات تحت الضغط.....159
- السيناريو الاول: فشل تام للمفاوضات وتصعيد العقوبات.....160

163.....	السيناريو الثاني: التوصل إلى اتفاق محدود ومعدل
165.....	السيناريو الثالث: التصعيد العسكري
168.....	السيناريو الرابع: الاتفاق الشامل النهائي
171.....	الخلاصة
173.....	خاتمة الكتاب
177.....	مركز الرافدين للحوار: (R.C.D)

مقدمة المركز

يوصل مركز الرافدين للحوار RCD جهوده العلمية والبحثية في تحليل القضايا المحلية والإقليمية والدولية ذات الأثر المباشر على استقرار الشرق الأوسط والعالم، من خلال إصداراتٍ علمية رصينة تتناول بُنى الصراع، ومعادلات القوة، وآفاق التعاون بين الفاعلين الدوليين والإقليميين، وفي هذا السياق، يقدم المركز للقارئ والمتخصص هذا الكتاب الموسوم: (دور إيران في محددات التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط: البرنامج النووي أنموذجاً)، الذي جاء نتاجاً لتعاون مجموعة من الباحثين، وعمل المركز على جمع دراساتهم وتحكيمها وتحريرها لتكون إضافة نوعية إلى حقل الدراسات الاستراتيجية في موضوع أصبح الهم الأول في منطقة الشرق الأوسط ألا وهو إيران واستراتيجيتها في المنطقة. من هنا برزت أسئلة ملحة حول ذلك أهمها الآتي:

- ما حدود دور إيران في معادلات التوازن الاستراتيجي، كونها قوة إقليمية تسعى لتثبيت نفوذها في منطقة مضطربة لاسيما بعد تهديدات كيان الاحتلال الاسرائيلي بتغيير الشرق الأوسط والذي يريد من خلاله تحكّمه بدول المنطقة.
- طبيعة انعكاس هذه التحولات على الأمن الإقليمي، وسبل إدارة التوازنات بين القوى الكبرى الفاعلة في المنطقة.
- مستقبل البرنامج النووي الإيراني، وما إذا كان سيبقى أداة للردع بعد الهجمات الأمريكية والكيان الاسرائيلي المحتل ضد الجمهورية الإسلامية في إيران.

تأتي أهمية هذا الإصدار في ضوء التحولات العاصفة التي مرّت بها المنطقة خلال السنوات الأخيرة، ولا سيما بعد عملية «طوفان الأقصى» في تشرين الاول (أكتوبر) 2023، وما تبعها من سلسلة أحداث مفصلية، أبرزها الهجوم الأمريكي - الصهيوني في منتصف شهر حزيران (يونيو) 2025، الذي استهدف مواقع استراتيجية، بينها منشآت نووية حساسة قابلها رد إيراني غير مسبوق في تاريخ الصراع مع كيان الاحتلال طال مختلف مدن الكيان المحتل واستمرت الحرب اثني عشر يوماً. هذه التطورات لم تقتصر تداعياتها على حدود

إيران فحسب، بل امتد أثرها ليعيد تشكيل المشهد الأمني والسياسي في الشرق الأوسط برمته، وبذلك يسعى هذا الكتاب إلى معالجة هذه التساؤلات عبر دراسة معمّقة تجمع بين التحليل النظري والوقائع العملية، لتقديم رؤية شاملة تسهم في فهم ديناميات القوة والتوازن في الشرق الأوسط، وتوضيح موقع إيران في هذا السياق.

إن مركز الرافدين للحوار RCD إذ يضع هذا الإصدار بين يدي الباحثين وصنّاع القرار والمهتمين بالشأن الإقليمي والدولي، فإنه يؤكد التزامه بمواصلة دوره كمنصة بحثية مستقلة تسعى إلى إنتاج المعرفة الرصينة، وتوفير فضاء للحوار الاستراتيجي الذي يعزّز من إمكانيات الفهم المشترك وإيجاد الحلول الناجعة للتحديات المعاصرة، وبذلك يسرُّ المركز في إطار اهتمامه بمجمل قضايا العالم المعاصر السياسية والأمنية والاقتصادية والقانونية، أن يولي اهتماماً متواصلاً بالأحداث التي يعيشها العالم اليوم، والتي اتسمت بتشابك التحالفات وتعدد المصالح، وأن يُقدم هذه الدراسة بفصولها الأربعة والتي جاءت وفق رؤية أكاديمية علمية متخصصة، شارك فيها باحثون مختصون في التاريخ والعلوم السياسية والجغرافية السياسية، لتشكّل مساهمة فكرية لإغناء المكتبات الوطنية والعربية والاجنبية، كما ان الكتاب سيكون له الاثر البالغ في إثراء فكر القارئ الكريم.

المقدمة

يُعد هذا الكتاب محاولة لفهم دور إيران في التوازن الاستراتيجي الإقليمي، بما تمتلكه من موارد القوة لتوسيع نفوذها، وحماية مصالحها وأمنها القومي، وفق عدد من التحديات والمتغيرات التي أُلقت بظلالها على منطقة الشرق الاوسط، وذلك من خلال دراسة الدور الإيراني في محددات التوازن الاستراتيجي في الشرق الاوسط، بوصفها من الموضوعات ذات الأهمية البالغة، إذ لا يمكن التغاضي عن هذا الدور المرافق لمجمل الاحداث في المنطقة، وخاصة عقب الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003، الذي عُدَّ من أهم واخطر الاحداث التي شهدتها المنطقة، لأنه لم يقتصر بتأثيره على المستوى الداخلي للعراق، بل تعدّاه إلى المستويين الاقليمي والدولي، خاصة الدول المجاورة وأهمها إيران، إذ شغل وجود القوات الامريكية على أرضه تفكير صانع القرار السياسي الإيراني، الذي أفصح في أحيان عديدة ان المخططات الامريكية في المنطقة تسعى إلى تجزئة الوحدة الإسلامية وتفكيكها وضربها في معاقلها.

وعلى الصعيد الدولي تتمتع إيران بموقع استراتيجي هام، في مختلف الصعد الجغرافية والسياسية والاقتصادية، حيث تربط دول جنوب غرب آسيا، بدول آسيا الوسطى والقوقاز ومنطقة الشرق الاوسط، أي ان قارة اوروبا تقترب بالدول الواقعة في غرب ووسط آسيا عبر إيران، لذلك حظيت الأخيرة بأهمية كبيرة على المستوى الدولي، بسبب موقعها الاستراتيجي الحساس.

وتحتل إيران موقعاً جغرافياً متميزاً لأسباب عديدة:

- إطلالة على منطقة الخليج.
- تقع في قلب المنطقة التي يطلق عليها حافة اليابسة.
- تقترب من نقطة الارتكاز الجغرافي.

وفي هذا الاطار يمكن القول ان دراسة الموقع لدولة ما ليس القصد منه التحديد المجرد الذي يربط بين ارضها ومعالم حدودها وتحديداتها الفلكية أو الوصفية، وانما البحث في الجغرافية السياسية وإبراز القيمة الفعلية للموقع، لأنه يمنح الدولة مكانة خاصة ويوجّه

سياستها باتجاهات ذات نفع لها، ويؤثر في قوتها وفي الكيفية التي تكون عليها مصالحها الحيوية وفي الدور الذي يمكن ان تمارسه في الوسط الدولي، ولا يقتصر الامر على ذلك فحسب، وانما تتوقف عليه الكثير من القرارات السياسية والعسكرية وحتى الاقتصادية، كما تحتل إيران دوراً مميزاً في المجال الاقتصادي لاحتوائها على مصادر هائلة من النفط والغاز الطبيعي، فضلاً عن انها ترتبط مع دول المنطقة بقواسم ثقافية ودينية مشتركة أهمها الدين الإسلامي الحنيف.

وفي سياق الحديث ترى الجمهورية الإسلامية الإيرانية من الناحية العقائدية في الادارات الامريكية دولة مستعمرة «شيطانية»، بينما ترى امريكا «الليبرالية» في النظام الإسلامي ذو الايديولوجية الثورية خطراً كبيراً على استراتيجية أمنها القومي وسياستها الخارجية تجاه المنطقة، في حين كانت إيران في عهد نظام الشاه العلماني توصف بـ(شرطي الخليج) لرعايتها للمصالح الامريكية وتحالفها الثابت معه. إذاً هذا هو جوهر الصراع الثنائي الإيراني — الامريكي، ووفق هذه النظرة فقد أرغم كل من الطرفين على تقييم الآخر بأنه خطر وجودي، ولا يمكن انكار المكانة المهمة التي باتت تتمتع بها إيران في المعادلة الاقليمية وحولها إلى رقم صعب في الشرق الاوسط، وفيما يتعلق ببرنامج إيران النووي، فهذا الامر هو مسألة استراتيجية بامتياز وهو حق مشروع لإيران واستراتيجية مستدامة، تؤمن أمنها القومي وطموحها الاستراتيجي لفرض هيبتها ومكانتها في المنطقة.

وحسب الادراك الامريكي فإن إيران تُعد مصدراً دائماً للتهديد وفق مقولة هنري كيسنجر «نظراً لكون إيران تتميز بموارد عظيمة وشعب كبير واصول راديكالية فقد أُعتبرت التهديد الأهم» ولأنها تقدم دعماً متواصلاً لجماعات تعدها واشنطن ارهابية مثل حزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية، اللذان يستندان على عقيدة دينية محورها الجهاد ضد «كيان إسرائيل المحتل»، وليس ببعيد عن هذه الرؤية برنامج إيران النووي الذي شكّل محوراً رئيساً للتنافر الامريكي الإيراني، إذ تتهم واشنطن إيران بسعيها لامتلاك السلاح النووي، في حين تؤكد الاخيرة ان برنامجها للأغراض السلمية وهو حق مشروع وفق معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية، ومن الكوابح الاخرى للعلاقات الإيرانية الامريكية، الدعم الإيراني الكبير للقضية الفلسطينية، حيث كانت الثورة الإسلامية تؤمن بعدالة القضية الفلسطينية وكفاح شعبها الصامد بوجه الغزاة الصهاينة، وكان الدفاع عن الاراضي الفلسطينية من أولويات السياسة الخارجية الإيرانية.

عموماً يشكل الوجود العسكري الامريكي في منطقة الخليج العربي، من أبرز التحديات

التي لا زالت تواجهها إيران وتعدّها خطراً محدقاً بأمنها القومي، لأن هذه القوات تدعم وبشكل كبير الكيان الصهيوني.

ويكتسب هذا الكتاب أهميته من جوانب عدة:

الأهمية الأكاديمية: يسهم الكتاب في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالعلاقات الدولية والجيوبوليتيكية، ودراسات الصراع، من خلال تقديم تحليل معمق للسيناريوهات المستقبلية للمفاوضات النووية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في مرحلة حساسة من تاريخ هذه العلاقات.

الأهمية العملية: تقديم رؤى وتحليلات قد تكون مفيدة لصناع القرار والباحثين والمهتمين بالشأن الإيراني والأمريكي والشرق أوسطي، حيث يساعد على فهم أعمق لديناميكيات الصراع والتعاون المحتمل بين القوتين: الإقليمية (إيران) والدولية (الولايات المتحدة الأمريكية).

الأهمية الإقليمية والدولية: نظراً للتأثير الكبير للبرنامج النووي الإيراني والمفاوضات المتعلقة به على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والعالم، فإن فهم هذه الديناميكيات يعد أمراً حيوياً للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

الأهمية الاستشرافية: يقدم الكتاب رؤية استشرافية للسيناريوهات المحتملة، مما يمكن أن يساعد في الاستعداد للتحديات المستقبلية ووضع استراتيجيات للتعامل معها.

من هنا تعرض عدد من الأسئلة حول دور إيران في منطقة الشرق الأوسط في ضوء الاستراتيجيات الإقليمية والدولية منها:

- لماذا يمثل الشرق الأوسط منطقة اهتمام بالنسبة للدول الكبرى؟
- ما هي القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الشرق الأوسط؟
- ما هي محددات التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط؟
- ما شكل الشرق الأوسط بعد التدايعات التي فجرتها أحداث السابع من تشرين الأول (أكتوبر) 2023؟
- هل المتغيرات التي يشهدها الشرق الأوسط ستغير من شكله على حساب الدول الإقليمية النافذة مثل إيران؟
- ما الموقف الإيراني من مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي أصبح مطلباً ومشروعاً مكرراً بالنسبة لحكومة الكيان الإسرائيلي بقيادة اليمين المتطرف؟

- ما هي ملامح الشرق الأوسط في ضوء حرب الاثني عشر يوماً في حزيران (يونيو) 2025 بين الكيان الإسرائيلي والجمهورية الإسلامية في إيران؟
- ما هي السيناريوهات المتوقعة للبرنامج النووي الإيراني بعد ضرب المنشآت النووية من قبل الكيان الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية؟ وماهي الاستراتيجيات التي ستعتمد إليها الولايات المتحدة للتعامل مع البرنامج النووي الإيراني خلال المرحلة القادمة؟
- هل ستغير إيران عقيدتها السياسية الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً على مستوى العقيدة النووية؟

يضم هذا الكتاب بين صفحاته مجموعة من الفصول أعدها باحثون أكاديميون متخصصون، حرصوا من خلاله على تغطية الجوانب المتعلقة بالدور الإيراني في الشرق الأوسط، من خلال متغيرات سياسية عديدة وملفات شديدة التعقيد وكثيرة التشابك، فقد حلت الباحثة في الفصل الأول الموسوم (موقف إيران من مشروع الشرق الأوسط الكبير) التقاطعات الأمريكية الإيرانية على شؤون الشرق الأوسط عبر متابعة تاريخية وسياسية، منذ أن وقفت إيران موقف المعارض للمحاولات الأمريكية لتغيير جيوسراتيجية المنطقة والتي تعرضت في الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 إلى ضغطٍ شديد، كما عمدت الولايات المتحدة الأمريكية لإقصاء الدور الإيراني في التوازنات الإقليمية، والتي أفضت إلى ان يكون لإيران دور ممكن ان نطلق عليه إمساك العصا من الوسط من خلال اعتمادها سياسة تقوم على تعزيز العلاقات الودية مع الحكومات العربية، والاستمرار بسياسة الثورة الإسلامية الإيرانية وثوابتها في معاداة قوى ما سمتها بـ«الاستكبار العالمي»، والحفاظ على الامن القومي الإيراني.

وتناول الفصل الثاني (دور القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الشرق الأوسط) والتي تأتي في مقدمتها العراق وإيران بحكم موقعهما الجيوسراتيجي المتميز والبالغ الأهمية، فضلاً عن تركيا صاحبة العمق الاستراتيجي المؤثر، والمملكة العربية السعودية بقوتها المالية ونفوذها في منظومة مجلس التعاون الخليج العربي، كما التفت الباحث إلى المحاولات الأمريكية لتغيير الانظمة الحاكمة في المنطقة العربية، حتى وإن استخدمت قوة السلاح، وهذا ما حصل باحتلالها العراق، وما تلاه من ما سُمي بـ«ثورات الربيع العربي» في مصر واليمن وسوريا، والتي أقحمت أطرافاً دولية فاعلة في المشهد السياسي العربي كروسيا الاتحادية.

واستعرض الباحث في الفصل الثالث الموسوم (التيارات السياسية في إيران والبرنامج النووي الإيراني تعدد الادوار ووحدة الهدف) النظام السياسي الإيراني القائم على قاعدة ولاية الفقيه باعتبارها المحور الاساس في توجيه السياسات العامة وصناعة القرار السياسي على مختلف المستويات القانونية والواقعية، وبالرغم من ان النظام في إيران ليس ديمقراطياً إلا انه يمتلك بعض مقوماتها، بما فيها الاعتماد على العمليات الانتخابية لإشغال المناصب في الجهازين التنفيذي والتشريعي، أما عن التيارات السياسية سواء المحافظة (الاصولية) منها أو الاصلاحية (المعتدلة) فبدا دورهما واضحاً من خلال المشاركة في رسم السياسات الداخلية للبلاد وصياغة اهداف السياسة الخارجية.

في حين بحث الفصل الرابع (السيناريوهات المستقبلية للمفاوضات الامريكية الإيرانية بشأن البرنامج النووي الإيراني: رؤية جيوبوليتيكية استشرافية)، حيث استقرأ ان المفاوضات الأمريكية الإيرانية حول البرنامج النووي ليست مجرد محادثات ثنائية تقتصر على ملف التسلح النووي الإيراني، بل انها معادلة جيوبوليتيكية معقدة، تتأثر بتداخل العوامل الداخلية والإقليمية والدولية، فمن الواضح أن إيران تشدد على حقها في تخصيب اليورانيوم وتسعى لتحقيق مكاسب استراتيجية من خلال البرنامج النووي، سواء على المستوى التفاوضي كورقة ضغط لرفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، أو على المستوى الجيوسياسي كأداة لتعزيز نفوذها الإقليمي في الشرق الاوسط، وفي المقابل تسعى الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها إلى كبح الطموحات النووية الإيرانية دون الدخول في مواجهة مكلفة، وتتجنب خلق حالة من التوتر في المنطقة قد تستمر لسنوات طويلة قادمة.

الفصل الأول

موقف إيران من مشروع الشرق الأوسط الكبير

أ.م. د. فراقداوود الشلال⁽¹⁾

تمهيد:

اختلفت مسميات الشرق الأوسط وتحديدتها جغرافياً، فأحياناً يتم توسيع حيزها على الأرض ليشمل حتى أفغانستان وباكستان وإيران والدول الإسلامية التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي سابقاً، وأحياناً أخرى يتم تقليصها لتقتصر على الدول العربية، وكيان إسرائيل المحتل، وإيران وتركيا. وقد عُدت منطقة الشرق الأوسط سياسياً من المناطق المحورية والمهمة للأمن والسلم العالميين، وتؤدي دوراً كبيراً في تحقيق الاستقرار العالمي، ولذلك مثلت إعادة تشكيل المنطقة هاجساً مستمراً للدول الكبرى المتعاقبة على استعمارها، ولم تتوقف المشاريع والأفكار والمخططات التي سعت من أجل تحقيق هذه الغاية، فكانت الولايات المتحدة الأمريكية من أبرز الدول التي سعت إلى إحكام قبضتها على دول العالم ومنها دول الشرق الأوسط وتهميش دور القوى الإقليمية الفاعلة الأخرى العربية منها مثل العراق، وبرز هذا الأمر بجلاء عقب الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، والذي تسبب في إنهاء دور العراق كعمق استراتيجي عربي في المعادلة الإقليمية في الصراع العربي-الصهيوني، وبعد ذلك عانى الشرق الأوسط من عدم الاستقرار السياسي وظهور الفراغ الاستراتيجي، والذي عملت الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة من أجل ملئه، وذلك من خلال طرحها «مشروع الشرق الأوسط الكبير» الذي يهدف إلى إعادة رسم خارطة جيوسراتيجية، للإجهاز على ما تبقى من بقايا النظام الإقليمي العربي، ورفض أي دور عربي أو إسلامي خاص بالقضايا الأمنية في المنطقة، وذلك استناداً إلى مصالحها واعتماداً على وجودها المكثف في المنطقة، ووجود حلفائها الإقليميين و«كيان إسرائيل المحتل»، واصطدمت هذه الرغبة بإيران التي تسعى دائماً بأن

(1) جامعة البصرة-مركز دراسات البصرة والخليج العربي

يكون لها الدور الموازن في المعادلات التي تحكم منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والخليج العربي بنحو الخصوص، على أرضية تحقيق الأمن المشترك وتقاسم المصالح، وبالرغم من ان مشروع الشرق الأوسط الكبير خرج للعلن في كانون الأول (ديسمبر) 2004 إلا انه جاء بحلّة جديدة لمضمون قديم لمشروع استعماري في منطقتي المشرق والمغرب العربيّتين، فحدود المشروع الأمريكي يضم المنطقة الواقعة جغرافياً من بحر قزوين وشمال القوقاز والمنطقة الواقعة بين باكستان شرقاً وغرباً حتى المغرب، مروراً بالدول العربية في بلاد الشام سابقاً وشمال افريقيا، فضلاً عن إيران وأفغانستان، ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتبحث في موقف إيران من مشروع «الشرق الأوسط الكبير». وبناءً على ما ذكر أعلاه فإنّ هذا الفصل ينطلق من تساؤل أساسي مفاده: هل تمكنت إيران من أداء دور إقليمي فعّال في الشرق الأوسط لا يخضع للضوابط الأمريكية ضمن اطار المشروع الامريكى المتمثل بالشرق الأوسط الكبير؟

وتكمن الأهمية العلمية للفصل من خلال تزويد المتلقّي بشرح واف عن دور إيران الموازن في الشرق الأوسط، ابان المساعي الأمريكية والكيان الإسرائيلي في تحييد وتهميش دورها المهم والحيوي في المنطقة، في حين تكمن الأهمية العملية من هذه الدراسة في رفد صنّاع القرار في العالم العربي والإسلامي بمقاربات غير نمطية عن الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي ترغب في تعزيز مكانتها في الشرق الأوسط.

يعتمد الفصل في معالجة هذا الموضوع على مجموعة من المناهج العلمية، أهمها المنهج الوصفي التاريخي الذي يقوم على أساس وصف الوقائع والاحداث التي لها صلة وثيقة بموضوع الدراسة وتفسيرها، كما يعتمد على المنهج التحليلي للوقوف على طبيعة الموقف الإيراني من مشروع الشرق الأوسط الكبير.

ولغرض تحقيق اهداف هذه الدراسة قُسمت إلى تمهيد وثمان محاور و خلاصة. تناول الاول مقدمات ظهور مشروع الشرق الأوسط الكبير، وفي الثاني استعرضنا المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وبحثنا في المحور الثالث طبيعة النظام السياسي في إيران، وجاء المحور الرابع ليكشف النقاب عن القدرات العسكرية الإيرانية، وبحثنا في المحور الخامس اهداف السياسة الخارجية الإيرانية، وفي المحور السادس تناولنا البرنامج النووي الإيراني، بينما تطرقنا في المحور السابع إلى الاحتلال الامريكى للعراق عام 2003، وختمنا الفصل بالموقف الإيراني من مشروع الشرق الأوسط الكبير في المحور الثامن.

أولاً: مقدمات ظهور مشروع الشرق الأوسط الكبير

يتوسط الشرق الأوسط جغرافياً دائرة تضم القارات الثلاث (آسيا، أفريقيا، أوروبا) التي يعيش فيها أكثر من ثلاثة أرباع سكان الأرض، لذا تتصادم حولها المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستويين المحلي والعالمي، مما جعلت منه ساحةً للتنافس الدولي⁽¹⁾، حيث تتنازع هذه المنطقة عوامل عديدة غاية في الأهمية، من أبرزها العامل الجغرافي، إذ يحتل الشرق الأوسط مع امتداده في اتجاه القفقاس واسيا الوسطى موقعاً متميزاً من الناحية الجيوسياسية للولايات المتحدة الأمريكية تتخذها لتطويق العالم، وجاءت أهميته لامتلاكه ثروة نفطية هائلة، فضلاً عن كونه الخاضعة للرخوة في النظام العالمي، وأي من هذه العوامل الثلاثة لا يلغي الآخر بل على العكس يمكن ان يكون معزراً له، فالنفط وحده لم يكن هو الذي شكل مصير الشرق الأوسط، وإنما التاريخ الحضاري العميق الذي تمتلكه جعل منه وبمرور السنين ملتقى للطرق التجارية بين القارات الثلاث الانفة الذكر⁽²⁾.

وفي بدايات القرن الحادي والعشرين شهد العالم وخاصة الشرق الأوسط تحولات سياسية واستراتيجية كبيرة، انعكست على سير الاحداث في المنطقة، وكان التزام الادارات الامريكية المتعاقبة بعملية التسوية في الشرق الأوسط امراً مفروضاً منه، واستمرت إدارة الرئيس بيل كلنتون (Bill Clinton) (1993-2001)⁽³⁾ بهذا الالتزام، وبالرغم من ان إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الاب (George Bush) (1989-1993)، نجحت لأول مرة بعد معاهدة كامب ديفيد 1978 من جمع اطراف الصراع في الشرق الأوسط على طاولة المفاوضات وجهاً لوجه، إلا ان الصراع العربي-الصهيوني بقي مستمراً حتى وقتنا الراهن⁽⁴⁾

وكان من بينها خطة السلام التي فشلت عقب رفض الفلسطينيين لمقترحات الرئيس بيل كلينتون في اذار (مارس) 2000، لأن الفلسطينيين أدركوا حرص أمريكا على الحفاظ على

(1) محمد مراد، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، دار المنهل، بيروت، 2009، ص15.

(2) مجموعة مؤلفين، رياح التغيير في الوطن العربي ومواقع التأثير الامريكي، حسين حافظ العكيلي، الدور الاستراتيجي الامريكي في تغيير النظم العربية، دار الحكمة: بغداد، 2013، ص148.

(3) لمزيد من التفاصيل عن بيل كلينتون: الرئيس الثاني والاربعون للولايات المتحدة الامريكية ينظر: ماهر مبدد عبد الكريم ومحمد فحطان عبد الرزاق، مجلة ديبالي للبحوث الإنسانية، المجلد4، العدد96، 2023، ص50.

(4) منهل الهام عبد العقراوي، العلاقات الامريكية-الإيرانية 1993-2008، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع: الأردن، 2019، ص103.

مصالح الكيان الصهيوني المحتل أكثر من أي شيء آخر، وجاء هذا الرفض على هيئة انتفاضة الأقصى التي اندلعت في أيلول (سبتمبر) عام 2000⁽¹⁾، وتزامن ذلك مع محاولة الولايات المتحدة الأمريكية إعادة هيكلة الشرق الأوسط بدعوى إصلاحه وتغييره، وبعد عام تقريباً حدثت تفجيرات الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001، وأطلق العنان بعد هذه التفجيرات للقوة الأمريكية في أفغانستان والعراق⁽²⁾.

رأت واشنطن إن من اللازم تمييز الأنظمة السياسية المساندة لها لأنها توفر الغطاء اللازم لها، وهكذا أعطت لنفسها الحق في تصنيف الدول إلى «مارقة» وأخرى صديقة، فشنت حرباً ضد أفغانستان والعراق، وأعلنت إنها تريد إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط تحت شعار محاربة الإرهاب والدول الداعمة له واعتماد أسلوب الحرب الاستباقية. وباتت إيران ضمن ذلك التقسيم من دول «محور الشر» حسب التصنيف الأمريكي والمتهمة بدعم الإرهاب والسعي إلى إنتاج أسلحة نووية⁽³⁾. كما اتهمت إدارة الرئيس كلينتون إيران بالسعي إلى زعزعة المنطقة وتدمير السلام عن طريق دعمها للإرهاب وسعيها لامتلاك السلاح النووي. وبعد ثلاث سنوات أطلقت إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش (George W Bush) (2001-2009)⁽⁴⁾ مشروع الشرق الأوسط الكبير تحت عنوان (الشراكة من أجل المستقبل)، على أيدي ممثلي دول مجموعة الثماني الصناعية الكبرى، والتي تنضوي تحت مظلتها فرنسا، كندا، اليابان، روسيا، بريطانيا، إيطاليا، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية. ووزعت واشنطن وثيقة العمل على مستشاري زعماء هذه الدول قبل انعقاد قمة سي ايلاند (Sea Island) والتي عُقدت في ولاية جورجيا الأمريكية يومي 8-10 حزيران (يونيو) 2004⁽⁵⁾، ومما تجدر الإشارة إليه إن بوش قام بإجراء جولات تحضيرية، مع بعض الوزراء الأوروبيين والمهتمين بشؤون الشرق الأوسط، وعلى ما يبدو فإن الهدف الأمريكي من المشروع كان إحداث مقاربات بين الموقفين الأوروبي والأمريكي بما يتوافق مع المصالح الغربية من المشروع الشرق أوسطي، حتى لو

(1) إسماعيل عياط، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط 2008-2018، مذكرة ماجستير، جامعة قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017-2018، ص84.

(2) إيمان يوسف، إيران في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية: من الاحتواء المزدوج إلى الشرق الجديد، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 5، العدد 1، 2008، ص162.

(3) منهل الهام عبد العقراوي، المصدر السابق، ص96.

(4) جورج دبليو بوش، عنه ينظر:

<http://encyclopedia.aljazeera.net>

(5) مهدي خضر نور الدين، الحصار المتبادل للعلاقات الإيرانية الأمريكية بعد احتلال العراق، مركز الحضارة لتنمية الفكر: بيروت، 2012، ص82.

استدعى هذا تغيير الأنظمة السياسية الحاكمة، ولم يحدد الرئيس بوش حدود الشرق الأوسط الكبير، إلا أن عدداً كبيراً من المحللين السياسيين أكدوا أن المشروع يضم تحت مظلته أهم منطقتين في العالم في إنتاج النفط والغاز وهي الخليج العربي والقوقاز، وحينئذ اتضحت حقيقة الأهداف الأمريكية غير المعلنة في الاستحواذ على النفط، في ظل ارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية أكثر من اهتمامها بدمقرطة الدول العربية وإصلاح أنظمتها السياسية، وأستبعد الكيان الإسرائيلي المحتل من هذا المشروع لأن أمريكا عدته في مصاف الأنظمة الديمقراطية والاقتصاد الليبرالي الحر المستقر⁽¹⁾.

جاء المشروع بمضمون مدني، شمل شعارات الإصلاح في مجالات الاعلام والتنمية والثقافة، ومكافحة الفساد الإداري، ثم أخذ طريقه إلى الواقع عبر فتح الولايات المتحدة الأمريكية مكاتب إقليمية وتخصيص موازنات مالية لها، وبالرغم من أنها لم تربط علناً بين مشروعها الجديد وسياساتها تجاه المنطقة، إلا أنه يمكن استنتاج ذلك الربط من خلال أبرز حدثين وقعا بعد وضع المشروع، وهما الحرب على أفغانستان، واحتلال العراق خلال أقل من ثلاث سنوات⁽²⁾. وكانت المقدمات للمشروع عندما طرح بول وولفوفيتز (Paul Wolfowitz) نائب وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، عام 2002 في الكونغرس، الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط والتي توسعت أكثر، وعُرفت فيما بعد بـ(مشروع الشرق الأوسط الكبير)، ومن البديهي أن الإدارة الأمريكية أعلنت عن المشروع في إطار الترويج لسياسات أعطتها عنوانات بارزة مثل: الإصلاح السياسي، تشجيع الديمقراطية، محاربة الإرهاب، حقوق الإنسان⁽³⁾.

وبذلك شكّل المشروع تجسيداً عملياً لرؤية بوش واقرانه للعالم العربي، وبالرغم من بعض التحفظات الأوروبية، والمعارضة الجزئية من قبل بعض الدول العربية، إلا أن المخططات الأمريكية تشرعت ووجهت ضد دول محددة ومنها العراق، لأنهم روجوا أن تغيير النظام في العراق سيؤدي إلى بناء نموذج للدولة الحديثة العصرية الديمقراطية.

(1) إيمن يوسف، المصدر السابق، ص163.

(2) مهدي خضر نور الدين، المصدر السابق، ص83.

(3) وتولت مهمة الترويج لهذا المشروع أربع مؤسسات، هي: المؤسسة الوقفية للشرق الأوسط، مؤسسة محو الأمية في الشرق الأوسط، منتدى المستقبل، مجموعة الثماني لتمويل المشروعات الصغيرة. جورج حجار، أميركا في طور الرايح الرابع، دار الهادي: بيروت، 2005، ص246-247.

ثانياً: المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط

1- الكيان الإسرائيلي المحتل

من الخطأ الجزم بأن الحساب الاستراتيجي الأمريكي ينحصر في المصالح النفطية وبالمواقع الاستراتيجية فقط، إذ تأتي في طليعة الوظيفة الاستراتيجية للشرق الأوسط الحفاظ على وجود وأمن الكيان الإسرائيلي المحتل، وهي المهمة التي تكفلت بها الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1948 وحتى الآن، وتزامناً مع ذلك بات من الضروري ان تضمن الولايات المتحدة لنفسها تواجداً عسكرياً، يشكل كابحاً قوياً لأية قوة تهدد أمن وسلامة هذا الكيان. وهنا لابد من الإشارة إلى ان احتلال العراق يأتي ضمن سياق هذه المهمة فضلاً تطبيق إيران بسبب برنامجها النووي⁽¹⁾.

ومن المهم القول يرى الكيان الصهيوني معالجة الازمة النووية الإيرانية على طريقته الخاصة بالضربة العسكرية، وبرز هذا الامر بصورة واضحة في خطاب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكيان الإسرائيلي سلفان شالوم خلال افتتاح أعمال الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ 13 أيلول (سبتمبر) 2005، واهم ما جاء فيها «ترحب (إسرائيل) بجهود الجماعة الدولية وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية على محاولاتها لمنع إيران من إرهاب العالم بالأسلحة النووية ونحن ندعوهم لمنع هذا النظام المارق من امتلاك الأسلحة النووية حتى لو اقتضى الامر استعمال القوة العسكرية وهو برأينا الحل الأمثل لحالة إيران»⁽²⁾.

ومن الجدير بالذكر ظلّ البرنامج النووي الإيراني يمثلّ هاجساً أمنياً لدى الكيان الإسرائيلي المحتل ومن احتمال حصول الجمهورية الإسلامية الإيرانية على السلاح النووي، والتي لم تستطع الولايات المتحدة من كبح نفوذها وتمددتها المستمر في المنطقة، منذ الغزو الأمريكي على العراق 2003، لذا سعى الكيان بكافة الطرق إلى الحد من طموح إيران النووي ووقوفها ضد تحقيق أهدافه الجيوبولتيكية في المنطقة، وحتى إن كلفه الأمر الإقدام على ضربة استباقية، كما حدث مع العراق في ثمانينات القرن الماضي.

وتأسيساً على ما سبق يمثل وجود الكيان الإسرائيلي المحتل في الشرق الأوسط وشراكته الاستراتيجية وتحالفه العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن توفر أكبر مخزون

(1) مجموعة مؤلفين، رياح التغيير، حسين حافظ العكيلي، المصدر السابق، ص158.

(2) منهل الهام عبد العقراوي، المصدر السابق، ص185.

نفطي في هذه المنطقة، دافعاً للولايات المتحدة إلى السعي بكل السبل إلى تأمين أمن الكيان والتحكم بمصادر الطاقة، في حين ان إيران تحاول اضعاف الدور الأمريكي في المنطقة من خلال استغلال الازمات الموجودة، والاستياء والمعاداة منها بسبب دعمها للكيان الغاصب لحقوق الشعب الفلسطيني.

إن دور كيان إسرائيل المحتل في المنطقة متسق بشكل دائم مع المصالح الامريكية، فوجود كيان منفصل تاريخياً وسياسياً ودينياً عن النسيج السكاني للعالم العربي، هو وصفة ناجعة لمنع نجاح أي مشاريع وحدوية مستقبلاً، سواء انطلقت من بواعث إسلامية أو من دعوات قومية.

2- أهمية النفط في الاستراتيجية الامريكية لأمن الخليج العربي

انطلاقاً من حقيقة ان من يسيطر على الشرق الاوسط يتحكّم بالنفط والاقتصاد العالمي، وخلال مرحلة الحرب العالمية الثانية وما بعدها فقد تمت صياغة مفهوم إحلال القوة الامريكية بدلاً عن القوى الاوربية في المنطقة، لتحقيق مصالح الولايات المتحدة الامريكية، استناداً إلى فرضيتين: الاولى ان القوى الاوربية غير قادرة على تحقيق السيطرة الفعلية بسبب خروجها منهكة من الحرب، والثانية ان الهيمنة على تلك المنطقة أمر مهم للتأثير على العالم سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، لأنها تُعدّ خزان كبير لاحتياطي نفط العالم، ومنذ ذلك الوقت بقيت منطقة الشرق الاوسط حلقة اساسية في حسابات صنّاع القرار للإدارات الامريكية المتعاقبة التي دأبت على التدخل عسكرياً لتحقيق مصالحها، كما حدث لاحقاً مع افغانستان والعراق اللذين جاء احتلالهما منسجماً تماماً مع نظرية جغرافية القوة التي كان ينادي بها هالفورد ماكندر⁽¹⁾، لانهما يقعان على خط القوة داخل اسيا، فضلاً عن توفيرهما للاحتلال الامريكي قوة الأمن العسكري والسياسي الاستراتيجي، بل وحتى الامن الاقتصادي والاستراتيجي لوجود المخزون النفطي والغازي الكبير في الخليج العربي وبحر قزوين والعراق⁽²⁾. وبعد هذا التحليل المقتضب يأتي السؤال الفصل: ماهي

اسباب تزايد اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بنفط المنطقة؟

(1) ماكندر: أحد الجغرافيين الجيوبوليتيكن البريطانيين، أسس لنظرية عام 1904، في محاضرة ألقاها في الجمعية الجغرافية الملكية بلندن، كان عنوانها نقطة الارتكاز الجغرافي للتاريخ، ثم أنضجها في كتابه الشهير «المحور الجغرافي للتاريخ»، وهو أحد أشهر كتب الجيوبوليتيك في العالم. عُدت هذه النظرية فيما بعد من النظريات الاستراتيجية العالمية والتي تتلخص إن هناك ارتباطاً عضوياً بين السيطرة على قلب العالم والسيطرة على العالم أجمع. يُنظر: ضياء محمود الدردساوي، تطور مفهوم الجغرافية السياسية من المفاهيم التقليدية الى التوجهات المعاصرة، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 78، 2025، ص 224.

(2) جورج حجار، المصدر السابق، ص 249.

ان سبب هذا الاهتمام يعود إلى ازدياد الحاجة الامريكية إلى استهلاك الطاقة، لاسيما أن عجزاً تصاعدياً بدأ يحيط بميزان النفط منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي.

وفيما يخص نفط الخليج العربي فيُعد من اهم العوامل التي تجعل منها منطقة جذب واستقطاب للأطماع الغربية، لان نفطها يتميز بانخفاض تكاليف انتاجه نظراً لارتفاع معدلات الإنتاج⁽¹⁾ وقلة عمق الآبار المتواجدة في المنطقة، كما يتم انتاج خامات خفيفة ومتوسطة وثقيلة⁽²⁾.

ولقد أشار التقرير الاستراتيجي للأمن القومي الأمريكي الذي أقره الرئيس الأمريكي جورج بوش الاب في آب (اغسطس) 1991 إلى اهم المصالح والمطالب التي يجب على الولايات المتحدة الامريكية ان تدافع عنها حتى وان استلزم الأمر استخدام القوة⁽³⁾:

- 1- تأمين تدفق نفط الخليج العربي للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها.
- 2- تقديم العون والمساعدة للأنظمة الصديقة للولايات المتحدة الامريكية.
- 3- الحد من الأسلحة المصدرة لدول العالم الثالث لاسيما الأسلحة ذات الدمار الشامل.
- 4- منع الحروب الإقليمية ودفع عملية التسوية العربية-الصهيونية إلى الامام.
- 5- التشدد حول الدول التي تدعم الإرهاب الدولي.
- 6- تأمين وجود عسكري امريكي دائم في الشرق الأوسط للحفاظ على الأمن.

في حين أن الرؤية الإيرانية لأمن الخليج تنطلق من تأكيدها على استبعاد مشروع السلام في الشرق الأوسط من حسابات الولايات المتحدة الامريكية، ومن غير المتصور بالنسبة لها ان يقوم نظام أممي على تخطي اطراف سياسية مثلها تتمتع بثقل كبير في المنطقة فضلاً عن اطلالها الواسعة على الخليج العربي⁽⁴⁾. إن مسألة التوازن الإقليمي في منطقة الخليج العربي احد أبرز القضايا الخلافية بين طهران وواشنطن وذلك للتباين الواضح في رؤى الدولتين حول أمن الخليج ومقومات استقراره، لذا تجزم الولايات المتحدة ان إيران تمثل تهديداً مباشراً لمصالحها في هذه المنطقة، ويتحتم عليها التدخل، بينما تتمحور الرؤية

(1) اكثر من 50% من الاحتياطي النفطي للشرق الأوسط يوجد في المملكة العربية السعودية والعراق والكويت وقطر والجزائر وليبيا والامارات.

(2) إسماعيل عياط، المصدر السابق، ص56.

(3) منهل الهام عبد العقراوي، المصدر السابق، ص128.

(4) سركيس أبو زيد، المصدر السابق، ص220.

الإيرانية حول ان مسؤولية أمن الخليج تقع على عاتق الدول المتشاطئة عليه حصراً⁽¹⁾. ومن جانب آخر ترفض إيران أي وجود اجنبي في مياه الخليج، وتقصده به التواجد العسكري أو اللوجستي لأي قوى غير خليجية، سواء كانت اجنبية ام عربية لا تنتمي إلى الخليج بشكل مباشر، وقد أكد هذا التوجه يحيى رحيم صفوي القائد العام للحرس الثوري، في كلمة له امام رجال القوة البحرية الإيرانية، إذ جدد رفض إيران لأي وجود اجنبي في هذه المنطقة التي تشكل الشريان الاقتصادي الحيوي في العالم، واتهم واشنطن بالسعي إلى تحقيق اهداف استراتيجية بعيدة المدى، مضمونها الهيمنة على الشرق الاوسط وآسيا الوسطى والقوقاز من خلال احكام السيطرة على الخليج العربي⁽²⁾.

ثالثاً: طبيعة النظام السياسي في إيران

يقصد بالنظام السياسي للدولة من حيث كونه ديمقراطياً أم غير ذلك، وبطبيعة الحال فإنه يؤثر في عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، فضلاً عن تأثير البيئة الداخلية على صنّاع القرار الخارجي، وهذا بدوره يتحكّم بكيفية صياغة اهداف وقدرات تلك السياسة. وللنظام الإيراني طبيعة مزدوجة، الوجه الاول ثيوقراطي مذهبي يجعل من الولي الفقيه مصدر السلطات جميعاً، والثاني جمهوري يجعل من الشعب مصدراً للسلطات، ويؤمن بحق الانتخاب، وفصلنا على صعيد موضوع الدراسة التطرق إلى هذه السلطات في النظام الإيراني:

1- المرشد (الولي الفقيه)

يأتي منصب المرشد الاعلى للثورة الإسلامية على رأس بنية السلطة في إيران، وذلك لارتباطه بالنظرية الدينية (ولاية الفقيه) على الأمة⁽³⁾، والتي أسس لها وطبّقها آية الله الامام الخميني (1979-1989) عقب نجاح الثورة الإسلامية، والذي يمنح سلطات واسعة لمتولي هذه المنزلة الروحية لقيادة الدولة بكل مفاصلها، فقد جعل الدستور الإيراني الايمان بولاية الفقيه من الركائز الاساسية، فلا يستقيم نظامها إلا بها ولا يكتسب شرعيته إلا من خلالها، وبناء على ذلك فالولي الفقيه أو ما يُسمى (المرشد الأعلى)

(1) اياد عايد والي، الدور الاستراتيجي لإيران في منطقة الخليج العربي، دراسة جيوبوليتيكية، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، كلية الآداب، جامعة القادسية، المجلد 11، العدد 3، 2008، ص 350.

(2) محمد سعد ابو عامود، العلاقات الخليجية الايرانية في ظل التهديدات الامريكية للعراق، مجلة مختارات ايرانية، العدد 26، القاهرة، 2002، ص 65.

(3) عن ولاية الفقيه وشروطها وصلاحيات المتولي لها يُنظر: شهاب الدين الحسيني، النجف، مجلة المعين، العدد 1، 2013، ص 78.

يتمتع بوضع متميز لأنه يتدخل في عمل مختلف سلطات الدولة وفق المادة (57) من دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي نصّت على ان «السلطات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية وتمارس صلاحياتها بإشراف ولي الامر المطلق وإمام الامة وذلك وفقاً للمواد اللاحقة في هذا الدستور وتعمل هذه السلطات مستقلة عن بعضها البعض»⁽¹⁾. ولقد حدد الدستور الإيراني الصادر في عام 1979 ووفق المادة (110) صلاحيات الولي الفقيه، وهي رسم السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام، الاشراف على حُسن اجراء السياسات العامة للنظام، واصدار الامر بالاستفتاء العام، القيادة العامة للقوات المسلحة، اعلان الحرب والسلام والنفير العام، نصب وعزل وقبول استقالة كل من فقهاء مجلس صيانة الدستور، ورئيس اركان القيادة المشتركة، رئيس مؤسسة الاذاعة والتلفزيون في جمهورية إيران الإسلامية، القائد العام للحرس الثوري، رئيس السلطة القضائية، القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي، حلّ الاختلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث، وحلّ مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام، إضفاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب، وعزله مع ملاحظة مصالح البلاد وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية أو بعد رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية على اساس المادة (89) من الدستور الإيراني، فضلاً عن العفو أو التخفيف عن عقوبات المحكوم عليهم، في اطار الموازين الإسلامية بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية، ويستطيع القائد أن يوكل شخصاً لإداء بعض وظائفه وصلاحياته⁽²⁾.

ومن خلال استقراء المواد الآتفة الذكر يتضح لنا الدور الكبير والمهم للمرشد الاعلى في السياستين الداخلية والخارجية، إذ تُعد ولاية الفقيه الركيزة الاساسية لنظام الجمهورية الإسلامية في إيران، فصلاحيات الولي الفقيه تفوق صلاحيات المؤسسات الاخرى مجتمعة، وذلك ما أكد عليه السيد علي الخامنئي بقوله «ان القيادة هي المركز القادر على حلّ أية مشكلة مستعصية تواجه الحكومة والمجتمع في أي وضع كان فالواجب الاساس هو مراقبة

(1) نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2001، ص88.

(2) نجلاء مكاوي وآخرون، الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، ط1، 2015، ص24.

كل المواقع حتى تظل متناغمة ومتسقة مع نظام الإسلام والثورة فمن خلال القيادة الحكيمة والصبر ستتغلب على قوة النظام الطاغوتي»⁽¹⁾.

إذاً أصبح جلياً للعيان ان السياسة الخارجية لإيران تقع ضمن صلاحيات المرشد الاعلى للجمهورية، مع محدودية لأدوار الرئيس فيها بوصفه مسؤولاً أمام المرشد، وفي هذا الاطار كثيراً ما يصرح المرشد الاعلى للثورة الإسلامية السيد علي الخامنئي⁽²⁾ «ان سياسة إيران الخارجية قائمة على مناهضة الاستكبار العالمي ونصرة ودعم المظلومين في العالم»⁽³⁾.

2-السلطة التنفيذية

نص دستور عام 1979 على توزيع السلطة التنفيذية بين الرئيس ورئيس الوزراء (قبل تعديل 1989 الذي ألغى منصب رئيس الوزراء)، على ان يكون قائد السلطة التنفيذية هو الرئيس الذي ينتخبه الشعب لفترة اربع سنوات، وتستطيع الاغلبية البرلمانية أن تفرض مرشحها عليه، أما بالنسبة لرئيس الوزراء فيكون عمله بصفة مستقلة عن الرئيس ويمكنه البت في تشكيل حكومته بحرية تامة⁽⁴⁾.

ويمكن التفصيل حول نصري السلطة التنفيذية: رئيس الجمهورية ورئاسة الوزراء وكالاتي:

• رئيس الجمهورية

يُعد رئيس الجمهورية أعلى سلطة تنفيذية في البلاد بعد الولي الفقيه، وهو المسؤول عن تنفيذ الدستور، وهو يُنتخب مباشرة من الشعب بالأكثرية المطلقة لمدة اربع سنوات، ولا يجوز انتخابه لأكثر من دورتين متتاليتين وفق المادة (114) من الدستور، وينتخب بحسب المادة (115) من الدستور من بين الرجال المتدينين السياسيين الذين تتوفر فيهم عدد من الشروط

(1) نقلاً عن: سلطان محمد النعيمي، الفكر السياسي الإيراني جذوره وروافده وأثره، مركز الامارات، الامارات، 2009، ص110.

(2) السيد علي الخامنئي: ولد في مشهد عام 1939، دخل الحوزة العلمية في سن مبكر، قصد النجف الاشرف للزيارة والدراسة 1957، تعرض للاعتقال والنفي في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، أصبح بعد انتصار الثورة عضواً في مجلس شورى الدولة ووكيل وزير الدفاع والمشير على حرس الثورة وإمام جمعة طهران عام 1979 وممثلاً لآية الله الخميني في مجلس الدفاع الاعلى عام 1981، فاز في انتخابات الرئاسة الإيرانية لدورتين متتاليتين 1981-1989، وبعد وفاة آية الله الخميني في 6 حزيران/يونيو 1989، تولى منصب المرشد الاعلى للثورة الإسلامية في إيران وإلى الآن. احمد الموصلي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، ط1، بيروت، 2004، ص280.

(3) نقلاً عن: محمد علي التسخيري، حول الدستور الإيراني، طهران، ط3، 2012، ص533.

(4) نجلاء مكاوي وآخرون، المصدر السابق، ص29-30.

والتي من أهمها، ان يكون إيراني الاصل، يحمل الجنسية الإيرانية، قديراً في مجال الادارة والتدبير. وان يكون ذا ماضٍ جيد، وتتوفر فيه الامانة والتقوى، فضلا عن انه يجب ان يكون مؤمناً ومعتقداً بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية ومذهب البلاد الرسمي، الشيعة الامامية الاثني عشرية⁽¹⁾.

• رئاسة الوزراء:

ابتداءً من عام 1989 أصبح رئيس الجمهورية هو نفسه رئيس الوزراء، بحسب ما أوصت به لجنة التعديلات الدستورية التي سُكّلت عام 1989 فيما يخص صلاحيات واختصاصات رئيس الجمهورية⁽²⁾. ويتم تعيين الوزراء الذين يشكّلون مجلس الوزراء بوساطة الرئيس بموافقة الهيئة التشريعية أي مجلس الشورى، أما فيما يخص صلاحيات مجلس الوزراء فهي اصدار الاحكام والاجراءات والنظم لتسيير العملية الادارية بشكل لا يتعارض مع احكام القوانين، فضلاً عن انشاء لجان متخصصة لتسهيل عمل الوزارات ولا بد من مصادقة الرئيس عليها⁽³⁾.

3-السلطة القضائية

تُعد السلطة القضائية سلطة مستقلة داخل النظام السياسي الإيراني، ومن مهامها الدفاع عن الحقوق الفردية والاجتماعية، ويقوم الولي الفقيه بتعيين شخص مجتهد وعادل مختص بالشؤون القضائية كرئيس لها، ومن اهم وظائف هذه السلطة التحقيق واصدار الحكم في التظلمات والشكاوى والدعاوى وصيانة الحقوق العامة والاشراف على تنفيذ القوانين لدى المحاكم⁽⁴⁾.

4-السلطة التشريعية

ويمثل هذه السلطة جهازان هما مجلس الشورى الإسلامي، ومجلس صيانة الدستور، ولغرض توضيح دور كلٍ منهما في سياسة إيران الخارجية لابد من التطرق لهما بشيء من التفصيل:

(1) عبد العظيم البدران، كيف تحكم إيران، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014، ص153.

(2) أوصت اللجنة المذكورة بتعديل الآتي:

أن يشغل رئيس الجمهورية منصب رئيس السلطة التنفيذية. وهذا يعني إلغاء منصب رئيس الوزراء وحصص منصب رئاسة السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية فقط.

ان يتمتع الرئيس بكافة الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية.

ان يقوم بتعيين وعزل الوزراء بشرط موافقة مجلس الشورى. للمزيد من التفاصيل ينظر: نجلاء مكاي وآخرون، المصدر السابق، ص31.

(3) محمد صادق اسماعيل، إيران الى أين من الشاه الى نجاد، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2010، ص133.

(4) عبد العظيم البدران، المصدر السابق، ص156.

• مجلس الشورى (الإسلامي)

وهو المشرع الأساسي للقوانين، يتكون من (290 عضواً) ينتخبهم الشعب انتخاباً مباشراً لمدة اربع سنوات، ويضم في عضويته ممثلين عن الاقليات الدينية، ولا يتمتع اعضاء المجلس بحصانة قضائية، إلا فيما يتعلق بحرية النائب في إبداء رأيه في القضايا التي تُطرح للمناقشة في المجلس، واتخذ هذا المجلس في عهد الرئيس هاشمي رفسنجاني (1989-1997)⁽¹⁾، لنفسه صفة الإسلامي واصبح يسمى مجلس الشورى الإسلامي، واهم صلاحيات المجلس التي تسهم في السياسة الخارجية الإيرانية هي⁽²⁾:

- المصادقة على المواثيق والعقود والمعاهدات والاتفاقيات الدولية الخارجية.
- المصادقة على عمليات الاقتراض والاقرض أو منح المساعدات داخل البلاد وخارجها التي تجريها الحكومة.
- عدم الموافقة على منح الحق للأجانب في تأسيس الشركات والمؤسسات.
- المصادقة على توظيف الخبراء الاجانب الذين تفرضهم الحكومة في الحالات الاستثنائية والضرورية.

• مجلس صيانة الدستور

يمثل مجلس صيانة الدستور المؤسسة التشريعية المهمة الثانية في النظام السياسي الإيراني، ويبلغ عدد اعضاؤه (12 عضواً)، ستة من الفقهاء العدول الذين يختارهم المرشد الاعلى، وستة يتم اختيارهم من مختلف التخصصات القانونية، ويرشحهم رئيس السلطة القضائية

(1) علي أكبر هاشمي رفسنجاني: اسمه الحقيقي علي أكبر بهرماني نسبة الى قرية بهرمان التي وُلد فيها سنة 1934، ينحدر من اسرة متوسطة الحال في قرية نوق ببلدة بهرمان التابعة لمدينة رفسنجان التي تشتهر بمحصول الفستق، سماه أبوه أكبر واشتهر فيما بعد بعلي أكبر، أكمل دراسته الابتدائية ومقدمات العلوم الدينية في رفسنجان وكرمان ثم شد الرحال عام 1948 الى قم ليوصل دراسته في معاهدها الدينية فالتحق بمدرسة الفيضية ثم مدرسة الخاقاني وكان آية الله الخميني من كبار مدرسيها، أُعتقل رفسنجاني اكثر من مرة لتوليهِ ادارة القوى المؤيدة للخميني في إيران، قضى حوالي ثلاث سنوات في السجن 1975-1977 بسبب نشاطه السياسي. شغل مناصب عدة، منها رئاسة البرلمان ورئاسة الجمهورية لدورتين متتاليتين 1989-1997، ومنصب رئاسة مجمع تشخيص مصلحة النظام 1989-2017. للمزيد ينظر: محمد صادق الحسيني، من الشاه الى نجاد، ط1، القاهرة، 2009، ص103.

(2) عرفات علي جرعون، العلاقات الإيرانية الخليجية الصراع الانفراج التوتر، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2016، ص69.

ويوافق عليهم مجلس الشورى استناداً للمادة (91) من الدستور، ويقوم المجلس بالمصادقة على قرارات مجلس الشورى، وضمان مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية والدستور، كما يمنح صلاحية الترشيح لانتخابات الرئاسة (رئاسة الجمهورية) في إيران⁽¹⁾. ومما تجدر الإشارة إليه ان مجلس الشورى السابق الذكر ليس له أي اعتبار قانوني دون الرجوع إلى مجلس صيانة الدستور، فضلاً عن ان مقررات مجلس الشورى لا بد ان تُرسل إلى المجلس لتصديقها وضمان مطابقتها للشريعة الإسلامية واحكام الشرع والدستور، وتصبح قرارات مجلس الشورى معدومة ولا شرعية لها ما لم تحظى بقبول مجلس صيانة الدستور.

ومن خلال ما تقدم يظهر الدور الكبير الذي يمارسه هذا المجلس في تحديد السياسات العامة للبلاد وبضمنها السياسة الخارجية لإيران، إذ كان للمجلس دور بارز في رسم تلك السياسة، من خلال المصادقة على قرارات مجلس الشورى المتعلقة بمناهضة «قوى الاستكبار» ومناوئتها ودعم «جبهة المستضعفين»، وبالأخص تأييد القضية الفلسطينية الامر الذي يبرز الدور الكبير للمجلس في السياسة الخارجية الإيرانية.

5- أجهزة مهمة في هيكل الدولة الإيرانية

• مجمع تشخيص مصلحة النظام

نشأ هذا المجلس في الاصل بقرار من الامام الخميني في 12 كانون الأول (ديسمبر) 1988، أي قبيل تعديل الدستور لغرض الفصل في النزاع بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور، ويتكون من رؤساء السلطات الثلاث، استناداً إلى مجلس صيانة الدستور وممثل الامام. وقد شهد المجلس توسيعاً في عدد عضويته وصلاحياته الامر الذي أعطى لرئيسه اتصالاً مباشراً بالمرشد⁽²⁾. ومن واجبات المجلس تقديم المشورة بما يُحال إليه من اسئلة المرشد وخاصة تحديد سياسات الدولة العامة، وكذلك في حالة وفاة المرشد فالمجلس هو المسؤول فعلياً عن تنظيم المرحلة الانتقالية الحرجة الفاصلة بين شغور منصب المرشد وانتخاب مجلس الخبراء لمرشد جديد⁽³⁾.

(1) عبد العزيز مهدي، سياسة إيران الخارجية 1979-2003، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2005، ص 92.

(2) سيف منذر عبدالواحد، سياسة ايران الخارجية تجاه المنطقة العربية منذ عام 1989 وافاقها المستقبلية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهدين، كلية العلوم السياسية، 2008، ص 82.

(3) عمرو عبد الكريم، تمايزات النخبة الدينية في إيران، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات، القاهرة، العدد 130، 1997، ص 61.

وتبرز خصوصية المجلس من خلال الدور الذي يؤديه في الحياة السياسية الإيرانية، لا سيما بوجود الرئيس الإيراني السابق علي أكبر هاشمي رفسنجاني في رئاسته، ويحظى المجلس بدعم واسع من المؤسسة الدينية والمؤسسات المختلفة الأخرى، ويمتاز بكونه هيئة تحكيم ذات نفوذ واسع وله سلطات تشريعية، فضلاً عن تأثيره في السياسات المتعلقة بجوانب نشاطات الدولة وسياساتها بدءاً من الاقتصاد انتهاءً بالمفاوضات الإيرانية الغربية حول الملف النووي الإيراني⁽¹⁾.

وتأسيساً على ما سبق يتضح إن المجلس يمارس دوراً بارزاً في السياسة الخارجية الإيرانية من خلال إعطاء المشورة للمرشد حول السياسات العامة للبلاد، الأمر الذي يوفّر حالة من الاستقرار على النظام السياسي والسياسة الخارجية لإيران.

• وزارة الخارجية

تعد وزارة الخارجية واحدة من بين المؤسسات التي لا يقتصر دورها على تنفيذ السياسة الخارجية فحسب، وإنما تسهم في عملية رسمها والتخطيط لها مع الوحدة القرارية المتمثلة بالنخب السياسية والدينية، وتقوم تلك السياسة على أسس عديدة من بينها⁽²⁾:

- وحدة الأراضي الإيرانية
 - المحافظة على استقلال إيران الكامل
 - الامتناع عن أي نوع من أنواع التسلط
 - الدفاع عن حقوق جميع المسلمين في العالم وعدم الانحياز للقوى التسلطية
- ويرى آية الله السيد علي خامنئي ان سياسة إيران الخارجية تسير وفق النهج الوجدوي، وفي هذا الإطار يرى «ان وحدة الامة الإسلامية هي همنا الاول في العالم الإسلامي اننا سنجد الحلول للكثير من المشاكل التي تواجهنا فيما لو قُدر لنا الغلبة على كيد الشيطان واحباط خطئه الرامية لزرع الفرقة والخلاف فالمسلمون سيتمكنون من التغلب على مشاكلهم ببركة الاتحاد ووحدة الكلمة وببركة اليقظة والوعي الذي فتحته الحركة العظيمة لشعب إيران وخط الثورة الاصيل»⁽³⁾.

ولقد اتسمت علاقات إيران الخارجية ابان الثورة وبعدها بمعاداة الولايات المتحدة

(1) سيف منذر عبدالواحد، المصدر السابق، ص83.

(2) رائد حسن زغير، المصدر السابق، ص81.

(3) نقلاً عن: مركز بقية الله الاعظم للدراسات والنشر، جيش الإسلام، بيروت، 1999، ص11.

الأمريكية والكيان الصهيوني، فقد عدَّ الإمام الخميني ان العدو الاول لشعوب العالم المحرومة هي الولايات المتحدة الأمريكية، كما أكدت السياسة الخارجية الإيرانية على دعم القضية الفلسطينية ودعم نضال الشعب الفلسطيني خلافاً لإرادة «الدوائر الاستكبارية»، لذا دعت الأمم المتحدة والمحافل الدولية ومنظمات حقوق الانسان التي لطالما كانت تخدم مصالح واهداف القوى الكبرى من خلال مواقفها الداعمة لها إلى الوقوف إلى جانب كفاح الشعب الفلسطيني⁽¹⁾.

شهدت وزارة الخارجية الإيرانية إعادة هيكلة شاملة بعد الثورة، تمثلت بإقرار مجلس الشورى عام 1985 قانوناً ينظّمها استناداً إلى الهيكلية الجديدة، وبذلك بدأت منظومة جديدة تتشكل من خلال مكتب فاعل يتمتع بكافة الصلاحيات، اسندت إليها كافة الملفات بما فيها الملف النووي الإيراني، يشرف عليه المرشد الاعلى علي خامنئي بنفسه⁽²⁾.

رابعاً: القدرات العسكرية الإيرانية

يقترن جانب كبير من الفاعلية الإقليمية لأي طرف بحجم امكانياته بشكل عام، وبالأدوات العسكرية التي يمتلكها بشكل خاص، ولأن هذا النوع من الإمكانيات يمنح الدولة هامشاً واسعاً للقناعة الذاتية بالقدرة في التأثير، وعلى ادراك الآخرين لهذه الحقيقة وهي طبيعة تكوين القوات المسلحة وهيكلها فضلاً عن القدرات العسكرية⁽³⁾، لذا فقد أبدت إيران اهتماماً بالغاً بقواتها المسلحة، وهي تضم القوات النظامية (الآرتش)، والحرس الثوري (الباسدران)، وقوات التعبئة (الباسيج)⁽⁴⁾، وجميع قيادات هذه القوات يُعينون من قبل المرشد الاعلى للثورة الإسلامية⁽⁵⁾.

(1) رائد حسن زغير، المصدر السابق، ص 82.

(2) محمد صالح صدقيان، الخريطة الإيرانية السياسية تحولات ما بعد الازمة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 178، 2009، ص 131.

(3) محمد نجاح الجزائري وقحطان كاظم الخفاجي، الامكانيات العسكرية الإيرانية وإثرها على التوازن الاستراتيجي الاقليمي بعد 2003، ط 1، 2013، ص 13.

(4) وتعني المتطوعين وهي قوة احتياطية رديفة، أُسست بقرار من السيد علي خامنئي في 26 تشرين الثاني 1979، كقوات شعبية تابعة للحرس الثوري، تتلقى الاوامر منه، وتتكون من الشباب ورجال كبار السن الذين انهوا خدمتهم العسكرية الفعلية السابقة. ومهمتها الحفاظ على الامن والنظام في وقت السلم، أما في زمن الحرب فتكون احتياطي للحرس الثوري الإيراني. ضاري سرحان الحمداني، سياسة ايران تجاه دول الجوار، مؤسسة العربي للدراسات والنشر: القاهرة، 2012، ص 25.

(5) عرفات علي جرغون، المصدر السابق، ص 71.

وفيما يخص دور إيران الاقليمي والدولي فتحظى بتأثير فاعل ومؤثر كبير اقليمياً وحتى دولياً، حيث أدركت ان الوجود العسكري الامريكي بعد الاحتلال الامريكي للعراق بات على مقربة من حدودها البرية، فأحست بضرورة تعزيز قدراتها العسكرية، لذا رفعت مستوى الانتاج الحربي من الصواريخ إلى اعلى المستويات، لما يمثله هذا السلاح من ردع كبير تجاه أي محاولة للغزو الامريكي لإيران، فضلاً عن رفع الجاهزية القتالية وتطوير الاسلحة والمعدات بشكل كبير⁽¹⁾.

وبناءً على ما تقدم يمكن القول ان سعي الولايات المتحدة الامريكية إلى الإيحاء بأن تجربتها في العراق نموذجاً جيداً يُحتذى به للتغيير نحو الافضل، اصطدم بإيران ومحاولاتها إلى منع تحويل العراق بأي شكل إلى مصدر تهديد لها، خاصة ان صانع القرار السياسي الإيراني يدرك تماماً ان القواعد العسكرية الامريكية في المنطقة، هي اداة اساسية للهيمنة، وان هذا الامر هو احد مرتكزات الاستراتيجية العسكرية الامريكية التي لا بد من درئها.

وأوضح الرئيس محمد خاتمي (1997-2005)⁽²⁾ في آب (اغسطس) 1998، ان الوضع الاستراتيجي لجمهورية إيران الإسلامية في العالم بشكل عام، وفي منطقة الشرق الاوسط خصوصاً يتطلب «ان تكون لنا امكانات عسكرية قوية ولن نطلب الاذن من اية جهة في سبيل تقوية دفاعاتنا وامكاناتنا العسكرية. ان حماية النفس ومنع الاخرين من ارتكاب العدوان هما من اهم حقوق بلدنا»⁽³⁾.

ولقد اختط التوجه السياسي الخارجي الإيراني جادة أخرى في عهد الرئيس خاتمي إذ انتقلت السياسة الخارجية في عهده من سلسلة من ردود الأفعال، إلى مرحلة الصياغة

(1) عبد الوهاب القصاب، التأثير الجيوستراتيجي لسياسة التسلح الإيرانية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 19، كانون الثاني، 2003، ص 34.

(2) ولد محمد خاتمي في مدينة اردكان عاصمة اقليم يزد الاوسط سنة 1943، لأسرة إيرانية متدينة بعد انتهاء دراسته الابتدائية دخل سنة 1961 مدرسة قم الدينية، ثم حصل على درجة البكالوريوس في الفلسفة من جامعة أصفهان، وبعد تخرجه اكمل المستوى المتقدم في الدراسة الدينية من معهد قم، وفي سنة 1970 درس العلوم التربوية في جامعه طهران ثم عاود دخول معهد قم لدراسة علم الاجتهاد. بدأ نشاطه السياسي في اتحاد الطلبة المسلمين بجامعة اصفهان وعمل قريباً من ابن السيد الخميني احمد ومحمد منتظري ونظّموا حلقات نقاش سياسية دينية وترأس خاتمي مركز هامبورغ الإسلامي في المانيا، وقبل انتصار ثورة الإسلامية عام 1979، شارك خاتمي في نشاطات سياسية ضد الشاه محمد رضا، مثل اعداد وتوزيع بيانات سياسية لاسيما تلك التي تصدر عن الامام الخميني مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية. للمزيد من التفاصيل ينظر: ارونند ابراهيميان، تاريخ إيران الحديثة، ترجمة مجدي صبحي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2014، ص 270.

(3) عبد الوهاب القصاب، المصدر السابق، ص 35.

الحقيقية وجعل من منطقة الخليج العربي تحظى بقمة سلم أولوياته في توجهه الخارجي، خاصة بعد ان توفرت لإيران بيئة إقليمية ودولية مثلت فرصة للتوجه الإيراني نحو منطقة الشرق الأوسط.⁽¹⁾

وتعد إيران إحدى الدول التي تحتل موقعا جيوسراتيجيا متميز ومؤثر في المنطقة، فهي تمتد بين خطي عرض 25-40 شمالاً، وتقع في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا وتشغل مساحة واسعة قدرها (1,648,195) كم مربع وتشكل وفق موقعها الجغرافي هذا جسراً يربط بين وسط آسيا ومشرقها وغرب آسيا وشرق البحر المتوسط⁽²⁾، وهي بذلك تُعد قوة إقليمية أساسية شرق اوسطية تحاول استخدام كل الوسائل الممكنة بوصفها دولة مركزية لتحقيق مجالها الحيوي، ومحاولة الحد من تأثير القوى العالمية والاقليمية في هذه المنطقة المهمة، وبالتالي تسعى إيران إلى أداء دور إقليمي مؤثر، لها مصالحها وأهدافها الحيوية، والتي لا بد أن تكون حاضرة من خلال تفاعلاتها المختلفة مع القضايا الأمنية في منطقة الشرق الأوسط، بفرض نفسها كفاعل أصيل في قضايا تمس الأمن القومي الداخلي لبعض الدول المجاورة مثل تدخلاتها في سوريا وفلسطين ولبنان، وذلك من خلال صياغة الترتيبات الأمنية خدمة لمصالحها الاستراتيجية بالمقام الاول، ولتطويق الأهداف الجيوبولتيكية للكيان الإسرائيلي المحتل في المنطقة، وعلى ضوء ما تقدم يصبح لإيران دور إقليمي يتعدى حدودها الجغرافية⁽³⁾.

خامساً: أهداف السياسة الخارجية الإيرانية

تسعى إيران عبر سياستها الخارجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف النابعة من الدستور الإيراني الذي حدد طبيعة وملامح الأسس اللازمة لتحقيقها وفق ثوابتها الإسلامية. ويمكن تصنيف اهداف السياسة الخارجية الإيرانية بما يأتي:

أ - «حماية المستضعفين ومواجهة المستكبرين»

قامت السياسة الخارجية الإيرانية على أسس ومعايير دينية، هدفها تقديم الحماية لما أسمتهم بـ«الشعوب المستضعفة» في العالم وتأييدهم في نضالهم ضد قوى الاستكبار والطغاة

(1) علي حسين نيسان، التوجه السياسي الخارجي الإيراني المحددات والفرص، وقائع المؤتمر العلمي الأول لمركز الدراسات الإيرانية/جامعة البصرة 2-3 نيسان/ابريل 2002، ص22.

(2) اياد عايد والي، المصدر السابق، ص344.

(3) ناصيف حتي، الشرق الاوسط بين الهدم والبناء، ترجمة نسرين ناصر، صحيفة النهار، بيروت، 11 ايار/مايو 2007.

في أي بقعة من العالم⁽¹⁾، فقد كانت دعوة الامام الخميني إلى جميع الشعوب الإسلامية للوقوف ضد «الاستكبار العالمي»: الولايات المتحدة الأمريكية و«إسرائيل» الكيان الغاصب للأراضي العربية الفلسطينية⁽²⁾. ويؤكد الخميني على مساندة كافة الشعوب والبلدان الإسلامية كما حدد الدستور الإيراني، وهذا ما أكد عليه السيد علي خامنئي بقوله «ان كافة المشاكل والمضايقات في البلدان الإسلامية ودول المنطقة تعود إلى المستكبرين وفي مقدمتهم الحكومة الأمريكية»⁽³⁾، ويعتقد ان المشاكل السائدة بين الشعوب هي بسبب تواجد القوى المهيمنة وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وفي المقابل تمثل إيران التحدي الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وشركائها في الشرق الأوسط⁽⁴⁾. وتأسيساً على ما سبق فإن مواجهة «القوى المستكبرة» ركيزة أساسية تسعى السياسة الإيرانية إلى تحقيقها.

ب - حماية الأمن القومي الإيراني

يُعد مفهوم الأمن القومي⁽⁵⁾ وتحقيق المصالح العليا ورفع مكانة الجمهورية الإسلامية في إيران وإبراز قوتها في المنطقة وفي النظام الدولي من أبرز الأولويات التي تسعى لتحقيقها إيران ضمن اطار سياستها الخارجية، وقد ورد هذا الامر في دستور الجمهورية الإسلامية، حيث نصّت (المادة 9) من دستور الجمهورية الإسلامية «لا يحق لأي فرد أو مجموعة أو أي مسؤول ان يلحق ادنى ضرر بالاستقلال السياسي والثقافي والاقتصادي والعسكري لإيران أو ينال من وحدة أراضي البلاد باستغلال الحرية الممنوحة كما انه لا يحق لأي مسؤول ان يسلب الحريات المشروعة بذريعة الحفاظ على الاستقلال ووحدة البلاد»⁽⁶⁾.

(1) حسين صوفي محمد حسين، ملخص كتاب السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، إيران، 2003، ص3.

(2) رائد حسن زغير، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه التغيرات في العالم العربي، مركز العراق للدراسات، 2014، ص89.

(3) نقلاً عن: مركز بقية الله الاعظم للدراسات والنشر، المصدر السابق، ص13.

(4) ابراهيم خليل العلاف، القدرات النووية في الشرق الاوسط، سلسلة شؤون اقليمية، العدد10، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2006، ص34.

(5) الامن القومي: هو قدرة الدولة على الحفاظ على قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية. ويتسم بخصائص أهمها النسبية بمعنى انه لا توجد دولة تتمتع بالأمن المطلق وعادة ما تواجه الدول تهديدات فعلية وأخرى محتملة وهذه قد تكون سياسية أو اقتصادية أو عسكرية. عبد المنعم المشاط، الإطار النظري للأمن القومي العربي، ط1، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993، ص19.

(6) نقلاً عن: نيفين عبد المنعم مسعد، المصدر السابق، ص283.

ويمثل مجلس الأمن القومي الاعلى لإيران قوة لرسم الشؤون الدفاعية، يتكون من رؤساء السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) ورئيس هيئة اركان القيادة العامة للقوات المسلحة ومسؤول التخطيط والميزانية ومدوبين يعينهما المرشد الأعلى، ووزراء الداخلية والخارجية، والأمن والدفاع، ويتولى رئيس الجمهورية رئاسته، وبموجب المادة (176) فإن المجلس يناط به القيام بالوظائف الاتية⁽¹⁾:

أولاً: وضع السياسات الأمنية والدفاعية في إطار منظومة السياسات الموضوعة من قبل المرشد.

ثانياً: الاستفادة الكاملة من الامكانيات الموجودة لدى إيران من اجل التصدي لأية تهديدات داخلية أو خارجية.

ثالثاً: العمل على التنسيق بين كافة الاجهزة العاملة المعنية فيما يتعلق في الشؤون الأمنية والسياسات الداخلية والخارجية.

رابعاً: تنسيق النشاطات العامة السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية الأمنية العامة.

ومما تجدر الإشارة إليه فإن مجلس الأمن القومي يقوم حسب وظائفه بتعيين المجالس الفرعية مثل مجلس الدفاع، أو مجلس أمن البلاد، وتكون رئاسة هذا المجلس لرئيس الجمهورية أو احد اعضاء مجلس الأمن القومي يعينه الرئيس، ويتركز مفهوم الأمن القومي الإيراني على عدة قضايا أهمها⁽²⁾:

- الاهتمام بمستقبل المنطقة وتوازن القوى في الشرق الأوسط.
- توسيع العلاقات الاقتصادية والسياسية بين إيران ودول الخليج العربي.
- رفض الوجود الأمريكي العسكري في المنطقة.
- ولكون إيران تشكل مركزاً للقوة الفعالة في الشرق الأوسط وتمتلك نفوذاً كبيراً في المنطقة، فهي قادرة على حماية أمنها القومي، وذلك من خلال تحقيق عدة أمور منها:
- تهديد الطريق نحو إقامة حكومة إسلامية عالمية بقيادة إيران.

(1) رائد حسن زغير، المصدر السابق، ص84-85.

(2) رجائي سلامة الجرابعة، الاستراتيجية الإيرانية تجاه الامن القومي العربي في منطقة الشرق الاوسط 1979-2011، مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، 2012، ص103.

- تعزيز وجود حكومات مستقلة إسلامية في دول أخرى مساندة وفتح جبهات خارجية أخرى.
- عدم السماح للقوات الأجنبية باستعمال الأراضي الإيرانية في أي حرب.
- مواجهة أي تهديد يعرض الأمن القومي الإيراني للخطر.

والموقع الجغرافي لإيران منحها مكانة حيوية نافذة في تشكيل مساحة للتأثير إقليمياً، لامتلاكها أدوات ووسائل في التأثير على المعضلات الأمنية التي شهدتها المنطقة. تتبع إيران نهجاً مضاداً للسياسة الأمريكية في المنطقة ويتسم تاريخ علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بالمواجهات المستمرة والريبة والشك⁽¹⁾. فعلى مستوى الساحة الأفغانية فإنها رغم عدم تدخلها فيها فقد عمدت إلى اتخاذ الحيطة والحذر الشديدين من الاجراءات العسكرية الأمريكية التي باتت تهدد أمن المنطقة واستقرارها⁽²⁾. وفيما يتعلق بوجود القوات الأمريكية بموجب الاتفاقيات الأمنية التي وقعتها مع دول مجلس التعاون الخليج العربية، لحمايتها وإقامة قواعد عسكرية لها في تلك الدول فقد عدته إيران تهديداً مباشراً لأمنها القومي، وعقب العجز الأمريكي الواضح في العراق بعد احتلاله من قبل القوات الأمريكية عام 2003 حدث فراغ استراتيجي، تمكنت إيران من ملئه أمنياً واستراتيجياً وسياسياً⁽³⁾ وبذلك ارتبط أمن إيران القومي بعد هذا الاجتياح ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار السياسي والأمني في العراق، وذلك لوجود حدود مشتركة طويلة بين البلدين، فضلا عن العلاقات المتجدرة، وبذلك أُجبرت الولايات المتحدة على مناقشة الوضع في العراق مع إيران، وشكّل ذلك دافعاً وانتصاراً للمشروع الإيراني، لذلك ازداد الصراع الإيراني-الأمريكي وكان تأثيره على منطقة الشرق الأوسط كلها⁽⁴⁾.

وفي ضوء ما تقدم يمكننا القول إن سياسة إيران الإقليمية نابعة بالدرجة الأولى من تصورها

(1) جوزيف موينيهان، امن الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين، مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية المصالح الامنية المشتركة وغير المشتركة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ط1، 1998، ص84.

(2) طاهر خلف البكاء، إيران بين التهديدات الأمريكية بالعدوان على العراق، وقائع المؤتمر الدولي الاول لمركز الدراسات الإيرانية/جامعة البصرة، 2-3 نيسان/ابريل 2002، ص39.

(3) احسان محمد هادي، المصدر السابق، ص147.

(4) محمود سريع القلم، تصورات القوة تعدد المصالح السياسية الإقليمية لإيران، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2008، ص114.

لأمنها القومي، وللاتجاهات الدولية في المنطقة، واعتمدت على سياسة تعزيز العلاقات الودية مع الحكومات العربية، ولكن الخلافات العالقة بشأن القضية الفلسطينية وحزب الله اللبناني والتدخل في الشأن السوري، وكذلك الاحتلال الأمريكي للعراق، والوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي، شكلت أسباباً للتنافر أكثر منها للتقارب بين أمريكا وإيران، في حين ارتبطت معظم الحكومات العربية بروابط استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ج - دعم القضية الفلسطينية

أحد أبرز أهداف السياسة الخارجية الإيرانية هو دعم القضية الفلسطينية وجعلها من الخطوط الأساسية للمواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، إذ ترى ان على المسلمين تقديم كافة اشكال الدعم للشعب الفلسطيني، وهذا الدعم يأتي على شكل سياسي ومالي وعسكري، وهي تنظر لكيان إسرائيل المحتل بوصفها بلداً معتدياً ومحتلاً لأراضي بلد إسلامي يضم أماكن مقدسة للمسلمين، كما انها ترى في كيان إسرائيل المحتل خطراً كبيراً بحكم ارتباطها الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

وهذا ما أكد عليه السيد الخميني بقوله «ان الولايات المتحدة الأمريكية تقف وراء الكيان الصهيوني وهي التي تسانده لدرح وتشريد العرب المسلمين من بلادهم وسلبهم كامل حقوقهم»⁽²⁾، فكان يرى ان القضاء على هذا الكيان هو الهدف الرئيس للجمهورية الإسلامية في إيران⁽³⁾. واعتقد المسؤولون هناك إن الأمن الإقليمي سيبقى رهيناً بتسوية النزاع العربي-الصهيوني، في حين ان الولايات المتحدة الأمريكية واللوبي الصهيوني يحاولان تقديم صورة للعالم مفادها إن بقاء كيان إسرائيل المحتل حقيقة لا جدال فيها.

د - محور الممانعة

سعت إيران منذ انتصار الثورة الإسلامية في شباط (فبراير) 1979 إلى تقوية العلاقات مع حركات التحرر في العالم، إذ دعمت الكثير منها في الشرق الأوسط، وهو ما أطلقت عليه «بمحور الممانعة» كما في سوريا ولبنان والعراق وفلسطين⁽⁴⁾. فبنت علاقات وطيدة ذات منافع متبادلة مع سوريا منذ 1980 ودخلت بقوة في الساحة اللبنانية بدعمها المباشر لحزب الله منذ سنة 1982. وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 التزمت مبدأ

(1) عبد العزيز مهدي، المصدر السابق، ص40.

(2) نقلاً عن: محمد جواد المهري، جوانب من افكار الامام الخميني، وزارة الارشاد الإسلامي، طهران، 1402هـ، ص50.

(3) الامام يقود الثورة، دروس من الحياة السياسية للإمام الخميني، ص126.

(4) رائد حسن زغير، المصدر السابق، ص95.

الحياد الإيجابي متجاهلة الوجود الأمريكي، حيث انخرطت القوى العراقية المؤيدة لها في العملية السياسية التي نشأت في ظل الوجود الأمريكي، كما لم تمنع من دعم المقاومة ضد قوات الاحتلال⁽¹⁾.

أما عن لبنان فقد تعززت علاقاتها مع حزب الله بعد اتفاق الطائف عام 1989، لتقوية دور حزب الله في الحياة السياسية اللبنانية وكان هذا الدور بدعم وتأييد سوري، وللبحث عن المشتركات الإيرانية اللبنانية يرتبط شيعة لبنان وشيعة إيران بعلاقات مميزة، فحزب الله اللبناني يؤمن بولاية الفقيه الذي يحظى باحترام بين صفوف الشيعة اللبنانيين، وتعد إيران مساعدتها لحزب الله واجباً دينياً شرعياً، لأن أراضيه محتلة أو مهددة من قوى «الاستكبار العالمي»، وان هذا الدعم يتجاوز المصلحة ويتوافق مع التعاطف الوجداني والعقائدي⁽²⁾. يظهر مما تقدم ان أزمة الثقة بين إيران والولايات المتحدة هي السمة البارزة للعلاقات بين الطرفين، وأدرك صانع القرار الإيراني ذلك، وأخذ يرسل بإشارات كثيرة والإمساك ببدائل عدة.

سادساً: البرنامج النووي الإيراني

يرى النظام السياسي في إيران وفق رؤية الولي الفقيه إن البرنامج النووي للأغراض السلمية يعد مطلباً وطنياً وقومياً، وكثيراً ما روج القادة الإيرانيون له باعتباره حقاً ثابتاً مع الالتزام بمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية⁽³⁾. وفي المسار نفسه أكد السيد علي الخامنئي على ضرورة دعم المسارات العلمية ومن جملتها الصناعات العسكرية والتوصل إلى التكنولوجيا النووية المتطورة، لمنافسة الدول الصناعية المتقدمة، معتبراً برنامج بلده النووي فخر لإيران وفيه منفعة للعالم الإسلامي كله⁽⁴⁾، إذ أشار صراحة إلى إنه «يجب ان لا يتركنا الخوف من

(1) سركيس أبو زيد، إيران والمشرق العربي مواجهة ام تعاون، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي: بيروت، 2010، ص106.

(2) للمزيد من التفاصيل عن منظمة المؤتمر الإسلامي ينظر: حسن حسين ملا العرداوي، دعوات التعايش السلمي في مؤتمرات منظمة المؤتمر الإسلامي 1969-1990، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية/جامعة كربلاء، 2022، ص48.

(3) وفق المادة 4 من قانون المنظمة الدولية للطاقة الذرية والذي يشير الى حق الدول الاعضاء غير القابل للتصرف في تنمية بحوث وانتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية والحق في التبادل الكامل للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والفنية لاستخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية. يُنظر: أشرف عبد العزيز عبد القادر، الولايات المتحدة الامريكية وازمات الانتشار النووي 2001-2009، مركز الامارات للبحوث والدراسات: ابوظبي، 2010، ص135.

(4) الشيخ حسام شعيب احمد، إيران بين التهديدات الغربية والمخاوف العربية، دار الاحباب: دمشق، 2009، ص232.

الشائعات حول هجوم امريكي ضد إيران لأن الولايات المتحدة هاجمت إيران من قبل»⁽¹⁾. لذلك ذهبت إيران إلى أن تطوير برنامجها النووي هو اجراء وقائي لا يستهدف عدواً محدداً، ولا يعدو ان يندرج ضمن مساعيها في الحصول على الطاقة الكهربائية لضمان استدامة ماكنتها الاقتصادية⁽²⁾. وإبقائها مستقلة ومهابة الجانب، مع تجنب المواجهة مع المجتمع الدولي والاحالة إلى مجلس الأمن والسير بطريق العقوبات، وبدلاً عن ذلك فهو قضية قومية ملحة تستهدف إنعاش المواطن البسيط ومحاربة البطالة والفقير⁽³⁾.

تابعت الإدارة الأمريكية بقلق في عهد جورج بوش الابن تسريبات المعارضة الإيرانية عن انشاء إيران معمل لتخصيب اليورانيوم في نطنز⁽⁴⁾، ولا ريب فإن من المسلمات ان العقيدة العسكرية الأمنية للولايات المتحدة الامريكية أنها لا تسمح بوجود قدرة نووية لدى دولة ليس لها علاقات جيدة معها، كما ان إيران تعارض وبشدة عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط وهي التي تمثل هاجساً مستمراً لتهديد الشريك الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية الا وهو الكيان الصهيوني⁽⁵⁾، ولطمأنة المجتمع الدول صرحت إيران انها لم تنتهك التزاماتها بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وأعلنت عن حقها في تخصيب اليورانيوم لاستخدامه للأغراض السلمية، وهذا الامر لا يتعارض مع احكام معاهدة انتشار الأسلحة الذرية⁽⁶⁾.

ومن خلال ما تقدم يمكن ملاحظة إن إيران لا تستطيع أداء دور مؤثر في منطقة تشغلها صراعات متأججة دون امتلاك قدرات عسكرية وأمنية ذات ردع حاسم، علاوة على ذلك إن عدوها الكيان الصهيوني يمتلك الأسلحة نووية، وليس عضواً في اتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية، وهو المنافس الأبرز لإيران في المنطقة فبالتالي لن تستطيع إيران أداء دور حاسم في ظل تلك التهديدات إلا من خلال امتلاكها لقوات ردع موازية.

وكشفت الأقمار الصناعية الامريكية ان إيران اقامت جدراناً كونكريتية تحت الأرض من

(1) المصدر نفسه، ص233.

(2) ابراهيم خليل العلاف، المصدر السابق، ص34.

(3) شاهرام تشوبين، طموحات ايران النووية، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلم ناشرون: بيروت، ط1، 2007، ص60.

(4) عن موقع محطة نطنز ناتانز وأهميتها يُنظر: لازم لفته ذياب المالكي، البرنامج النووي الإيراني والموقف الدولي 1974-2009 دراسة تاريخية تحليلية، جامعة البصرة، 2010، ص23.

(5) غسان العزي، القواعد العسكرية الامريكية تحاصر العالم، مجلة معلومات، المركز العربي للمعلومات، بيروت، العدد51، شباط/فبراير2008، ص98.

(6) محمد فتحي عبد الحميد الشاذلي، دراسات في الامن الإقليمي البرنامج النووي الإيراني، مجلة الدراسات الاستراتيجية، العدد17، شباط/فبراير، 2009، ص90.

اجل ضمان سرية برنامجها النووي، وقد كان موقع نطنز يضم شبكة صغيرة من مئات معدات الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم، وهذا يدل على وجود مكون سري في برنامج إيران النووي، وهذا ما عدته أمريكا انتهاكاً صريحاً للالتزامات إيران لاتفاقيات الضمانات النووية والتي تفرض ضرورة خضوع كافة الأنشطة النووية للدول الأعضاء لرقابة وتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية وضرورة الحصول على موافقتها لإنشاء معامل لتخصيب اليورانيوم وإشرافها الكامل على أنشطة التخصيب في الدول الأعضاء، وهذا ما دفع الإدارة الأمريكية إلى تكثيف حملتها السياسية ضد إيران⁽¹⁾.

وفي آب (اغسطس) 2003 اكتشف مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية آثاراً مشعة مما اعتبرته الوكالة دليلاً على ان إيران تقوم بتنقية اليورانيوم دون إبلاغ الوكالة، وإزاء ذلك ازدادت الشكوك الأمريكية والدولية من ان الطموحات الإيرانية تتجاوز الاستخدام السلمي لها، في حين نفت الحكومة الإيرانية بشدة هذه الاتهامات وأكدت انها لم تجرِ أنشطة لتخصيب اليورانيوم، وبررت وجود هذه الآثار بأنها كانت عالقة بأجزاء من الآلات المستوردة من الخارج، تتعلق بالطرد المركزي⁽²⁾.

وبذلت الولايات المتحدة الأمريكية جهوداً حثيثة لمحاصرة إيران استراتيجياً واقتصادياً من خلال الضغط عليها للتخلي عن برنامجها النووي، ولتحقيق هذا الهدف تحرك الولايات المتحدة ضمن ثلاث استراتيجيات:

الاولى: تقوم على تكثيف دبلوماسية المنع، بالتعاون مع دول الترويكا الأوروبية في محاولة منها لإقناع إيران بالتخلي عن برنامجها النووي، مقابل حزمة من الحوافز السياسية والاقتصادية، وفي هذا المسار ركزت المساعي الأمريكية منذ بداية الازمة على خلق قواعد وارضيات مشتركة مع الأوروبيين والصينيين وكذلك الروس، من اجل تنسيق الجهود داخل أروقة مجلس الأمن الدولي ووكالة الطاقة الذرية الدولية لحل هذه الازمة سلمياً بعيداً عن المنطقة كلها⁽³⁾.

أما الاستراتيجية الثانية فتقوم على أساس تشجيع حركات المعارضة في داخل إيران، من خلال توضيح مخاطر امتلاك إيران للسلاح النووي ومحاولة التأثير في الشارع الإيراني وتأليبهم ضد نظام الحكم، وصولاً إلى إحداث ثورات داخلية تطالب بتغييره.

(1) احمد إبراهيم محمود، الازمة النووية الإيرانية تحليل لاستراتيجيات وادارة الصراع، سلسلة كراسات استراتيجية، السنة الخامسة عشرة، العدد 149، مصر، 2005، ص8.

(2) المصدر نفسه، ص9.

(3) ايمن يوسف، المصدر السابق، ص164.

أما الاستراتيجية الثالثة فتقوم على أساس الحرب المباشرة بمشاركة المئات من الطائرات الأمريكية والقطع البحرية المتواجدة في الخليج العربي لضرب المواقع النووية والتجمعات الصناعية الإيرانية، وان لم تنفذ أمريكا الاستراتيجيات الانفة الذكر فأنها في حالة حرب باردة مستمرة مع إيران⁽¹⁾. وتعزو الأوساط السياسية الأمريكية ان الذريعة الأبرز لهذه الحرب هو فكرة ان إيران على وشك امتلاك سلاح نووي وسيكون موجه بالدرجة الأولى ضد الكيان الصهيوني⁽²⁾.

سابعاً: الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003

منذ انتهاء حرب الخليج الثانية 1991 أدركت إيران ومن مجمل تداعيات هذه الحرب ان النظام الإقليمي لم تعد تحكمه المعادلة التقليدية لمثلث القوى المهيمنة وهي (العراق، إيران، المملكة العربية السعودية)، بعد ولوج الولايات المتحدة الأمريكية على هذا المثلث بوصفها طرفاً أساسياً، بات يسيطر على مجمل التفاعلات الإقليمية وتوجيهه لها خدمة لمصالحه، وحيال هذه التطورات صرح المسؤولون الإيرانيون قبل اندلاع الحرب على العراق بأن بلادهم لن تبقى على الحياد في حال توجيه ضربة عسكرية للعراق⁽³⁾. ولقد تصاعدت لغة التهديد الأمريكي بتغيير الخارطة السياسية في الشرق الأوسط، بعد ان أكد «صقور» الإدارة الأمريكية ان مشروعهم القادم بعد تغيير النظام في العراق، هو نقل الديمقراطية إلى البلدان العربية والإسلامية، التي تعاني من الأنظمة الدكتاتورية، لذا لم تدخر إيران جهداً في تطويق الوجود الأمريكي وازعاف قدرته وتهميش دوره بكافة الطرق⁽⁴⁾.

وعلى ما يبدو ان إيران كانت تخشى ان تكون ذريعة التدخل الأمريكية لتغيير النظام العراقي بذريعة امتلاك أسلحة الدمار الشامل، تمهيداً لاستعمال الذريعة نفسها ضد إيران في المرحلة اللاحقة، ولهذا السبب كانت معارضتها للحرب حقيقية نابعة من قلق على أمنها من التهديدات المحتملة، التي ستعرض لها ومن عدم الاستقرار والفوضى أو الهيمنة الأمريكية التي ستخلفها القوات العسكرية الأمريكية في المنطقة⁽⁵⁾.

(1) سيتناول الفصل الاخير من الكتاب حيثيات الحرب الأمريكية على إيران والسيناريوهات المستقبلية لها.

(2) ايمن يوسف، المصدر السابق، ص165.

(3) منهل الهام عبد العقراوي، المصدر السابق، ص139.

(4) احمد فليح حسين الجبوري، الموقف الإيراني من الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، مجلة مدارات

إيرانية، المركز الديمقراطي، برلين، العدد16، حزيران/يونيو2022، ص92.

(5) منهل الهام عبد العقراوي، المصدر السابق، ص141.

كان النظام الجديد في العراق الذي تشكّل بعد عام 2003 يرغب ان تكون علاقاته مع دول الجوار قائمة على اساس المصالح المشتركة، والسعي إلى تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية، لذلك وصلت العلاقات بين العراق وإيران إلى مستويات متقدمة كانت أبرز سماتها تبادل زيارات المسؤولين بين البلدين⁽¹⁾.

قامت أمريكا بشنّ الحرب في العشرين من اذار (مارس) 2003 بنحو انفرادي ودون سند قانوني يحمي هذه الحرب، ولا مبرر لها إلا ان نظرية الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن القائمة على مبدأ الضربات الوقائية المتعارضة مع قواعد الشرعية الدولية ودون تفويض صادر عن مجلس الأمن، وهذا خرق خطير لميثاق الأمم المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة الذي ينص على «ينبغي على جميع الدول ان تسوي خلافاتها الدولية مع الدول الأخرى بالطرق السلمية وبالشكل الذي لا يجعل السلم والأمن الدوليين والعدالة عرضة للخطر» وهذا طبقاً لميثاق الأمم المتحدة الصادر بتاريخ 14 تشرين الأول (اكتوبر) 1970⁽²⁾.

لا شك إن إيران تُعد العراق مجالاً حيويّاً لها، وبذلك أوجد هذا الاحتلال واقعاً إقليمياً جديداً، من سماته توسيع الوجود الأمريكي في منطقة الشرق الاوسط والخليج العربي خصوصاً، مما يشكل تكريساً للهيمنة الامريكية التي تهدف إلى تحقيق أمور عدة أهمها⁽³⁾:

- القدرة على الوصول إلى المخزون النفطي في المنطقة.
- عدم السماح لأية قوة معادية للولايات المتحدة الامريكية ان تستفيد من ثروات المنطقة.
- تهديد إيران.

حصلت إيران على مكاسب استراتيجية من اسقاط النظام العراقي السابق، لأنها باتت القوة الإقليمية الأبرز بعد غياب القوة العراقية، فضلاً عن علاقتها الإيجابية مع الحكومة العراقية الجديدة التي وصلت إلى السلطة⁽⁴⁾، لكن من النتائج الأخرى للمعطي العسكري الأمريكي في العراق، هي زيادة حدة الضغوط السياسية والإعلامية على إيران، وهذا ما قاد إلى زيادة نسبة

(1) المصدر نفسه، ص96.

(2) محمد صادق الهاشمي، الاحتلال الأمريكي للعراق ومشروع الشرق الأوسط الكبير تداعياته ونتائجه، مركز العراق للدراسات، 2005، ص86.

(3) احسان محمد هادي، المصدر السابق، ص146.

(4) دينا كمال مراد، النفوذ الإيراني في العراق بعد الاحتلال الامريكي لها، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة اسيوط، العدد 69، 2020، ص89.

فرص الاتجاه المحافظ المعادي للغرب في السياسة الإيرانية وترسيخ التوجهات العسكرية والتسليحية لإيران، ومن أبرز صوره كان التقارب الإيراني-الروسي، ولم يكن في نية إيران المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من رؤيتها بضرورة خروج المحتل الأمريكي من الأراضي العراقية، لما يمثله من عبء استراتيجي عليها، في الوقت الذي كانت فيه تحاول ترتيب أوضاعها الداخلية بما يتلاءم مع الدعوات الأمريكية للإصلاح، ومنها تذليل العقبات التي وضعها مجلس صيانة الدستور بوجه الإصلاحيين للوصول إلى مجلس الشورى⁽¹⁾.

ثامناً: الموقف الإيراني من مشروع الشرق الأوسط الجديد

برزت في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش عدة عنوانات لتهديد إيران، وكان من أهمها «استهداف إيران» و«تطويق إيران»، واستشعرت الأخيرة هذا الخطر المحدق بعد الاحتلال الأمريكي للعراق لخلق توازن إقليمي جديد يضمن للولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة العسكرية والاقتصادية والسياسية من خلال الوجود العسكري في الخليج العربي⁽²⁾.

ان مناهضة إيران لمشروع الشرق الأوسط الجديد يمليه اعتباران أساسيان، الأول: القضية الفلسطينية والثاني: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي وبحر عُمان باعتبارها شرياناً حيوياً لها، وبذلك عدت إيران إن أي امتداد لغريمها الأمريكي إلى هذه المنطقة يعد تهديداً مباشراً لكيانها ومصالحها، لأنه يهدف إلى خلق حلف دفاعي إقليمي يشبه إلى حد كبير ذلك النوع من التحالف التي وجدت في أوروبا ضد السوفييت خلال الحرب الباردة، وستسعى الإدارة الأمريكية في هذه الحالة إلى تعزيز وجودها العسكري في المنطقة، وابعاد إيران عن اية ترتيبات أمنية آنية أو مستقبلية⁽³⁾.

انقسم الرأي الإيراني في كيفية التعامل مع الامر وكالاتي:

الاتجاه الاول: مثلته منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية التي رأت ضرورة فتح حوار مباشر قدر المستطاع مع الإدارة الأمريكية، للاستفادة من الفرص المتاحة بعد الازمة الأفغانية، مع

(1) ايمن يوسف، المصدر السابق، ص 167.

(2) إبراهيم أبو خزام، اقواس الهيمنة، دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين وحتى الان، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2005، ص 148.

(3) عبد القادر زريق، مشروع الشرق الأوسط الكبير، الحقائق والاهداف والتداعيات، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005، ص 110.

ضرورة اجراء إصلاحات جذرية وشاملة في بنية النظام السياسي الإيراني، وذلك من خلال تقليص صلاحيات الولي الفقيه، وتحجيم دور مجلس صيانة الدستور في الانتخابات الرئاسية، وكانت هذه الجماعة ترى إن انضواء إيران تحت مظلة الشرق الأوسط الكبير يتيح لها العديد من الفرص، من بينها ايجاد حلول حقيقية للمشاكل الاقتصادية وتأتي البطالة في، عن طريق زيادة العمال الإيرانيين المهاجرين إلى دول الخليج العربية والاستفادة من تحويلاتهم المالية في معالجة العجز في ميزان المدفوعات الإيراني⁽¹⁾.

الاتجاه الثاني: ويمثله الجناح المتشدد من التيار المحافظ الذي هاجم المنادين بالحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية واعتبره تهاوناً مع «مشاريعها الاستكبارية» في المنطقة واهمها مشروع الشرق الأوسط الكبير، وعدهم مناهضين للثورة والنظام، وساندهم المرشد الأعلى علي خامنئي وهدد كل من يسعى للحوار مع الإدارة الأمريكية بالإقالة من منصبه. أما عن المبادرات الإصلاحية الأمريكية فقد أعلنت إيران على لسان المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي رفض حكومته «للوصفات الجاهزة المطروحة من الخارج تحت مسمى الإصلاح والتي تتعارض في جانب كبير منها مع الثقافة والقيم والمبادئ الإسلامية»⁽²⁾.

وعلى ما يبدو فإن المحافظين كانوا على ادراك تام بالتوجهات الأمريكية نحو إيران، خاصة عقب تغيير الأنظمة السياسية في أفغانستان والعراق بالقوة العسكرية، لذلك لن تدخر الأخيرة اية ذريعة لإحكام الطوق على إيران، وتهميش دورها في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من الخطاب الحاد بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية الا ان الطرفين جمعتهما العديد من المصالح المشتركة، فقد قضت الولايات المتحدة على اثنين من ألد أعداء إيران هما حركة طالبان ونظام صدام حسين، ووجدت مصلحة مشتركة أخرى تمثلت في تعزيز الحكم الجديد في العراق بوجود راسخ لحلفاء طهران فيه، ويمثل التدفق المستمر للنفط هدف استراتيجي بالنسبة للبلدين⁽³⁾.

(1) فهد مزبان خزار، الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومشروع الشرق الأوسط الكبير دراسة تحليلية، مجلة دراسات إيرانية، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، العدد 1-2 كانون الثاني 2005، ص 13.

(2) المصدر نفسه، ص 15.

(3) محمود سريغ القلم، المصدر السابق، ص 115.

الخلاصة

يُشكل الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط وتحديداً في منطقة الخليج العربي حالة استنفار دائم لإيران، ويجعلها تعارض مشاريع الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أمن دول المنطقة عموماً، وأمن الخليج العربي بصورة خاصة، إذ رأى صنّاع القرار الإيراني ان مشاريع الإدارة الأمريكية كانت عبارة عن تكتيكاً سياسياً يحمل عمقاً استراتيجياً، وان الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح بأن تكون لإيران اليد الطولى في الخليج العربي، خاصة بعد تغيير نظام الحكم في العراق بالتدخل العسكري المباشر وتبني استراتيجية الحرب الاستباقية التي أخرجت إيران من الاحتواء المزدوج إلى «محور الشر» وكان الهدف من وراء ذلك التفرد بالمنطقة، فضلاً عن تحييد دورها في معادلة القوة السورية-اللبنانية-الإسرائيلية، وهذا ما جعل إيران ترفض وبشدة عصر الهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط، ورأت ان لمشروع الشرق الأوسط الكبير انعكاسات سلبية على إيران وأمنها القومي.

وعملت إيران على البحث عن حلول لسد ثغراتها الأمنية وتبني مشروع إصلاح، يعمل على دحض أفكار الإدارة الأمريكية المدعية بان نظام الحكم في طهران مستبد وفاقد للشرعية، وبحكم النفوذ الواسع الذي يتمتع به المحافظون في إيران، وعليه رفضت الحكومة الإيرانية رسمياً مشروع الشرق الأوسط الكبير بدافع براغماتي وعقائدي في الوقت نفسه.

وبالمحصلة النهائية تمكنت إيران بالرغم من التحديات التي واجهتها وكان في طليعتها العقوبات الاقتصادية بسبب نشاطها النووي، من تحقيق هدفها المركزي وهو الحفاظ على مكانتها الإقليمية من خلال انتهاجها لسياسة تجاه دول المنطقة دون ان تمس بالتوازن الذي تتمتع به المنطقة، وترى الإدارة الأمريكية ان من اهم التحديات التي تخل بهذا التوازن هو البرنامج النووي الإيراني، مما سيؤدي إلى حالة اللاستقرار في الشرق الأوسط، وفي اطار الموقف الإيراني من الوجود العسكري الأمريكي في العراق بعد عام 2003، يمكن القول إن المشروع الإيراني تقدم على مثيله الأمريكي باستفادة إيران من تعثره في العراق، وإجباره على الجلوس مع إيران لمناقشة الأوضاع الأمنية فيه، مما يشكل انتصاراً كبيراً للمساعي الإيرانية التي أتت أكلها في المنطقة ككل.

المصادر

-الكتب العربية والمعربة

- 1- إبراهيم أبو خزام، اقواس الهيمنة، دراسة لتطور الهيمنة الامريكية من مطلع القرن العشرين وحتى الان، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2005.
- 2- احسان محمد هادي، العلاقات الإيرانية-السعودية بعد عام 2003، دار ومكتبة البصائر، بيروت، 2013.
- 3- ارون د ابراهيميان، تاريخ إيران الحديثة، ترجمة مجدي صبحي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2014.
- 4- اشرف عبد العزيز عبدالقادر، الولايات المتحدة الامريكية وازمات الانتشار النووي 2001-2009، مركز الامارات للبحوث والدراسات، ابوظبي، 2010.
- 5- الشيخ حسام احمد شعيب، إيران بين التهديدات الغربية والمخاوف العربية، دار الاحباب، دمشق، 2009.
- 6- جوزيف مونييهان، أمن الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين، مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الامريكية المصالح الأمنية المشتركة وغير المشتركة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ط1، 1998.
- 7- حسين صوفي محمد حسين، ملخص كتاب السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، إيران، 2003.
- 8- رائد حسن زغير، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه التغييرات في العالم العربي، ط1، مركز العراق للدراسات، 2014.
- 9- سركيس ابي زيد، إيران والمشرق العربي مواجهة ام تعاون، مركز الحضارة، بيروت، 2010.
- 10- شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة بسام شيجا، الدار العربية للعلم ناشرون، بيروت، ط1، 2007.
- 11- ضاري سرحان الحمداني، سياسة إيران تجاه دول الجوار، مؤسسة العربي للدراسات والنشر، القاهرة، 2012.

- 12- عبد القادر زريق، مشروع الشرق الأوسط الكبير، الحقائق والاهداف والتداعيات، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005.
- 13- عبد المنعم المشاط، الاطار النظري للأمن القومي العربي، ط1، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993.
- 14- عرفات علي جرجون، العلاقات الإيرانية الخليجية الصراع الانفراج التوتر، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2016.
- 15- لازم لفته ذياب المالكي، البرنامج النووي الإيراني والموقف الدولي 1974-2009 دراسة تاريخية تحليلية، دار الكتب، جامعة البصرة، 2010.
- 16- محمد صادق الهاشمي، الاحتلال الأمريكي للعراق ومشروع الشرق الأوسط الكبير تداعياته ونتائجه، مركز العراق للدراسات، 2005.
- 17- محمد صادق الحسيني، من الشاه إلى نجاد، ط1، القاهرة، 2009.
- 18- محمد صادق الحسيني، الشيخ الرئيس من قرية الياقوت الاحمر إلى عرش الزعامة الذهبي، دار الريس للكتب والنشر، بيروت، 2004.
- 19- محمد صادق اسماعيل، إيران إلى أين من الشاه إلى نجاد، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010.
- 20- محمد نجاح محمد الجزائري وقحطان كاظم الخفاجي، الامكانات العسكرية الإيرانية واثرها على التوازن الاستراتيجي الاقليمي بعد 2003، ط1، 2013.
- 21- محمود سريع القلم، تصورات القوة تعدد المصالح السياسة الأمنية الإقليمية لإيران، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2008.
- 22- مركز بقية الله الاعظم للدراسات والنشر، جيش الإسلام، ط1، بيروت، 1999.
- 23- منهل الهام عبد العقراوي، العلاقات الامريكية-الإيرانية 1993-2008، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2019.
- 24- مهدي خضر نور الدين، الحصار المتبادل العلاقات الإيرانية الامريكية بعد احتلال العراق، مركز الحضارة لتنمية الفكر، بيروت، 2012.

-الموسوعات

- 1- احمد الموصلي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، ط1، بيروت، 2004.

2- خليل احمد خليل، ملحق موسوعة السياسة، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004.

-البحوث والدراسات المنشورة

1-ابراهيم خليل العلاف، القدرات النووية في الشرق الاوسط، سلسلة شؤون اقليمية، العدد10، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2006.

2-احمد فليح حسين الجبوري، الموقف الإيراني من الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003، مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي، برلين، العدد16، حزيران /يونيو2022.

3-اياد عايد والي، الدور الاستراتيجي لإيران في منطقة الخليج العربي، دراسة جيوبوليتيكية، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، كلية الآداب، جامعة القادسية، المجلد11، العدد 3، 2008.

4-ايمن يوسف، إيران في الحسابات الاستراتيجية الامريكية: من الاحتواء المزدوج إلى الشرق الجديد، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد5، العدد1، 2008.

5-دينا كمال مراد، النفوذ الإيراني في العراق بعد الاحتلال الامريكي لها، المجلة العلمية كلية التجارة جامعة اسبوط، العدد69، 2020، ص89.

6-عبد الوهاب القصاب، التأثير الجيوستراتيجي لسياسة التسلح الإيرانية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد19، كانون الثاني، 2003، ص34.

7-عمرو عبد الكريم، تمايزات النخبة الدينية في إيران، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات، مصر، العدد130، 1997.

8-غسان العزي، القواعد العسكرية الامريكية تحاصر العالم، مجلة معلومات، المركز العربي للمعلومات، بيروت، العدد51، شباط، 2008.

9-فهد مزبان خزار الخزار، الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومشروع الشرق الأوسط الكبير دراسة تحليلية، مجلة دراسات إيرانية، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، العدد1-2 كانون الثاني2005.

10-محمد صالح صدقيان، الخريطة الإيرانية السياسية تحولات ما بعد الازمة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد178، 2009.

-الصحف-

ناصر، صحيفة النهار، بيروت، 11 ايار/مايو 2007.

-الرسائل والاطاريح الجامعية-

1- إسماعيل عياط، السياسة الخارجية الامريكية اتجاه الشرق الأوسط 2008-2018، مذكرة ماجستير، جامعة قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017-2018.

2- حسن حسين ملا العرداوي، دعوات التعايش السلمي في مؤتمرات منظمة المؤتمر الإسلامي 1969-1990، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة كربلاء، 2022.

3- رجائي سلامة الجرابعة، الاستراتيجية الإيرانية تجاه الامن القومي العربي في منطقة الشرق الاوسط 1979-2011، مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، 2012، ص 103.

4- سيف منذر عبدالواحد، سياسة إيران الخارجية تجاه المنطقة العربية منذ عام 1989 وافاقها المستقبلية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهدين، كلية العلوم السياسية، 2008،

5- عبد العزيز مهدي، سياسة إيران الخارجية للمدة (1979-2003)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2005.

-المؤتمرات-

1- طاهر خلف البكاء، إيران بين التهديدات الامريكية بالعدوان على العراق، وقائع المؤتمر العلمي الاول لمركز الدراسات الإيرانية/جامعة البصرة، 2-3 نيسان/ابريل 2002.

2- علي حسين نيسان، التوجه السياسي الخارجي الإيراني المحددات والفرص، وقائع المؤتمر العلمي الأول لمركز الدراسات الإيرانية/جامعة البصرة، 2-3 نيسان/ابريل 2002.

الفصل الثاني

دور القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الشرق الأوسط

م. د. شهيد عبد الرضا عبد علي⁽¹⁾

تمهيد:

تعد منطقة الشرق الأوسط قلب العالم، وتؤدي دوراً بارزاً في الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية، ونظراً لذلك فإن دول العالم لاسيما القوى العظمى توليها اهتماماً بالغاً، إذ تمثل همزة وصل بين القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا، وتقع على مفترق الطرق البرية بين الشرق والغرب، وتطل على عدد كبير من المسطحات المائية كالبحر المتوسط، والبحر الأحمر، وبحر قزوين، وبحر العرب، والخليج العربي. وتتحكم المنطقة بممرات الملاحة الدولية، فهي تمتلك اهم المعابر البحرية وهي: مضيق هرمز وباب المنذب وقناة السويس ومضيق جبل طارق، والبسفور والدرديل. وهذا الموقع هياً للمنطقة أن تكون ممراً رئيسياً لحركة المواصلات العالمية البرية والبحرية والجوية، ومعبراً مهماً للتجارة الدولية، وموقعاً استراتيجياً عسكرياً لإقامة قواعد عسكرية في مواقع تتوسط بلدان العالم، من أجل التحكم بالممرات ذات الأهمية الاستراتيجية، والوصول إلى الأهداف العسكرية بسهولة.

إن أهمية منطقة الشرق الأوسط لا تتحدد بذلك فحسب، بل تستأثر بأهمية فريدة من نوعها كونها مهد الديانات السماوية الثلاث الكبرى، ومركز انتشارها إلى العالم، وهي تضم أهم الأماكن المقدسة لتلك الديانات، الأمر الذي جعلها قبلة العالم. وتعد المنطقة أرض الحضارات العريقة في العصور القديمة والوسيطه، كالحضارة السومرية والفينيقية والبابلية والفرعونية والفارسية والإسلامية، التي حملت لواء التقدم والإنجاز في العلوم

(1) وزارة التربية-المديرية العامة لتربية محافظة البصرة

والفنون، وكان لها دور اساسي في تشكيل النهضة الحديثة. وتجمع المنطقة بين الإرث الحضاري القديم والحداثة، فبينما تحظى كثيراً من المدن بتراث ديني وتاريخي مادي ومعنوي غني جداً، تشهد مدن أخرى تقدماً بارزاً، وأصبحت المنطقة بذلك موقع جذب سياحي. وعلاوة على ذلك تمتلك منطقة الشرق الأوسط ثروات طبيعية ضخمة، لاسيما موارد الطاقة وعلى رأسها النفط والغاز الطبيعي، وتشكل هذه الثروات أساس الاقتصاد العالمي الحديث.

وفي السياق ذاته، فإن منطقة الشرق الأوسط تمتلك أيضاً أكبر حصة من احتياطات النفط المؤكدة عالمياً، والتي بلغت 49% بواقع 869.6 مليار برميل، وذلك نهاية عام 2022، في حين بلغت احتياطات الغاز الطبيعي في المنطقة 81.7 تريليون متر مكعب مع نهاية العام نفسه. وأعطى توفر موارد الطاقة لدى بعض الدول في الشرق الأوسط قوة اقتصادية ومالية كان لها تأثير بارز في الشؤون الإقليمية والقرارات السياسية. ومن الأهمية بمكان ان منطقة الشرق الأوسط تتوافر فيها ثروات معدنية كبيرة كالفسفات والحديد والذهب والزنبق وغيرها.

في ظل هذه المعطيات، فإن هدف الفصل لا يخرج في حقيقة الأمر عن محاولة تسليط الضوء واستجلاء الحقائق برؤية موضوعية عن ما هو النظام الأمني الذي يمكنه تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط في خضم الاضطراب الواسع النطاق الذي تشهده المنطقة، والتحولات الهيكلية التي تتسارع داخلها وحولها، سواء على مستوى دولها، أو نظامها الإقليمي، أو النظام العالمي برمته. وبرغم أن هذا الفصل من الكتاب لا يمثل سجلاً لمنطقة الشرق الأوسط، إلا إن القارئ سيلمس، وسيتعرف أيضاً كيف أفضى غياب الوحدة العربية والإسلامية إلى جعل منطقة الشرق الأوسط أرضاً رخوة تسيطر عليها الدول الكبرى.

ولوضع منطقة الشرق الأوسط في سياقها الموضوعي السليم فإن هذا الفصل يبحث بين دفتيه دولاً إقليمية فاعلة، ودولاً كبرى مؤثرة تدرج في معالجة أهميتها ودورها في المنطقة.

الشرق الأوسط: هناك ثلاثة مصطلحات يجري الترويج لها للدلالة على المنطقة، وهي مصطلحات مطاطة تفتقر إلى الدقة لأنها ببساطة غير مستقرة، وبالتالي، فإن من الصعب وضع تعريف جامع مانع لها. فمصطلح الشرق الأقصى: يشمل الصين واليابان والهند الصينية وكوريا وما جاورها وهذا المصطلح لا يعني موضوعنا. مصطلح الشرق

الأدنى: يضم الدول العربية بما فيه تركيا. أما مصطلح الشرق الأوسط: فيضم إيران وتركيا وباكستان وأفغانستان ودول آسيا الوسطى ومنها الدول العربية بطبيعة الحال⁽¹⁾. وقد عرّفته الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1989، بأنه المنطقة الممتدة من إيران شرقاً إلى ليبيا غرباً ومن سوريا شمالاً إلى اليمن جنوباً، ورأى آخرون بأنه يضم: جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وإيران. أما المتخصصون في الولايات المتحدة الأمريكية فيضمون إليه: اثيوبيا والسودان⁽²⁾، وباكستان وأفغانستان والدول الإسلامية المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى⁽³⁾. وقد أُشيع في الفكر الغربي استخدام هذا المفهوم لكنه لم يستقر على منطقة جغرافية بعينها. وكان هناك اتفاق على أن العراق والأردن وسوريا ومصر ولبنان تمثل قلب الشرق الأوسط، وتأتي دراسات أخرى لتضم «كيان إسرائيل المحتل»، ودول المغرب العربي. وبكل تأكيد يدل هذا على أنه ليست هنالك علمية وموضوعية لهذه التسميات والتعبيرات تاريخياً، وإنما مجرد تعابير وتسميات سياسية واستراتيجية للدول الاستعمارية الطامعة في البلاد الإسلامية⁽⁴⁾. فالشرق الأوسط هو حلقة الوصل بين قارات العالم الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا، ويزيد من أهمية الموقع الجغرافي المهم للشرق الأوسط الانتشار الواسع للطرق الدولية في المنطقة، مما أدى إلى تزايد جشع القوى الدولية للسيطرة عليه.

(1) عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق والأهداف والتحديات، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005، ص41.

(2) ينظر شكل رقم 1.

(3) رايق سليم البريزات، مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية الأهداف والأدوات والمعوقات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008، ص6.

(4) محمد مكي الطاهر، مشروع الشرق الأوسط الكبير: قراءة تاريخية في التسمية والمساعي والدوافع والمضمون، بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2024، ص3-4.

شكل رقم (1) الشرق الأوسط حسب ما عرّفه المتخصصون في الولايات المتحدة الأمريكية



المصدر: مالك دحام متعب، العراق وجدلية الصراع في منطقة الشرق الأوسط، مجلة قضايا سياسية، العدد 1، كلية القانون، جامعة المشرق، نيسان 2024، ص 167.

وبذلك فإنّ منطقة الشرق الأوسط تحتل مكانة استراتيجية مهمة في النظام الدولي، فلا توجد بقعة في العالم تعادل نفس أهمية هذه المنطقة، فقد كانت ولاتزال مطمعا لقوى خارجية، تنفذ اجندتها قوى داخلية هجينة.

وقد تأثرت أهمية الشرق الأوسط الاستراتيجية بمجموعة من المحددات أهمها أمن «كيان إسرائيل المحتل» وضمان انسيابية موارد الطاقة ضمن مستويات إنتاج مناسبة، وأمن الحلفاء من التهديدات⁽¹⁾. وشاعت فكرة (الشرق الأوسط) في السياسة البريطانية وفكرة (المشرق)

(1) مالك دحام متعب، المصدر السابق، ص 167-168.

في أدبيات السياسة الفرنسية، وكلاهما مفاهيم جيوسياسية واستراتيجية دلت على طبيعة مخططات القوى الاستعمارية الأوروبية إزاء مشرقها، وهي استراتيجية تعكس مناطق النفوذ بين المستعمرين خاصة مع اكتشاف النفط في إيران والعراق والمملكة العربية السعودية⁽¹⁾. وتعد دول الشرق الأوسط من الدول النامية التي تعرّض معظمها للاحتلال الأجنبي لمدد غير قليلة لامتلاكها العديد من الموارد الطبيعية التي تشكل كما ذكرنا مصادر مهمة للطاقة. وبالرغم من حصول دول الشرق الأوسط على استقلالها، إلا أن معظمها غير مستقرة، وتعاني من الاحداث والاضطرابات السياسية المستمرة⁽²⁾.

ويمكن التمييز في هذا الاطار بين قوى إقليمية فاعلة ذات ادوار رئيسة ودول كبرى مؤثرة في منطقة الشرق الأوسط، وكالاتي:

القوى الإقليمية الفاعلة:

أولاً: إيران

تحتل إيران موقعاً استراتيجياً فريداً ساندتها عوامل متعددة إذ تطل على أهم ثلاثة مسطحات مائية هي الخليج العربي في الجنوب الغربي وبحر العرب والمحيط الهندي في الجنوب وبحر قزوين شمالاً، كما انها تطل على مضيق هرمز الذي يربط الخليج العربي بخليج عدن والذي يمر عبره اكثر من 40% من ناقلات النفط في العالم، كما يؤدي هذان الخليجان دوراً مهماً في ربط عالم المحيط الأطلسي بالمحيط الهندي⁽³⁾. وهي صاحبة أطول ساحل على الخليج العربي، مما يشكل لها ميزة جغرافية هامة من الموارد الطبيعية والبشرية. وقد وصفها الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون (Richard Nixon⁽⁴⁾)، بأنها «تمتلك موارد أكثر من

(1) عبد القادر رزيق المخادمي، المصدر السابق، ص44.

(2) لواحظ خليل إبراهيم، سياسة دول الشرق الأوسط تجاه المعارضة السياسية، مجلة دراسات دولية، العدد: 98، تموز 2024، ص269.

(3) حسام محمد حسن بوتاني، تداعيات الثورات العربية على العراق في ضوء التوازن الاستراتيجي الإقليمي الجديد، قضايا استراتيجية، العدد1، نيسان 2014، ص119.

(4) ريتشارد نيكسون: ولد عام 1913 في ولاية كاليفورنيا، وتخرج من مدرسة وينتر الثانوية في عام 1934، ثم من كلية الحقوق في جامعة دوك عام 1937، وانتخب مرتين رئيساً للولايات المتحدة خلال الحقبة 1969-1974، ومرتين نائباً للرئيس الأمريكي. استقال من منصبه بسبب فضيحة ووترغيت وتوفي عام 1994. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Nelson Klose, American History, Vol.2, New York, 1973, p:178.

Philip Jenkins, A History of the United States, Oxford, New York, 2012, p:365.

أي بلد بما يجعلها أعظم قوة إقليمية مسيطرة على الخليج»⁽¹⁾. كما إن اطلالة إيران البرية جعلها متصلة بدوائر حساسة، إذ يحدها من الشمال جمهوريات آسيا الوسطى ومن الشمال الشرقي تركيا ومن الغرب العراق الذي يعد بوابتها البرية الوحيدة إلى العالم العربي ومن الشرق أفغانستان وباكستان⁽²⁾.

وتتمتع إيران بحدود مشتركة مع تركمانستان ولغة وثقافة مشتركة مع طاجيكستان، وكازخستان، وأذربيجان، وأوزبكستان، ومنحها توسط موقعها الجغرافي أيضاً أهمية كبيرة بالنسبة للمواصلات العالمية في البر والبحر، والتي تربط بين الشرق إلى الهند والشرق الأقصى، والجنوب إلى الخليج العربي والمحيط الهندي، والغرب إلى جنوب غرب آسيا وشرق البحر الأبيض المتوسط وأوروبا، والشمال إلى روسيا وشرق أوروبا ومنطقة بحر قزوين، وباختصار فإن إيران تمثل الجسر الجغرافي التاريخي الذي يربط بين الشرق والغرب لوقوعها على طرق المواصلات البرية والبحرية بين أوروبا وآسيا⁽³⁾.

كانت إيران ومازالت لها تاريخ متجذر في منطقة الشرق الأوسط، ولها امتدادات اجتماعية وثقافية ديمغرافية واقتصادية معقدة، الامر الذي ساعدها في تأدية أدوار إقليمية بموضوعات مختلفة، إذ تمتلك مقومات استراتيجية كبيرة وعميقة تؤهلها أن تعنون أداءها الاستراتيجي الإقليمي على أنها قوة شاملة تشترك في صياغة التوازنات الأمنية والسياسية بشكل فعال ومؤثر، فالشرق الأوسط بالنسبة للاستراتيجية الإيرانية بيئة مهيئة لفرض الإرادة الإيرانية ولتقديم إيران مشروعها القومي⁽⁴⁾. ويرجع ذلك إلى النظام السياسي الإيراني الذي يعد حالة فريدة بين الأنظمة السياسية في العالم، إذ يجمع بين الدولة الدينية متمثلة بسلطة المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية، وهو أعلى منصب في البلاد بموجب الدستور، وبين النظام الديمقراطي، إذ يتم انتخاب رئيس للدولة وانتخاب برلمان بالاقتراع المباشر. وهكذا تختلط مشروعية النظام السياسي في إيران بين نظرية ولاية الفقيه التي

(1) نقلاً عن: ريام محمد عبد الله، الشرق الأوسط من منظور القوى الإقليمية الكبرى، مجلة مدارات سياسية، مجلد1، العدد2، ايلول 2017، ص134.

(2) حسام محمد حسن بوتاني، المصدر السابق، ص119.

(3) ريام محمد عبد الله، المصدر السابق، ص134.

(4) المصدر نفسه، ص135.

أرساها الامام الخميني⁽¹⁾، ومقتضيات الحداثة والديمقراطية عبر الانتخابات المباشرة من ناحية أخرى⁽²⁾.

ونتيجة لما تم ذكره وفضلاً عن الإمكانيات البشرية والعسكرية الإيرانية وامتلاكها مخزوناً كبيراً من النفط، كل هذا ساعدها أن تحتل مكانة استراتيجية كبيرة في المنطقة وجعلها قوة إقليمية مؤثرة لها مصالحها وأهدافها الحيوية التي لا بد أن تكون حاضرة عند صياغة ترتيبات الاستراتيجية ذات الصلة بمنطقة الشرق الأوسط، وأن إيران تستطيع أن تؤثر في أمن المنطقة وبالتحديد في الخليج العربي، إذ سعت إيران منذ تسعينات القرن العشرين إلى التحرك الحثيث باتجاه الدول الإسلامية وتطوير علاقاتها معها بالمجالات كافة، فضلاً عن دعمها للقضايا التي تخص العالم الإسلامي⁽³⁾، كما تدعم إيران بقوة محور المقاومة العربية في فلسطين ولبنان وسوريا والعراق ضد «كيان إسرائيل المحتل»، واستطاعت ان تخلق لها امتداداً عقائدياً في تلك البلدان. هذه المميزات خلقت لإيران دوراً بارزاً ومهماً في التوازنات في الشرق الأوسط⁽⁴⁾، إذ تضمن المشهد الإقليمي سابقاً عناصر إيجابية، فحلفاؤها في المنطقة حققوا تقدماً نسبياً خاصة النظام السوري قبل سقوط بشار الأسد وما طرأ من تغيير جذري على المعادلة، واستنزاف الجهود السعودية في الصراع في اليمن، وتوقيع اتفاق دولي مع مجموعة (1+5)، (الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، وروسيا، والصين، بالإضافة إلى ألمانيا)، ترفع بموجبه العقوبات الدولية التي كانت مفروضة على إيران بما يؤدي إلى انعاش اقتصادها، وتوسيع شبكة علاقاتها الدولية، لكن تلك العقوبات تم إعادة فرضها مجدداً من

(1) الأمام الخميني: آية الله العظمى السيد روح الله مصطفى أحمد الموسوي الخميني، مرجع ديني إيراني شيعي، وقائد سياسي وروحي للثورة الإسلامية في إيران 1979 التي أطاحت بمحمد رضا بهلوي الذي كان شاه إيران في ذلك الحين، ولد في عام 1902 بمدينة خمين في إيران، إذ هاجر إليها جده الملقب في إيران بالهندي الذي يعود أصله للهند، ونشأ في وسط عائلته، ثم التحق بالحوزة العلمية في عمر مبكر وبدأ هناك حياته العلمية والعملية، ويعتبر الزعيم الروحي للعديد من المسلمين الشيعة وحكم إيران منذ الإطاحة بالشاه وحتى وفاته عام 1989. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Spencer C. Tucker, The Encyclopedia of Middle East Wars: The United States in The Persian Gulf, Afghanistan and Iraq Conflicts, Vol.II U.S.A, 2010, P:689-690.

(2) نجلاء مكاوي وآخرون، الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، ط1، القاهرة: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2015، ص13.

(3) ريام محمد عبد الله، المصدر السابق، ص135.

(4) حسام محمد حسن بوتاني، المصدر السابق، ص119.

قبل الولايات المتحدة والترويكا الأوروبية مؤخراً (آب/أغسطس 2025) مما ألقى بالاقتماد الإيراني أضراراً بيئية.

وتتمثل أهداف الأمن القومي من المنظور الإيراني في استمرار ودعم نفوذها في المنطقة لتنفيذ مشروعها المعروف باسم الاستراتيجية الإيرانية العشرينية (2005-2025)⁽¹⁾. وعلاوة على ذلك كانت تهدف من وراء تحركها في الدائرة العربية والإسلامية إلى فك طوق العزلة الدولية المفروض عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وتنشيط دورها الإقليمي، وخلق مكانة بارزة ومؤثرة لها في المنطقة، وبالتالي فإن هذا الأمر شكّل عامل قوة ودعم لسياسة إيران الإقليمية كونها تقوم في سياستها الخارجية على مبدأ أساسي هو أنها ذات ثقل تاريخي وثقافي وجغرافي متميز، وتعد نفسها قوة إقليمية، تسعى للتأثير في البلاد العربية وغيرها⁽²⁾.

من جانب آخر ظهر الملف النووي الإيراني في آب (أغسطس) 2002، بصفته مسألة سياسية تحركت ككرة الثلج لتكبر عبر أكثر من عقد من الزمن. فالبرنامج النووي الإيراني وضع طهران أمام تحدٍ جديد مع المجتمع الدولي الذي كان لديه أصلاً الكثير من الشكوك، وعدم الارتياح للسلوك السياسي الإيراني⁽³⁾. ففي 15 آب (أغسطس) من ذلك العام، كشفت إحدى الجماعات الإيرانية المعارضة، المتمثلة بالمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية عن بناء منشأتين نوويتين إيرانيتين سريتين للغاية في نطنز وآراك. إلا أن الحكومة الإيرانية أكدت أنها لا تخفي شيء عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن برنامجها النووي يندرج بالكامل في إطار المعاهدات والمواثيق الدولية، وهي تسعى للاستفادة من الطاقة النووية للأغراض السلمية. لذا سمحت السلطات الإيرانية لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة تلك المنشآت في شباط (فبراير) 2003⁽⁴⁾.

كانت مسألة التفاوض ضرورة لتحقيق أمرين: تبديد الشكوك حول أهداف البرنامج، ومنع تحالف دولي ضد إيران، فإيران منذ دخلت مرحلة التفاوض الأولى مع مجموعة الثلاث (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا)، سعت إلى تعقيد جهود واشنطن ضدها، إذ حرصت طهران على

(1) دلال محمود السيد، السيناريو الغائب: مستقبل الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط، السياسة الدولية: ملحق تحولات استراتيجية، مجلد 51، العدد 203، كانون الثاني 2016، ص 20.

(2) ريام محمد عبد الله، المصدر السابق، ص 135.

(3) محبوب الزويري، مفاوضات الملف النووي الإيراني من جنيف إلى فيينا ماذا بعد، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تشرين الثاني 2014، ص 2.

(4) علاء رزاق فاضل النجار، سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه تطورات الملف النووي الإيراني 2015-2019، مجلة مدارات إيرانية، برلين: المركز الديمقراطي العربي، مجلد 3، العدد 10، كانون الأول 2020، ص 180.

عدم مناقشة البرنامج النووي الإيراني إلا مع القوى الأوروبية الثلاث في تكتيك أُريد منه خلق فجوة بين الدول الأوروبية وواشنطن. كما أن المقصود أيضاً الإبقاء على صورة الولايات المتحدة الأمريكية «شيطاناً أكبر» أمام الداخل الإيراني، ومن ثم عدم إتاحة الفرصة لانتقاد فكرة التفاوض مع أطراف غير واشنطن⁽¹⁾.

وفي عام 2004 وصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى قناعة مفادها أن إيران بنصبها الأجهزة الخاصة بالطرد المركزي ستتمكن بدون شك من تخصيب اليورانيوم، وخلال مرحلة تولي جورج بوش الابن الحكم اتبعت الولايات المتحدة ما يمكن تسميته «الدبلوماسية المتشددة» التي هدفت إلى تغيير النظام في إيران، وليس فقط تغيير سياسات النظام، ومع تولي الرئيس باراك أوباما الحكم في 2008، حدث تحول في السياسة الأمريكية وحاول الرئيس الأمريكي الجديد ارسال بعض الاشارات الايجابية إلى إيران، ففي آذار (مارس) 2009 وخلال أعياد النيروز (رأس السنة الفارسية) مدح أوباما الحضارة الإيرانية، كما أرسل رسالة إلى المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران علي خامنئي عرض فيها رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في البدء بحوار بناءً⁽²⁾. وكان الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد قد أعلن استعداد إيران لمفاوضات وفق مبدأ الاحترام المتبادل، وقد تجلى ذلك بوضوح في وثيقة استراتيجية الأمن القومي للرئيس باراك أوباما حينما أعلن استعداد سياسة الحرب الوقائية والاستباقية التي انتهجها سلفه جورج بوش الابن، ومع إعلان أوباما أن إدارته على استعداد لاستئناف المفاوضات دون شروط سابقة مع طهران، وهكذا يكون أوباما قد نأى بنفسه عن مطلب المجموعة السداسية دول (1+5) بوجود توقف إيران عن تخصيب اليورانيوم كشرط لاستئناف الاتصالات الدبلوماسية، وقد رحبت إيران بعرض مجموعة (1+5) للتفاوض وأعلنت في أيلول (سبتمبر) 2009 استعدادها لإجراء محادثات متعدد الأطراف تتناول كل القضايا الأمنية التي تسبب قلقاً للغرب ولا تتناول تخصيب إيران لليورانيوم باعتباره حقاً طبيعياً وقانونياً للدولة الإيرانية، وحدد الاجتماع بين الطرفين في جنيف تشرين الأول (أكتوبر) 2009، وبعد الاجتماع سمحت إيران لمفتشي الوكالة الدولية بتفتيش منشأة «قم»⁽³⁾.

حصلت إيران من اتفاق جنيف الذي وقعته مع المجموعة (1+5) على بعض المكاسب

(1) محجوب الزويري، المصدر السابق، ص2.

(2) محمد سامان طابع وهويدا عبد الله فتحي عبد الكريم، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، المجلة العلمية لكية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، مجلد9، العدد 17، كانون الثاني2024، ص580.

(3) المصدر نفسه، ص581.

الاقتصادية، تمثلت في الحصول على نحو ثمانية مليارات دولار من عوائد النفط المحتجزة في بنوك الولايات المتحدة، مقابل ذلك وافقت إيران على تجميد عمليات تخصيب اليورانيوم لدرجة 20%، وكذلك الالتزام بالتعامل مع كميات اليورانيوم المخصب لدرجة 5%. لقد كسر اتفاق جنيف صفيح الجليد في العلاقات الإيرانية الأمريكية، وكذلك العلاقات الإيرانية الأوروبية⁽¹⁾. وفي نهاية عام 2013 نجحت إيران ومجموعة دول (1+5) في عقد اتفاق مرحلي بجنيف حددته بـ 6 أشهر قابلة للتמיד، يقضي بأن تحد إيران من نشاطها النووي الذي قد يكون له أبعاد عسكرية مقابل رفع محدود للعقوبات الدولية المفروضة عليها لعدم انصياعها لاتفاقية الضمانات الملحقة باتفاقية الحد من انتشار الاسلحة النووية، وعليه يمكن القول إن التوصل إلى الاتفاق النووي المرحلي أقر بحق إيران في تخصيب اليورانيوم. وبحلول عام 2015، أجرت إيران ودول (1+5) مفاوضات بدءاً من 26 آذار (مارس) حتى 2 نيسان (أبريل) 2015 في مدينة لوزان السويسرية من اجل التوصل إلى تسوية شاملة تضمن الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني، والغاء كافة العقوبات على إيران بشكل تام⁽²⁾.

لم تخل هذه المفاوضات من صعوبات وإكراهات، مما جعلها تتوقف بين حين وآخر قبل التوصل إلى الاتفاق بين إيران والقوى الدولية الكبرى (1+5) بتاريخ 14 تموز (يوليو) 2015 حول برنامجها النووي، بعد مفاوضات شاقة وطويلة استمرت لأكثر من عام ونصف بين جنيف ولوزان، ويقضي الاتفاق بالمحافظة على الطابع السلمي للبرنامج في مقابل رفع العقوبات المفروضة على إيران تدريجياً⁽³⁾.

هناك مجموعة من العوامل دفعت إيران للحصول على التقنية النووية من بينها الحصول على الطاقة الكهربائية أمام حاجات الاستهلاك المحلي للطاقة، وخاصة عقب الحرب العراقية - الإيرانية 1980-1988، إذ عانت إيران من صعوبة بالغة في توفير الطاقة، ورغبتها في الاحتفاظ بالنفط والغاز كمصدر أساس لتوفير العملات الصعبة، ويرى البعض الآخر من المهتمين بالبرنامج النووي أن من بين الدوافع تجاوز حالة الردع إلى كونه سلاح هجومي، لاسيما بعد احتلال أفغانستان والعراق، والتهديدات الأمريكية ضد إيران⁽⁴⁾. كما أن السلاح النووي له دور في الاستراتيجية الإيرانية على المدى الطويل وتطوير القدرات النووية الإيرانية في إطار

(1) محجوب الزويري، المصدر السابق، ص7.

(2) محمد سامان طابع وهويدا عبد الله فتحي عبد الكريم، المصدر السابق، ص581-582.

(3) إدريس لكبرني، مستقبل الملف النووي الإيراني ما بعد ترامب، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد 9، المعهد

الدولي للدراسات الإيرانية، نيسان 2019، ص81.

(4) أحمد نوري النعيمي، مشروع البرنامج النووي الإيراني، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص5.

تصور متكامل للسياسة الخارجية الإيرانية بشكل يسمح لإيران بالقيام بدور استراتيجي على الاصعدة الإقليمية والدولية إلى جانب ضمان بناء القوات المسلحة الإيرانية ضمن برنامج متكامل وشامل ولذلك فإن السلاح النووي يمكن ان يقدم لإيران أداة بالغة الأهمية لتعزيز مكانتها الإقليمية⁽¹⁾، فضلاً عن تعزيز مكانتها السياسية والدولية وتحقيق الأمن والاستقلال الكامل للنظام، كما تقف الاعتبارات الخاصة لإيران لاستحضار فكرة الشعور القومي الإيراني بوجه عام إلى جانب اعتبارات الأمن، وسعيها لإبراز قوتها ومكانتها الإقليمية والدولية واتهامها للغرب بمحاولة إبقائها في مصاف الدول النامية وحرمانها من ان تكون واحدة من الدول التكنولوجية المتقدمة، ومن ناحية أخرى فإن إيران محاطة بدول نووية هي باكستان، والهند، و«كيان إسرائيل المحتمل»⁽²⁾.

ومع وصول الرئيس دونالد ترامب إلى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية أواخر عام 2016، لم يتردد في التقليل من أهمية الاتفاق، وعده في كثير من المناسبات «أسوأ اتفاق عقدته بلاده على الإطلاق، ولم تجن منه شيئاً»⁽³⁾. كما واصل انتقاد الاتفاق النووي واعتبره أنه مكن إيران من استرداد أموال كانت مجمدة في البنوك الأمريكية والأوروبية تجاوزت مئة مليار دولار، ولم يسهم في وقف الانتشار النووي في المنطقة، ولا يراعي برنامج الصواريخ الباليستية لإيران مما يهدد حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها في المنطقة. وفي خطوة صارمة من الرئيس الأمريكي ترامب قام في شهر أيار (مايو) 2018 بالانسحاب من الاتفاق من جانب واحد، وبإعادة فرض العقوبات التي رُفعت عن إيران بموجبه، وهو ما أفرز حالة من الصدمة داخل مراكز القرار الإيراني⁽⁴⁾.

ثانياً: تركيا

تضافت الجغرافيا والتاريخ في منحها عمقاً استراتيجياً فريداً، فمساحتها التي تتوزع بين قارتي أوروبا وآسيا جعلت منها دولة أورو اسيوية في آن واحد، كما ان لها اطلالة متعددة على البحار إذ تطل على البحر الاسود وبحر ايجة والبحر الابيض المتوسط، كما ان وجود بحر

(1) عبد فالح المطيري، أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص53-54.

(2) شريفة كلاع، قراءة في تاريخ ودوافع البرنامج النووي الإيراني، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 5، جامعة الجزائر3، ص62-63.

(3) نقلًا عن: إدريس لكروني، المصدر السابق، ص84؛ محمد سالمان طابع وهويدا عبد الله فتحي عبد الكريم، المصدر السابق، ص588.

(4) إدريس لكروني، المصدر السابق، ص84.

مرمرة الذي يربطه مضيق البسفور بالبحر الاسود ومضيق الدردنيل ببحر ايجه ضمن السيادة التركية جعلها تمتلك اهمية حيوية على الملاحه الدولية. إن تماهي خصائص الجغرافيا التركية بالبعد التاريخي أضفى عليها اهمية محورية مكّنها أن تكون لاعباً لا يمكن اغفاله في تشكيل التوازنات الاقليمية والدولية، إذ إن عمقها التاريخي قد خلق لها روابط لا يمكن لتركيا ان تجاهلها إلا على حساب مصالحها، فروابط التاريخ والجغرافيا جعلت من تركيا دولة شرق اوسطية يمثل لها هذا الاقليم مجالاً حيوياً وحديقة خلفية لا غنى عنها⁽¹⁾.

إن الموقع الاستراتيجي لتركيا جعل منها مركزاً حقيقياً للاهتمام فهي منذ زمن الحرب الباردة على خط تماس بين القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وهي بالمعنى الثقافي والتاريخي مساحة التماس بين الشرق الإسلامي والغرب الأوروبي بجميع مكوناته الدينية والثقافية والحضارية وهي الدولة التي خلفت الامبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، لذلك فإن اهتماماتها الاستراتيجية تمتد إلى ثلاث دوائر إقليمية يفرضها عليها الموقع الجغرافي وهي: الدائرة الأوربية والدائرة العربية ودائرة آسيا الوسطى، وتشكل هذه الدوائر فضاءات لحركة تركيا الإقليمية ونفوذها الدولي وقدراتها العسكرية والسياسة والاقتصادية لرغبتها في أداء دور أوروبي إسلامي في الشرق الأوسط⁽²⁾. كما أنها ترتبط بالبلقان ارتباطاً يعد جزءاً من مكونات الذهنية القومية للأمة التركية، وترتبط أيضاً بروابط عرقية بدول آسيا الوسطى ذات الموقع الاستراتيجي من خلال انتسابها لقبائل الغز التركمانية، مما جعلها دولة قوقازية أيضاً. هذا الوضع خلق لتركيا امكانية التحرك الفعال في دوائر استراتيجية حساسة اهلها أن تكون شريكاً اقليمياً مهماً للقوى العالمية مما يترتب عليه قابلية ان تؤدي دوراً مركزياً على الساحة الدولية وهو التوجه الذي غلب على ذهنيته الاستراتيجية في العقدین الاخيرین⁽³⁾.

وتتميز تركيا عن غيرها من دول العالم بانتماؤها إلى مناطق جغرافية متنوعة منها منطقة الشرق الأوسط، أي أنها دولة ذات هويات إقليمية متعددة ولا يمكن حصرها في هوية واحدة. ولا يخفى ما لتركيا من علاقات تاريخية مع المنطقة العربية، إذ كانت تلك المنطقة في يوم ما جزءاً من الامبراطورية العثمانية، وتركيا الحالية ما هي إلا وريثة تلك الامبراطورية على الرغم من سياستها الكمالية التي أبعدها عن جذورها الإسلامية والشرقية، بمعنى أن تركيا

(1) حسام محمد حسن بوتاني، المصدر السابق، ص 118.

(2) ريام محمد عبد الله، المصدر السابق، ص 131.

(3) حسام محمد حسن بوتاني، المصدر السابق، ص 118.

تقدم نفسها أمام الغرب بعدّها دولة مسلمة ذات نظام علماني لها أهميتها على مستوى المؤتمر الإسلامي، إذ يرى بعضهم من دول العالم الغربي أن تركيا هي بمثابة قاعدة لوجستية ذات موقع استراتيجي هام وقريب من مسرح العمليات في الشرق الأوسط، وأنها قادرة على أداء دور إقليمي، ولها تأثير واضح على التوازنات الإقليمية والدولية في هذه المنطقة بسبب تفاعلاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والثقافية⁽¹⁾.

يتكون النظام السياسي في تركيا من السلطة التشريعية، وهي ذات مجلس واحد يُدعى (المجلس الوطني التركي الكبير)، إذ يتمتع هذا المجلس بصلاحيات سنّ التشريعات والقوانين والرقابة السياسية والمالية على الحكومة، وحق منح وسحب الثقة منها، ويبلغ عدد أعضائه (550) عضواً، وتجري الانتخابات التشريعية كل خمس سنوات. أما السلطة التنفيذية فتتكون من رئيس الجمهورية الذي يمثل وحدة الأمة، ويضمن تنفيذ الدستور وله صفة رمزية وشرفية، ومدة ولايته سبع سنوات ويتم اختياره من المجلس التشريعي لمدة واحدة⁽²⁾.

كانت المتغيرات التي شهدتها البيئة الدولية والإقليمية والمحلية لتركيا بعد الحرب الباردة قد شكّلت عوامل تغيير في النسق الفكري والسياسي لنظامها السياسي، وكان من أبرزها تنامي المد الإسلامي ومحفزات الحنين القومي إلى مجد الدولة العثمانية، وضرورات الالتفات التركي إلى الامتدادات الديمغرافية للشعوب الإسلامية، لاسيما الدول ذات الهوية التركمانية في محيطها الإقليمي، فضلاً عن تنامي الخلافات بين الأحزاب التركية الإسلامية والتيارات العلمانية والمؤسسة العسكرية مما أدى إلى تراجع النزعات العلمانية ومظاهر التغريب التي طبعت الدولة مقابل تصاعد النزعة نحو التوجهات الإسلامية⁽³⁾.

لقد عادت تركيا في الوقت الحاضر لتكون مجدداً لاعباً مهماً في الشرق الأوسط في تطور لافت سجل قطيعة مع سياستها السابقة القاضية بتجنب الانغماس في شؤون المنطقة، وبعد عقود من الإهمال والسلبية إزاء المنطقة، تستأنف تركيا دورها النشط في هذه المنطقة، لتصبح إحدى أهم القوى فيها، ليس فقط بحكم موقعها كما أسلفنا وإنما بحكم قوتها الاقتصادية المتنامية، ويستند تنامي الدور التركي إلى نظرية «العمق الاستراتيجي» التي

(1) ريام محمد عبد الله، المصدر السابق، ص131.

(2) عمار سعدون سلمان البدري ومصطفى خليل مصطفى، التحديات والفرص المستقبلية التي تواجه سياسة تركيا تجاه المنطقة العربية بعد عام 2011، المجلة السياسية الدولية، العدد62، آذار2025، ص49.

(3) سلام جهاد حسين ومحمد ميسر فتحي، التحولات في الاستراتيجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، مجلة دراسات اقليمية، العدد63، كانون الثاني2025، ص334.

تستند إلى أن موقع تركيا وتاريخها يمكنها من التحرك الإيجابي في المجالات والاتجاهات كافة، وخصوصاً جوارها الجغرافي للحفاظ على أمنها وتحقيق مصالحها، فتركيا قادرة على إدارة علاقاتها مع الجميع دون أن يحسب على طرف ضد طرف آخر، وكذلك الاهتمام بالعمق التاريخي والجغرافي لتركيا المتمثل في الدائرتين العربية والإسلامية⁽¹⁾.

ومما زاد من قيمة تركيا الإقليمية الشرق أوسطية هو انضمامها إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952، وإقامة أكبر قاعدة للحلف فيها وهي قاعدة (انجر ليك)، التي كان لها دور كبير في حروب الحلف والولايات المتحدة ضد العراق وضد الإرهاب، وستبقى هذه القاعدة مهمة جداً للحلف مستقبلاً، ولقد كان للغرب مصلحة من انضمامها إليه، فمن خلال تركيا تستطيع القوى الغربية تحقيق أهدافها في الشرق الأوسط والمنطقة العربية. وهكذا كانت رؤية الغرب إلى إن وجود تركيا في الحلف سيشكل عنصراً مهماً لإنجاحه كونها قريبة جداً من الاتحاد السوفيتي سابقاً وروسيا لاحقاً، ولكونها الدولة الشرق أوسطية الوحيدة بين الدول الأوروبية⁽²⁾.

هناك ثمة تحولات حفزت الفكر الاستراتيجي التركي على التغيير كان أبرزها انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز دول جديدة في مناطق البلقان والقوقاز لها ارتباطات قيمة وثقافية مع تركيا، إلى جانب التطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط متمثلة بحرب الخليج الثانية 1991 التي أدت إلى تغيير كبير في طبيعة التوازن الاستراتيجي في المنطقة. مما دفع بتركيا إلى التطلع نحو ضرورة تغيير مباني فكرها الاستراتيجي لتحقيق المكانة الإقليمية على ضوء هذه التطورات. وتزامن مع ذلك وصول النخب السياسية الإسلامية إلى حكم تركيا عام 2002 بقيادة حزب العدالة والتنمية⁽³⁾ الذي أدى دوراً مهماً في النهوض السياسي والاقتصادي داخلياً، إلى جانب السياسة الخارجية الايجابية الاقليمية تجاه دول الجوار الاقليمي من خلال استعمال القوة الناعمة في مسعى إلى ان يكون لتركيا دور مؤثر في الساحة الإقليمية. كان تحول النظام الدولي من احادي القطبية إلى متعدد القطبية يعزز قدرة الدول غير الكبرى على المناورة في مسعى تحاول من خلاله الدول المتوسطة والصغرى ان يكون لها دور مؤثر لسياستها في محيطها الاقليمي وقدرتها على المناورة، وهي السياسة التي عملت تركيا على اتباعها لتعزيز مكانة السياسة الخارجية التركية في المحيط الاقليمي ويكون لها دور مؤثر

(1) ريام محمد عبد الله، المصدر السابق، ص132.

(2) المصدر نفسه، ص132.

(3) سلام جهاد حسين ومحمد ميسر فتحي، المصدر السابق، ص335

في الشرق الاوسط⁽¹⁾، التي مثلت تغيراً نوعياً في إطار استراتيجيتها الساعية إلى رسم وتنفيذ مدركها الاستراتيجي إقليمياً ودولياً، وإقرار التصالح الثقافي والحضاري التركي مع ماضيها الإسلامي- العثماني، والتقليل من زخم الالتزام الحرفي بمبادئ علمانية الدولة، والعمل على توظيف وتسخير الوسائل والامكانيات المادية والمعنوية لتركيها بهدف إعادة دورها في محيطها الإقليمي والدولي⁽²⁾.

هذا ما أكده رجب طيب اردوغان في اجتماع لحزب العدالة والتنمية في البرلمان التركي في العام 2013، إذ قال « بحكم دورنا في مشروع الشرق الاوسط الموسع... فقد كُلفنا بوظائف مهمة لاسيما في منطقة الشرق الاوسط ففي كل تحركاتنا في السياسة الخارجية التي قمنا بها... تمت ضمن اطار تطبيق هذا المشروع وبعض هذه المشاريع هي اجزاء متناغمة ومكملة لنفس السياسة الخارجية ونفس الرؤية»⁽³⁾.

ولتحقيق هذا الدور الاستراتيجي طرح أحمد داوود اوغلو المنظر الأبرز للسياسة التركية بوجوب التوجه إلى تبني استراتيجية الانفتاح متعدد الجوانب حيال الفواعل الإقليمية والدولية بما يعزز من حضورها وارتقاء مكانتها، بحيث تفتح افاقها السياسية بديناميكية وفاعلية كبيرة، يمكن من خلالها أن تكون مصدراً لحل المشكلات واحلال السلام إلى جانب العمل على إطفاء وتصفير المشكلات مع الجوار التركي، بما يدعم موقفها الخارجي ويسهم في ايجاد مقبولية لها، وأن تبني هذه الاستراتيجية يمكن ان يجعلها دولة محورية في اقليمها ويعمق من شراكاتها السياسية والاقتصادية، ويجعل منها دولة أنموذجية يمكن الاقتداء بنموذجها السياسي⁽⁴⁾. وهذا ما اتبعته تركيا من خلال الانفتاح على دول الجوار الاقليمي وعقدتها عدة اتفاقيات معها والتي تعزز التعاون والتكامل في مختلف المجالات⁽⁵⁾.

أما فيما يخص الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني، فقد اتخذت تركيا موقفاً سلبياً بداية الأمر، خوفاً من امتداد قوة إيران سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية والعسكرية، إضافة إلى تعزيز مكانتها ودورها كقوة مؤثرة في قضايا منطقة الشرق الاوسط. وهذا بشكل عام لا يتناسب مع الاستراتيجية التركية في المنطقة، لذلك سعت تركيا لتغيير موقفها

(1) نور راشد عبد اللطيف، المتغيرات الخارجية لتركيا وأثرها على بلدان الخليج العربي، مجلة دراسات دولية، ص 669.

(2) سلام جهاد حسين ومحمد ميسر فتحي، المصدر السابق، ص 335.

(3) نقلاً عن: نور راشد عبد اللطيف، المصدر السابق، ص 670.

(4) سلام جهاد حسين ومحمد ميسر فتحي، المصدر السابق، ص 335.

(5) نور راشد عبد اللطيف، المصدر السابق، ص 670.

واستطاعت فهم واستيعاب البرنامج النووي من خلال سياسة التفاعل والتعامل الإيجابي بما يخدم المصالح التركية، فضلاً عن مصالحتها مع إيران، وسعت لتشجيع إيران على الاستفادة من البرنامج النووي بشكل سلمي بعيد عن الطبيعة العسكرية⁽¹⁾.

ويمكننا القول ان الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني يتمثل في الآتي⁽²⁾:

أولاً: تأييد حق إيران في امتلاك الطاقة النووية السلمية، وفي المقابل التزامها بالاتفاقات الموقعة مع وكالة الطاقة الذرية والتزامها بمعاهدة حظر الانتشار النووي، وانتقدت الحكومة التركية ازدواجية المعايير الغربية وسياسة الكيل بمكيالين التي تنتهجها في التعاطي مع برنامج إيران النووي، وصرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في عام 2009 خلال كلمة ألقاها في الولايات المتحدة الأمريكية « ليس من العدل ان تمتلكوا انتم مئات الاسلحة النووية بينما تقولون لا إيران لا تفعل ذلك».

ثانياً: رفضت انقرة فرض أية عقوبات على طهران، وذلك انطلاقاً من وجهة نظر الحكومة التركية ان العقوبات ستلحق الضرر بالشعوب بدلاً عن القادة، وبناءً على ذلك صوتت تركيا ضد فرض العقوبات على إيران في مجلس الأمن الدولي عام 2010 وكانت تبرر موقفها هذا انها تحبذ لإيران الابقاء على طاولة المفاوضات قدر المستطاع.

ثالثاً: الترحيب التركي الدائم بأي اتفاق دبلوماسي سلمي يعقد على سبيل المثال اتفاق (1+5)، ولقد أوضحت تركيا ان هذا الترحيب جاء لأجل كبح جماح الحفاظ على سلم وأمن منطقة الشرق الاوسط لان العقوبات في حالة انها فرضت على إيران ستتضرر الدول المجاورة لها.

ثالثاً: المملكة العربية السعودية

تحتل المملكة موقعاً متميزاً في منطقة الشرق الأوسط، إذ ترتبط برباً بكافة دول الخليج الممول الرئيس للطاقة العالمية، فضلاً عن إمكاناتها النفطية التي أضفت عليها أهمية كبيرة. كما أن ارتباطها العضوي بالقوى العالمية منذ تأسيسها جعل منها طرفاً فاعلاً في المعادلة

(1) ربا مجيد عطية العزاوي، موقف القوى الدولية والاقليمية من البرنامج النووي الإيراني تركيا- روسيا- الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا، مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الانسانية، المؤتمر العلمي الدولي الخامس للأبداع والابتكار، حزيران 2024، ص167.

(2) عبدالفتاح علي الرشدان ورنا عبدالعزيز الخماش، تركيا والبرنامج النووي الإيراني حدود الاتفاق والاختلاف 2002-2016، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016، ص114-116.

الإقليمية⁽¹⁾. وتحتل المملكة العربية السعودية موقعاً استراتيجياً متميزاً إذ إن مساحتها الواسعة وما تختزنه أرضها من ثروات نفطية ومعادن وإشرافها على سواحل مهمة في الملاحه الدولية، إذ تمتلك السعودية أكبر احتياطي نفطي في العالم، وتشرف على خطوط مرور النفط من خلال امتداد سواحلها الغربية على البحر الأحمر والشرقية على الخليج العربي. ليس هذا فحسب بل توجد لدى المسلمين مكانة دينية وروحية بسبب وجود الأماكن المقدسة بيت الله الحرام في مكة المكرمة، والمسجد النبوي الشريف في المدينة المنورة، وقبر النبي محمد (صلى الله عليه وآله)، فضلاً عن عدم خضوع المملكة العربية السعودية للاحتلال والنفوذ الاجنبي على مدى تاريخها⁽²⁾.

تعتمد المملكة العربية السعودية على قوتها المالية ونفوذها القومي في الخليج العربي لتحقيق مصالحها السياسية، فعلى سبيل المثال، قدّمت معونة للجيش اللبناني بنحو ثلاثة مليارات دولار للعمل على تقويته، والحد من نفوذ حزب الله في لبنان وفي سوريا. وفي مواجهة التهديدات الأمنية الإقليمية المتفاقمة، عدّلت المملكة رؤيتها للأمن الإقليمي وادركت صعوبة الارتكان إلى المساندة الأمريكية فقط لمواجهة تمدد النفوذ الإيراني إقليمياً، خاصة بعد التوافق الإيراني- الغربي. وشرعت المملكة في تبني سياسة إقليمية هجومية الطابع تستهدف تقويض النفوذ الإيراني في المنطقة⁽³⁾. وعملت على أن تكون لاعباً أساسياً من خلال تبني استراتيجية الاحتواء وتطويق إيران عبر سياسة الباب الخلفية من باكستان وإحاطتها بحزام إسلامي قابل للتمدد إلى داخل أراضيها للحيلولة دون استمرار صعودها الإقليمي، معتمدة بذلك على الفاعلين من غير الدول ومن المعارضين من التنظيمات المسلحة في سوريا والعراق التي ترتبط بعلاقات وثيقة معها، وبحسب المعطيات الجديدة في منطقة الشرق الأوسط فإن السعودية أصبحت بحاجة إلى تطوير تحالفاتها الإقليمية بالاعتماد على نفسها لمواجهة التحديات الخارجية⁽⁴⁾.

وتعرف المملكة العربية السعودية بسعيها لتحقيق مصالحها من خلال طرق فاعلة⁽⁵⁾. فقد عملت على أن تكون فاعلة وحاضرة على المستويين العربي والإسلامي باتجاه المحافظة على استقرار المنطقة، ومنع القوى الإقليمية الأخرى من الهيمنة على المنطقة منها: قيادة

(1) حسام محمد حسن بوتاني، المصدر السابق، ص 121.

(2) ريام محمد عبد الله، المصدر السابق، ص 126-127.

(3) دلال محمود السيد، المصدر السابق، ص 20.

(4) ريام محمد عبد الله، المصدر السابق، ص 128.

(5) عبد فالح المطيري، المصدر السابق، ص 81.

الدبلوماسية السعودية لعديد من المبادرات لتسوية الخلافات والأزمات داخل الدول العربية كاتفاقيات الطائف لإنهاء الحرب الأهلية في لبنان عام 1990، التي دامت 15 سنة، ورعاية المباحثات العراقية - الكويتية 1990، إذ عملت المملكة العربية السعودية جاهدة من أجل تطويق الأزمة قبل وقوع الاحتلال العراقي للكويت، إلا إن دخول الجيش العراقي إلى الأخيرة قطع تلك الجهود مما جعل التسوية شبه مستحيلة، الأمر الذي دفع السعودية إلى الوقوف ضد العراق. علاوة على موقفها فيما يعرف بثورات الربيع العربي، إذ عملت المملكة باتجاهين من أجل استقرار الدول التي حدثت فيها الثورات، وخوفاً من أن تصل شرارتها إلى الداخل السعودي فأرسلت القوات العسكرية إلى البحرين لقمع الانتفاضة من جهة، وارسلت المساعدات المالية لمصر وتونس من أجل استقرار الأوضاع فيها⁽¹⁾. ودعمت المعارضة السورية من أجل إسقاط النظام السوري المتحالف مع إيران، وحاربت الحوثيين في اليمن، وأكدت الترابط بين الأمن العربي، وتحديدًا الخليجي، والأمن المصري، حرصاً على مساندة ودعم القوة المصرية⁽²⁾.

تصدرت المملكة العربية السعودية حملة المعارضة والقلق الخليجي من البرنامج النووي الإيراني، وإن كانت الرياض لا ترغب في توقيع عقوبات على إيران وتعارض بشدة أي عمل عسكري ضدها، وهذا ما صرح به وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل الذي لم يتردد في تحميل الغرب المسؤولية عن تطور طموحات إيران النووية بسماحه لكيان إسرائيل المحتل بامتلاك السلاح النووي، وأكد الفيصل على ضرورة الحل الدبلوماسي للأزمة، وإنه لم يخف تشاؤمه وتخوفه من فشل هذا الحل. وقد بذلت المملكة العربية السعودية جهوداً كبيرة في زيادة نفوذها في المنطقة، إذ أعلنت مؤخراً عن خططها بوصفها عضواً في مجلس التعاون الخليجي للسعي لتطوير تكنولوجيا نووية سلمية. ففي كانون الاول (ديسمبر) 2007، أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي الذي يضم المملكة العربية السعودية، ودولة الامارات العربية المتحدة، والكويت، وعمان، وقطر، والبحرين، عزمها على البدء في برنامج مشترك لتطوير الطاقة النووية⁽³⁾.

رابعاً: مصر

كان تفاعل موقعها الجغرافي مع جيو ثقافتها التي تمتلكها واقتربها بعنصر الديموغرافيا قد خلق لها وضعاً مميزاً في المنطقة، إذ يقع الجزء الاعظم من مصر في قارة أفريقيا والجزء الاخر في آسيا. وهي دولة ترابط قاري، إذ تتصل على اراضيها قارتي آسيا وأفريقيا. هذا الموقع

(1) ريام محمد عبد الله، المصدر السابق، ص 127-128.

(2) دلال محمود السيد، المصدر السابق، ص 20.

(3) عبد فالح المطيري، المصدر السابق، ص 82.

جعل من دول حوض النيل جنوباً وبلدان العراق وسوريا والخليج العربي مجالاً حيويًا لمصر في سياستها الخارجية ويمس أمنها القومي الاحداث الدائرة في تلك البلدان. كما أن مصر من دول حوض المتوسط وتطل أيضاً على البحر الاحمر، ويقع ضمن سيادتها الداخلية واحدة من أهم الممرات المائية ذات الاهمية الحاسمة في النقل المائي العالمي وهي قناة السويس التي تربط البحر الابيض المتوسط بالبحر الاحمر ومنه إلى الخليج العربي. يُضاف إلى أهمية موقعها الجغرافي الذي تمتاز به، ثقلها السكاني وموروثها الثقافي الذي جعلها تكون في صدارة الانظمة العربية وغدت تمثل جسراً للقوى العالمية إلى المنطقة⁽¹⁾. وحظيت مصر بمكانة إقليمية متميزة منذ تاريخها القديم، فهي الدولة الوحيدة القادرة على مناظرة دول الجوار وتاريخياً فإن مصر قُدِّر لها أن تتصدى للهجمات العدوانية والاستعمارية، في صاحبة أكبر قوة بشرية في العالم العربي وجيشها من أقوى جيوش الشرق الأوسط، وتشكل مصر محور النظام الإقليمي العربي بحكم ثقلها الديمغرافي ومخزونها الحضاري والتاريخي وموقعها الجغرافي، وعدّها مركزاً ثقافياً وسياسياً للعالم العربي⁽²⁾. وتسعى لاستعادة دورها كقائد إقليمي، وفي هذا السبيل تكافح لإعادة بناء قوتها الذاتية، وتعتمد في هذا على المؤسسة العسكرية بدرجة كبيرة، وعلى تنشيط الاقتصاد المصري وتعافيه، من خلال العديد من المشروعات الوطنية الكبرى. وتتمثل أهداف الأمن الإقليمي من المنظور المصري في حماية وتعزيز الأمن القومي المصري بمفهومه الشامل، والتوافق حول منظومة للأمن الجماعي العربي وتفعيلها بما ينعكس إيجابياً على حالة التوازن الإقليمي، مؤكدة الترابط القوي بين الأمن المصري والأمن العربي⁽³⁾. يتكون النظام السياسي في مصر من ثلاث مؤسسات سياسية رسمية هي⁽⁴⁾:

المؤسسة التشريعية، التي تقتصر على نظام المجلس الواحد وهو مجلس النواب، ويختص بالتشريع وإقرار السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة.

المؤسسة التنفيذية: تتمثل في رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.

المؤسسة القضائية: إذ نص الدستور المصري على أن السلطة القضائية مستقلة تتولاها

(1) حسام محمد حسن بوتاني، المصدر السابق، ص 118-119.

(2) ريام محمد عبد الله، المصدر السابق، ص 129.

(3) دلال محمود السيد، المصدر السابق، ص 20.

(4) خليل علي حسين وعبد الرزاق علي حمادي، النظام السياسي الرئاسي المصري: دراسة تحليلية، مجلة كلية دجلة الجامعة، المجلد 7، العدد 3، أيلول 2024، ص 224.

المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها وفقاً للقانون. اتسم النظام المصري على مر التاريخ بأنه عبارة عن نظام يؤدي فيه الرئيس دور محوري وربما هو القلب النابض للنظام السياسي المصري والتفاعلات السياسية. وبالتالي كان عادة ما يجمع في يده كافة السلطات والصلاحيات في الدولة، لكن مع تطور الأوضاع السياسية والاحتكاك بالتجارب والنظم السياسية الحديثة والتي تتسم فيها مؤسسات الدولة والعلاقات بينها بالتعقيد وتفتيت السلطات وتوزيعها بين المؤسسات، بدأ تحول نوعي جديد نحو مزيد من تشتيت السلطة وإخراج بعض السلطات والصلاحيات من يد رأس الدولة لمصلحة المؤسسات السياسية الحديثة كالبرلمان والحكومة.

حاولت مصر وهي ترسم استراتيجيتها الإقليمية الحفاظ على الدور الريادي والقيادي المصري في العالم العربي، وما يحوطه من دوائر متشابكة أفريقية، وإسلامية، وشرق أوسطية. وإقامة حالة خاصة من السلام مع «كيان إسرائيل المحتل»، وفق مبدأ الأرض مقابل السلام، وتطبيع العلاقات بالتدرج من منطلق الندية الكاملة والمعاملة بالمثل، وعدم خرق الثوابت المصرية نحو العرب والمسلمين. ومواجهة القوى الأصولية ومنع أي تغيير يخل بتوازن القوى في منطقة الشرق الأوسط، ولكن في المقابل تعاني مصر عدداً من المشاكل الداخلية التي لها علاقة بمحيطها الإقليمي، وتأتي في مقدمتها الصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد المصري، لذلك كان مبدأ مصر هو التعامل مع كل دول منطقة الشرق الأوسط، أي أنها تتعامل مع دول الخليج العربي من أجل الحصول على الدعم المالي وجلب الاستثمارات، ومع إيران وتركيا من أجل الوصول إلى الاستقرار السياسي في المنطقة⁽¹⁾.

وفي أواخر عام 2010، شهد الشرق الأوسط احتجاجات انطلقت شرارتها الأولى من دولة تونس، وبعد ذلك حدثت احتجاجات مشابهة في مصر مع بداية عام 2011، جراء دوافع متمثلة بالإحباط السياسي وتدهور الأوضاع الاقتصادية واستشراء الفساد. الأمر الذي أدى إلى حدوث ثورات كبرى أُطلق عليها ما يسمى (ثورات الربيع العربي). أسفرت عن سقوط عدد من الأنظمة السياسية العربية التي حكمت لسنوات طويلة كان من بينها النظام المصري. واستبدال الأنظمة الحاكمة العلمانية بصعود أنظمة وتيارات سياسية ذات صبغة دينية إسلامية، ففي مصر انطلقت الثورة في 25 كانون الثاني (يناير) 2011 واتصفت بالسمة الشعبية، مما أضطر الرئيس حسني مبارك للتنازل عن الحكم في 11 شباط (فبراير) 2011⁽²⁾.

(1) ريام محمد عبد الله، المصدر السابق، ص 130.

(2) خالد علي محمود، التطورات السياسية في مصر ما بين عامي 2012-2014، مجلة آداب الفراهيدي، وقائع المؤتمر العلمي التاسع، 30 كانون الأول 2024، ص 230.

جرت انتخابات الرئاسة المصرية في 24 حزيران (يونيو) 2012، وقد شهدت منافسة قوية بين جماعة الاخوان المسلمين متمثلة بالدكتور محمد مرسي، والفريق احمد شفيق انتهت بفوز الاول⁽¹⁾. إن أهم حدث سياسي شهدته مصر خلال حكم الرئيس محمد مرسي إعلان دستوري أعطى صلاحية واسعة لرئيس الجمهورية، وقد نال هذا الاعلان تأييداً من قبل الداعمين لسياسة الرئيس مرسي ونظامه مقابل ظهور طرف آخر رافض ومعارض، بحجة ان المدة التي حكم فيها الرئيس مرسي وجملة القرارات التي اتخذها تخدم مصالح جماعة معينة على حساب المصلحة العامة وتدعم التيار الإسلامي⁽²⁾. مما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي في مصر وبعد مدة من الزمن خرجت تظاهرات ومواجهات وحدثت حالات قتل واصابات، وبدأت بوادر الحرب الأهلية تلوح في الافق بين مؤيدي ومعارضى الرئيس مرسي. الامر الذي أجبر الجيش المصري بالنزول إلى الشارع للسيطرة على الأوضاع⁽³⁾. على اثر ذلك أعلن الفريق الأول عبد الفتاح السيسي القائد العام للقوات المسلحة تعطيل العمل بالدستور وتعجيل إجراء انتخابات رئاسية، كما أعلن ترشيحه في 25 اذار(مارس) 2014، وتشكيل لجنة مراجعة الدستور وهو ما تم بالفعل في المرحلة القادمة، إذ فاز الرئيس السيسي بالرئاسة في مصر خلال انتخابات 2014، وانتخابات 2018.

القوى الدولية المؤثرة:

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية

أدت الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية دوراً محورياً في السياسة الدولية، وقد زاد أهمية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وتلاشي منظومة الدول الاشتراكية⁽⁴⁾، وانتهاء الحرب الباردة. وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بمقدورها ان تقوم بعقد الأحلاف العسكرية بصورة منفردة دون منافس. وأكدت على حقها في استخدام القوة لدعم مصالحها الحيوية. ومن الطبيعي ان يؤدي انتهاء الحرب الباردة إلى ظهور مخاوف في منطقة الشرق الوسط لاسيما في بعض اجزاء الوطن العربي من ان يكون ذلك على حساب

(1) نو شبروان محمد مجيد، الاستراتيجية الامريكية تجاه مصر 2001-2009، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد 65، آذار 2025، ص 448.

(2) خليل علي حسين وعبد الرزاق علي حمادي، المصدر السابق، ص 223.

(3) خالد علي محمود، المصدر السابق، ص 235.

(4) رايق سليم البريزات، المصدر السابق، ص 9.

أقطار الوطن العربي، ففي اجتماع قمة مجلس التعاون العربي الذي عقد في عمان في 24 شباط (فبراير) 1990، أبدى رئيس النظام العراقي السابق صدام حسين قلقه من انحسار دور الاتحاد السوفيتي بوصفه كان محامي العرب الاول وانتقد الولايات المتحدة الأمريكية لأن ليس لها خطوط حمراء في ما يتعلق بالإضرار بمصالح العرب⁽¹⁾.

وعلى أثر ذلك انفردت الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة العالم، فأصبح العالم بأسره محكوماً نسبياً بتوجهات الإدارة الأمريكية. هذا الواقع انعكس بصورة مباشرة على الشرق الأوسط وملامح التعاطي الأمريكي مع الصراع العربي-الإسرائيلي. وتقوم السياسة الأمريكية الدولية على مصالح أهمها تعزيز مكانتها العالمية بما يحفظ لها الريادة في قيادة العالم⁽²⁾. إن الولايات المتحدة الأمريكية دولة كبرى بمقاييس القوة عالمياً، ارتبطت بها مصلحة مهمة إلا وهي الحفاظ على موقع الولايات المتحدة على قمة الهرم الدولي، وهو ما عُرف من خلال تصريحات زعمائها عبر تاريخها الحديث عندما يشيرون ان قدر أميركا هو «أمركة» العالم، ومنها مثلاً تصريحات هنري كيسنجر، أبرز الاستراتيجيين الأميركيين إذ قال: «ان الولايات المتحدة تشعر بأنها مرشد ومحارب صليبي وتؤسس لنظام عالمي طبيعي يرتكز على الديمقراطية والتجارة الحرة والقانون الدولي، ومن ثم لابد للعالم أن يطبق وصفتها الاخلاقية» بينما يرى برجنسكي «أن الولايات المتحدة هي القوة العظمى الكونية الاولى والوحيدة والاخيرة»⁽³⁾. كما أن الانفراد الأمريكي على الساحة الدولية ومحاولتها الهيمنة على العالم واستبدال سياستها من الترغيب إلى التهيب، واستخدام القوة العسكرية لتغيير الأنظمة السياسية قد جعل أميركا تنظر إلى القيمة الاستراتيجية لأي دولة في منطقة الشرق الأوسط بقدر انصوائها في عملية التسوية مع «إسرائيل» ومدى استجابتها للإملاءات الأمريكية⁽⁴⁾، وعوامل قوة الولايات المتحدة هي⁽⁵⁾:

(1) جواد كاظم خطاب، السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي في عقد التسعينات، مجلة دراسات تاريخية، العدد 12، حزيران 2012، ص 180.

(2) رايق سليم البريزات، المصدر السابق، ص 9.

(3) نقلًا عن: مازن قاسم مهلهل، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد عام 2001، المجلة السياسية والدولية، مركز أحياء التراث العربي/ جامعة بغداد، ص 340.

(4) عارف محمد خلف، السياسة الأمريكية حيال سورية في ظل بشار الأسد، المجلة السياسية والدولية، العدد 3، الجامعة المستنصرية، 2006، ص 173.

(5) المصدر نفسه، ص 341-342.

1 - سياسياً: تعد الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأكثر تأثيراً في النظام الدولي، وتؤثر سياسياً بالعديد من دول العالم، مستغلة عوامل قوتها ونفوذها وجاذبية انموذجها ونظامها السياسي لدى العديد من المفكرين والشعوب حول العالم، فضلاً عن عضويتها الدائمة في مجلس الأمن.

2 - عسكرياً: تتمتع الولايات المتحدة بقدرات عسكرية كبيرة، ومستوى تكنولوجي عالي، وقواتها متفوقة برياً وجوياً وبحرياً. وفي الاسلحة النووية واسلحة الفضاء الخارجي.

3 - اقتصادياً: تعد الولايات المتحدة من القوى الكبرى في النظام العالمي، فنتاجها القومي الاجمالي بلغ عام 2024 نحو 29.17 تريليون دولار أمريكي أو نحو 25.95 % من الناتج العالمي، وحجم تجارتها العالمية نحو 48 تريليون دولار، وهو ما يعادل 10.6 %.

4 - ثقافياً وإعلامياً: فإنّ هناك قبول للنموذج الثقافي الأمريكي عالمياً بالثقافة والاستهلاك، واعلامها يعد الأكثر قدرة عالمياً على الانتشار والتأثير، فضلاً عن سيطرتها الرئيسة على مراكز تدفق المعلومات عبر شبكة المعلومات العالمية(الانترنت)، يساعدها في ذلك اللغة الانكليزية المستخدمة.

وبحكم قوتها فأنها تسعى إلى فرض وجودها في النظام الدولي، لتحقيق من خلالها واحد من اهم مبادئها إلا وهو ضمان الرفاهية للشعب الأمريكي عند مستويات مرتفعة جداً. أن قوة بحجمها أدركت ان الشرق الأوسط هو من بين اهم المناطق في العالم، فالمنطقة بحدودها التي تمتد لتغطي المشرق العربي و«إسرائيل»، وتركيا وإيران بصيغة مصغرة، وتمتد لتغطي دول المغرب العربي وباكستان وأفغانستان والسودان واثيوبيا بصيغة موسعة، أنما هي منطقة تشكل على موقع استراتيجي لا يمكن ان تهمل من قبل الولايات المتحدة في قيادة أو ادارة النظام الدولي⁽¹⁾.

وستنطبق لدور الولايات المتحدة الأمريكية في أهم دول الشرق الأوسط:

العراق: يحتل عمقاً استراتيجياً مهماً في الشرق الأوسط، ويتموضع على الحزام الجيوسياسي للمنطقة، كما يقع على رأس الخليج العربي ويتمحور على قلب امدادات الطاقة الرئيسة في العالم، وتماهت هذه الأهمية مع ابعاد حضارية وتاريخية، إذ شهدت أرضه بزوغ الحضارات الانسانية الأولى كما كانت عاصمته حاضنة للخلافة الإسلامية. وظل تاريخها يمثل مسرحاً

(1) المصدر نفسه، ص342.

يتشكل عليه مشهد توازنات القوى في المنطقة، فالصراع الصفوي- العثماني في العراق يبين إلى أي مدى ظل هذا البلد يشكل حزاماً جيوسياسياً للقوى الفاعلة في تلك المنطقة. وأضفت الفُسيفساء الاجتماعية لهذا البلد مكانة خلّاقة له، إذ عُدت تشكل حساسية تمس الاستقرار الاجتماعي والاندماج القومي لكل الاطراف الإقليمية في المنطقة. وهو الأمر الذي مكّن العراق من تحويل نقاط ضعفه إلى تموضع يحقق له قوة تأثير مباشر في الاطراف الأخرى. أن ارتباط هذه الابعاد ببعد الطاقة قد جعل منه يمثل مفتاح الشرق الأوسط الجيو سياسي والجيو اقتصادي والجيو ثقافي⁽¹⁾.

بحلول عقد السبعينات، أخذت الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها دور الدولة الضامنة للأمن في منطقة الخليج العربي بدلاً عن بريطانيا، وحاولت ان تحافظ على استقرار المنطقة، من خلال المحافظة على توازن تقريبي في القوة العسكرية بين العراق وإيران، فضلاً عن مجموعة أخرى من السياسات المساعدة لتحقيق أهدافها. وبعد عام 1988 برز العراق قوة إقليمية ذات قدرات مادية ومعنوية ربما تؤهله لأداء دور إقليمي لا يتوافق والتصورات الأمريكية، وباتت عملية تحجيم قدراته ودوره هدفاً مهماً في الاستراتيجية الأمريكية، وذلك على وفق استراتيجية متكاملة من حيث الاهداف والوسائل وطرق التنفيذ. وأصبح العراق قوة عسكرية مهمة، ولكن تم محاربهه اقتصادياً في محاولة لتحجيم هذه القوة المتنامية، وجاء غزو الكويت، ليضع بداية نهاية قدرات العراق. فقد أدت حربان مدمرتان وثلاث عشرة سنة من العقوبات الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها إلى تحجيم العراق وتحويله إلى دولة هزيلة لاحقاً⁽²⁾.

بعد حرب الخليج الثانية 1991، وانسحاب نظام صدام حسين من الكويت، عمدت الولايات المتحدة على ابقاء النظام في العراق، ولم تدعم الانتفاضة التي شهدها البلد في العام نفسه. فقد عدت الولايات المتحدة نهاية صدام حسين ستشكل خطراً على العراق والمنطقة كلها، ويمكن أن يدمر الهيمنة الإقليمية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فقد كانت قلقة من إن يتم استغلال ذلك من قبل منافستها إيران. وكان الموقع الجغرافي للعراق حاسماً، ذلك لحدوده المشتركة مع كل من إيران والسعودية وسوريا والأردن وتركيا والكويت، كما ويمتلك احتياطياً نفطياً كبيراً، فضلاً عن عدد سكانه، لذلك فإن الولايات المتحدة كانت تخشى من

(1) حسام محمد حسن بوتاني، المصدر السابق، ص121.

(2) ستار جبار علاي، السياسة الأمريكية تجاه العراق بعد عام 2014، السياسة الدولية، العدد 55، حزيران 2023، ص38-39.

التدخل الإيراني في المنطقة في حال إسقاط حكومة صدام حسين⁽¹⁾. وخلال المدة بين (1991-2000) تقلبت السياسة الأمريكية بحثاً عن هدف يبرر وجودها على قمة العالم، وانفاقها العسكري وانتشار قواعدها عالمياً، ونوع علاقتها بالنظام الدولي: قيادة أم هيمنة أم إدارة أم شراكة، وانتهى ذلك الجدل إلى أن الولايات المتحدة بقيت تعيش نشوة أنها في عالم احادي القطب. وكان الباحثون الأمريكيون قد انتهوا في تلك المدة من كون الإسلام سيحل عدواً في الاستراتيجيات الأمريكية بدلاً عن التيار الشيوعي، فالحروب القادمة ستكون حروب غير تقليدية تتطلب استعداد أمريكي غير تقليدي⁽²⁾.

وفي 11 أيلول (سبتمبر) 2001، قام تنظيم القاعدة الإرهابي بشن هجماته على الولايات المتحدة الأمريكية، وأدت تداعيات هذا الهجوم إلى احتلال أفغانستان والعراق⁽³⁾. فبعد أن فشلت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يمهّل العراق حتى 17 آذار (مارس) 2003، لنزع أسلحته الكيماوية أو مواجهة الحرب، وأعلنت فرنسا وروسيا عزمهما استخدام حق النقض (الفيتو) ضد أي قرار جديد. وفي مواجهة هذا الفشل أعلن الرئيس بوش الأب: «إن لدى الولايات المتحدة تخوياً مطلقاً باستخدام القوة للدفاع عن أمنها القومي المهدد بالعراق، مع صدام أو من دونه»⁽⁴⁾. وقبيل الغزو الذي شنته الولايات المتحدة وحلفاؤها على العراق عام 2003، شهدت المنطقة حالة من الازدحام والانقسام في التفاعل مع معطيات هذا الحدث، ففي الوقت الذي أيدت كل من مصر والسعودية بالإضافة إلى الأردن ودول الخليج الولايات المتحدة هذا الغزو، بل وفتحت مجالاتها البرية والبحرية والجوية لمرور القوات الأمريكية إلى العراق، كانت على النقيض من ذلك سوريا وإيران، بل كان الحدث المفاجئ حينها الموقف التركي الذي غير من استراتيجية الحرب برفضها السماح للقوات الأمريكية باستخدام أراضيها في الحرب⁽⁵⁾.

ما يهم هنا، أن حرب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها على العراق قد بدأت في 20

(1) منتهى صبري مولى المنصوري ولطفي جميل محمد، السياسة الأمريكية تجاه إقليم كردستان 2003-2017، مجلة أبحاث ميسان، المجلد 15، العدد 29، حزيران 2019، ص 13.

(2) مازن قاسم مهلهل، المصدر السابق، ص 344.

(3) مصطفى إبراهيم سلمان، البعد الأمني في السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط منذ العام 2017، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد 10، آذار 2024، ص 203.

(4) نقلاً عن: ستار جبار علاي، المصدر السابق، ص 39.

(5) حسام محمد حسن بوتاني، المصدر السابق، ص 123.

أذار (مارس) حتى 9 نيسان (أبريل) 2003. وكان الاحتلال حدثاً وضع المنطقة على اعتاب مرحلة جديدة. ورغم أن العراق كان العدو الذي لم يكن أحد ليتعاطف معه وكانت قوته العسكرية مصدرراً للاضطرابات وزعزعة للاستقرار، إلا إن الاطاحة بنظامه بالقوة كان صدمة، فالاحتلال الأمريكي شكّل منعطفاً مهماً في تداعياته المرحلية والمستقبلية على نسيج العلاقات بين دول الاقليم والقوى الدولية التي لها مصالح استراتيجية مباشرة بالمنطقة، وتحول العراق إلى ساحة حرب بين جميع من لهم مصالح مباشرة وغير مباشرة فيه⁽¹⁾.

ان أحدث 11 أيلول (سبتمبر)، أجبرت قوى أخرى إلى ان تتعاون مع الولايات المتحدة أمنياً وعسكرياً وسياسياً، وقول الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن حاضر في هذا الشأن إذ قال: «من ليس معنا فهو ضدنا»⁽²⁾. وبالعودة إلى دور الولايات المتحدة الأمريكية في العراق بعد الاحتلال ففي 26 تشرين الأول (أكتوبر) 2007، وقّع الرئيس جورج بوش الابن، ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي اتفاقية غير ملزمة لتحديد العلاقات الأمريكية- العراقية وتمهّد لأجراء محادثات رسمية في العام 2008، تحدد العلاقة الاستراتيجية بين البلدين، وكان من المتوقع ان تتضمن وجوداً طويلاً للامد للقوات الأمريكية في العراق، وتؤدي إلى إخراج العراق من الفصل السابع عام 2008. إن من أهم أسباب عقد تلك الاتفاقية هو أنها ستخرج العراق من طائفة البند السابع الذي خضع له بعد دخول الكويت، إذ أنه من المؤكد أن الولايات المتحدة المهيمنة على مجلس الأمن لن تسمح بإخراج العراق من الفصل السابع ما لم تضمن مصالحها باتفاقية طويلة الامد معه⁽³⁾.

حصل تغير في السلوك الأمريكي العام في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي مع وصول الرئيس الأمريكي باراك أوباما للبيت الأبيض في كانون الثاني (يناير) 2009⁽⁴⁾، إذ شهدت السياسة الأمريكية من 2009 إلى 2011 تغييراً في الاتجاه، بالمقارنة مع إدارة بوش التي كانت تميل إلى التدخل المباشر في العراق. ففي الأسابيع الأولى من توليه منصبه كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية، وضع جدولاً زمنياً لسحب القوات الأمريكية من العراق وفي هذا السياق، كانت الأولويات الرئيسة للولايات المتحدة هي سحب قواتها العسكرية بشكل

(1) ستار جبار علاي، المصدر السابق، ص41.

(2) نقلًا عن: مازن قاسم مهلهل، المصدر السابق، ص346.

(3) أسعد حميد أبو شنة، السياسة الأمريكية تجاه مرجعية السيد السيستاني قبل فتوى الدفاع الكفائي وبعدها، مجلة العميد، المجلد 7، العدد 25، آذار 2018، ص100.

(4) عبد الرزاق خلف محمد الطائي، الولايات المتحدة الأمريكية وأمن الخليج العربي 2009-2020، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 17، العدد 58، تشرين الأول 2023، ص24.

تدرجي. لهذا في أيار (مايو) 2010، نشر تقرير (NSS) الأمريكي أكد على ضرورة أن تتسلم قوات الأمن العراقية مقرات القوات الأمريكية في العراق⁽¹⁾.

تعد السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط مشوبة بانتقائية وازدواجية عاليتين، فهي بدأت بالانسحاب من بعض التفاعلات الإقليمية خاصة في البلدان التي توجد فيها صراعات طائفية، وهذا ما فعلته في العراق في خريف 2014، عندما كانت تصرح انها لن تتدخل في حرب طائفية وانها غير معنية بهذا الأمر. أما وجه الازدواجية والانتقائية، فإنها تفعل المصالح الاقتصادية مع الدول العربية، وتضع قواعد على ارضهم، إلا انها في الوقت نفسه تدعم «إسرائيل» في التعدي على الحقوق العربية⁽²⁾. ولابد من الالتفات هنا، إلى إن جزء من حقبة حكم رئيس الوزراء نوري المالكي (2006-2014)، تميزت بحالة من الانسداد واستمرار الاحتقان السياسي والعمليات العسكرية، وأتهمت المؤسسات الأمنية العراقية بفقدان التنوع الوطني. وتعرضت المسألة الأمنية خصوصاً في البرلمان العراقي إلى مزايدات سياسية بين جميع الكتل دون استثناء، فكلٌ يدلي بدلوه وفق رؤيته الخاصة ومصالحة الحزبية دون النظر بعيداً لمصالح الوطن والمواطن، وبناءً على تلك الرؤية والتصريحات تم تسييس هذا الملف مما أدى تفاقم الاوضاع الداخلية، وتأزم المشهد السياسي، والتدهور الأمني، وحالة الانقسام الاجتماعي بعد انتخابات عام 2014⁽³⁾. وفي نهاية عهد رئيس الوزراء نوري المالكي، دخل تنظيم داعش بسرعة مطيحاً بسلطة الحكومة المركزية في عدد من المحافظات ومسيطرًا على الموصل ثاني أكبر مدن العراق في ساعات قليلة، ليبدأ من هناك مشاور تمدده الإقليمي⁽⁴⁾. هذا التنظيم الارهابي، هو مجموعة ارهابية عابرة للحدود الوطنية، وشبه دولة، وايدولوجية سياسية ذات جذور دينية، وهي نتاج فكر سلفي متطرف واستبداد وفقر وصراع اقليمي⁽⁵⁾.

أطاح داعش بثلاث فرق للجيش، وهو نتاج لعمل جهات استخبارية كبرى، وكانت معظم قياداته ممن اعتقلوا من قبل القوات الامريكية، ودخلوا سجن بوكا في البصرة خلال المدة (2004-2010)، الذي تحول إلى مدرسة لتنظيم القاعدة بفعل جمع المعتقلين ممن هم

(1) منتهى صري مولى المنصوري ولطفي جميل محمد، المصدر السابق، ص20؛ عبد الرزاق خلف محمد الطائي، المصدر السابق، ص24.

(2) مازن قاسم مهلهل، المصدر السابق، ص349-350.

(3) ستار جبار علاي، المصدر السابق، ص50.

(4) أحمد جاسم إبراهيم الشمري، موقف تركيا والولايات المتحدة الأمريكية من الحالة العراقية ما بعد 2011 وانعكاسها على العلاقة بين الدولتين، مجلة دراسات تاريخية، العدد31، كانون الأول2021، ص223.

(5) ستار جبار علاي، المصدر السابق، ص50.

منظمين فعلاً في القاعدة مع غير المنتظمين، فضلاً عن تجنيد وكالة المخابرات المركزية الأمريكية للكثير منهم مقابل الافراج عنهم، ولذلك يمكن القول ان تراجع القاعدة وارتقاء داعش هي استراتيجية متعددة الصفحات لاستخدام الارهاب، من أجل شرعنة الفعل الامريكي وإعادة رسم خريطة المنطقة وضبط مخرجات فعل شعوبها وتدجينها صوب القبول بالتواجد الأمريكي الغربي في المنطقة وتفاعلاتها⁽¹⁾. أدى اعتماد الحكومة العراقية على الولايات المتحدة الأمريكية وإيران لمحاربة تنظيم داعش إلى صعود نفوذ واشنطن وطهران بشكل غير مسبوق⁽²⁾.

واعتماداً على تحالف مختلف التنظيمات الارهابية في محافظات ديالى، وصلاح الدين، والانبار وأطراف بغداد، تم الاستيلاء على آبار نفطية، ومناطق حيوية، منها سد الموصل الاستراتيجي. غير ان ممارسات هذا التنظيم، خصوصاً الاعدامات الجماعية، وهدم المساجد والحسينيات، أدت إلى إصدار فتوى من المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف بالجهاد الكفائي من قبل السيد علي الحسيني السيستاني. لقد شكّل سقوط المدن العراقية بيد تنظيم داعش الإرهابي تحولاً مهماً في استراتيجية التنظيم وبقية الجماعات الارهابية، فقد انتقلت من التفجيرات والمفخخات، وإحداث ما تستطيع من أذى بالدولة العراقية ورعب بالمجتمع مادياً ومعنوياً، إلى مرحلة الاستيلاء على الأراضي ووضع اليد على الادارات والمؤسسات والمرافق والبقاء فيها، والتمدد بعدها إلى احتلال مناطق جديدة، وصولاً إلى اعلان الدولة «الإسلامية» وفرض قواعد حكم تنسجم مع توجهاتها الايديولوجية، كتنظيم متطرف⁽³⁾.

بدأ تحرك الولايات المتحدة عندما أسست تحالفاً، أو ائتلاًفاً دولياً لمكافحة الارهاب، في آب (اغسطس) 2014، لضرب تنظيم داعش في سوريا وبالتنسيق مع العراق، من خلال مكتب للتعاون الاستراتيجي، 2014 ليكون مصدراً للتعاون المعلوماتي والاستخباراتي بين روسيا، والعراق، وسوريا، وإيران. إلا إن روسيا لم تنظم إلى التحالف الدولي، وبررت ذلك بعدم وجود معاهدة له، أو اتفاقية لضمان فعاليته. وأعلن الرئيس أوباما قرار اللجوء إلى القصف الجوي ضد تشكيلات مجاميع داعش التي تحركت ضد اربيل عاصمة اقليم كردستان. إلا إن الولايات المتحدة مارست عملية ضبط النفس في مسألة تقديم مساعدة كبيرة للحكومة العراقية في

(1) المصدر نفسه، ص51.

(2) أحمد جاسم إبراهيم الشمري، المصدر السابق، ص224.

(3) ستار جبار علاي، المصدر السابق، ص51-52.

البداية وأرادت رئيس وزراء عراقي جديد ومختلف، ولذلك لم تقدم المساعدة المطلوبة في ظل حكم نوري المالكي وتأخر الرد الأمريكي لأكثر من شهرين حتى مجيء حيدر العبادي⁽¹⁾. نسقت الولايات المتحدة جهودها في التحالف الدولي لمحاربة داعش الإرهابي وتكلفت مع العراقيين بدحره وتقويضه عام 2017، وتحرير الأراضي التي كان يسيطر عليها في العراق وسوريا، وتزامن ذلك أيضاً بالضغط على تنظيم القاعدة الارهابي أيضاً، وتمثلت الجهود الأمريكية بتوسيع مشاركة المعلومات مع حلفائها في مكافحة الارهاب، وتطوير أمن الطيران، وتعزيز سيادة القانون واساليب تنفيذه، والحد من تجنيد الارهابيين، بيد ان ذلك لم يمنع من تكيف داعش والقاعدة الارهابيان مع هذه الضغوط المتزايدة. كما قادت الولايات المتحدة جهود دولية مؤلفة من (66) دولة من أجل اصدار قرار مجلس الأمن رقم (2396) في 21 كانون الأول (ديسمبر) 2017، والخاص بجمع بيانات الارهابيين لمنع سفرهم، ووضع قوائم لمراقبتهم، ووضع قياسات حيوية من صور وبصمات الاصابع وجمعها وتبادلها مع الدول الاعضاء⁽²⁾.

قدمت الولايات المتحدة منذ سقوط الموصل بيد تنظيم داعش، مساعدات أمنية وعسكرية لإعادة بناء القوات الأمنية، وفي مجال الإغاثة الإنسانية بنحو 2,7 مليار دولار⁽³⁾. وخلال العام 2018 واصلت الولايات المتحدة جهودها الحثيثة مع حلفائها في مكافحة الإرهاب⁽⁴⁾، لكن تلك المساعدات الأمريكية ظلت عاجزة عن بناء الثقة مع المسؤولين العراقيين خلافاً لإيران التي عُدت الفاعل الأكثر نفوذاً في العراق عبر الأحزاب السياسية المرتبطة بها أو الحليفة لها. والحقيقة ان الدعم الأمريكي للعراق بموجب الاتفاق الموقع لم يكن بمستوى المخاطر والتهديدات الارهابية التي تعرض لها العراق. فلا يمكن الاعتماد عليها كدولة يمكن أن توفر للعراق كل احتياجاته من الأسلحة بمختلف أنواعها والعتاد اللازم، وبالسرعة التي يتطلبها الموقف على الأرض⁽⁵⁾.

ثانياً: روسيا الاتحادية

تحتل منطقة الشرق الاوسط مكانة مهمة بين دول العالم ويرجع هذا لاعتبارات عدة، غير ان تحديد مكانتها بالنسبة لدولة معينة تختلف كل الاختلافات عن مكانتها لدولة أخرى،

(1) المصدر نفسه، ص52.

(2) مصطفى إبراهيم سلمان، المصدر السابق، 204.

(3) ستار جبار علاي، المصدر السابق، ص53.

(4) مصطفى إبراهيم سلمان، المصدر السابق، 204.

(5) ستار جبار علاي، المصدر السابق، ص53.

فهو يرتبط بقوة هذه الدولة ومكانتها في الساحة الدولية. لقد كانت بدايات التغلغل الروسي في منطقة الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر نحو بلاد فارس، وخلال حقبة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، إذ شهد تحالفات مع دول مثل مصر وسوريا والعراق وليبيا. تمكن السوفييت عام 1971، من الحصول على موطن قدم استراتيجي متقدم في البحر المتوسط، وهو ميناء طرطوس السوري، الذي أستخدمه سرب البحر المتوسط الخامس لسفن البحرية التابع للاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، وأصبح الميناء قاعدة الامداد الوحيدة للبحرية الروسية خارج فضاء ما بعد السوفييت مهمتها الرئيسية كانت مراقبة تحركات الاسطول السادس الأمريكي⁽¹⁾. وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي رأت روسيا نفسها قد خسرت بعضاً من مجالات نفوذها السياسية التقليدية: كانسحاب اختياري بشكل يتفق مع موارد الدولة الروسية، مع اتجاه الزعامات الروسية إلى طلب يد العون من الغرب خلال المدة ما بين الاعوام(1991-1995)، ويذكر فيكتور يوسف ليك نائب وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط والمبعوث الخاص للرئيس الروسي الاسبق بوريس يلتسن إلى المنطقة العربية «أن البعض لا يقدر دائماً أهمية الشرق الأوسط لروسيا، فالولايات المتحدة تبعد آلاف الأميال عن المنطقة ولكن ما من أحد يشك في مصالحتها الاستراتيجية...أن هذه المنطقة مهمة لروسيا وهي جار قريب ليس بالمعنى الجغرافي فحسب بل بالمعنى الجيو- استراتيجي»⁽²⁾.

وعلى الرغم من الأزمات الاقتصادية التي مرت بها روسيا، فلأخيرة ما زالت تعد إحدى أهم الدول الفاعلة في النظام العالمي، وتأتي هذه الأهمية من خلال موقع روسيا الدائم في مجلس الأمن الدولي، ومساحة روسيا الجغرافية التي شغلت حتى نهاية ثمانينيات القرن الماضي (15%) من مساحة العالم الكلية، كما إن روسيا هي القوة العسكرية العظمى الثانية في العالم، ولديها قوة تقليدية في مناطق أوروبا وآسيا. وكانت وما زالت ترى في التناقضات العميقة الموجودة بين دول الغرب والعالم الإسلامي مكسباً كبيراً لها⁽³⁾. لقد واجهت روسيا الاتحادية بعد انتهاء الحرب الباردة مأزقاً استراتيجياً أثار على دورها ومكانتها الدولية، وفرض عليها عدة تحديات، من خلال تكريس الوجود العسكري الامريكي في جوارها الجغرافي،

(1) وحيد انعام غلام، عودة روسيا بوتين الى الشرق المتوسط: الفرص والتحديات، مجلة مداد الآداب، المجلد13، العدد30، 2023، ص587.

(2) ضحى فيصل علي، المصالح الاستراتيجية لروسيا الاتحادية في منطقة الشرق الاوسط، مجلة قضايا استراتيجية، العدد76، 31 اذار مارس 2024، ص275.

(3) حسام محمد خضير وحسين علي صبري، التعاون الأمني_ العسكري بين العراق وروسيا الاتحادية منذ العام 2003، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد 9، كانون الاول يناير2023، ص384.

ولاسيما في جمهوريات وسط آسيا والقوقاز، الامر الذي انعكس سلباً على الاداء والدور الروسي على الساحة الدولية، مما جعل روسيا تسيير وفقاً للمسار الغربي، ومتوافقة مع الغرب، إلا إن الاحداث والتطورات السياسية التي شهدتها، والتي تمثلت بوصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى السلطة في روسيا عام 2000، أدت إلى تحولات جوهرية في سياسة روسيا الاتحادية، إذ أصبحت السياسة الروسية أكثر استقلالاً من السابق، وانطلقت من ضرورة ضمان المصالح والاهداف القومية الروسية، والسعي إلى تحقيق عودة روسيا الاتحادية إلى مصاف القوى الكبرى في النظام الدولي، والتأكيد على المكانة الدولية لها، بما يتناسب مع مقومات القوة التي تمتلكها، والعمل على أن يكون لروسيا دوراً فاعلاً في أية ترتيبات سياسية أو اقتصادية في الشؤون الدولية⁽¹⁾.

سعى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى استعادة مكانة روسيا كقوة عظمى، مجسداً سياسته ضد الولايات المتحدة الأمريكية على شكل لعبة حصيلتها الصفر، من اجل وضع روسيا كثقل موازن للغرب في الشرق الأوسط، لإدراكه التأثير الجيوسياسي المباشر لمنطقة الشرق الأوسط في السياسة الدولية، وعلى وفق تلك الرؤية، أعلن الرئيس بوتين في 8 حزيران (يونيو) 2000، الأسس التي نصت عليها «عقيدة السياسة الخارجية الروسية»، واهم ما تضمنته هو الرفض الحازم لنظام القطبية الأحادية، والتطلع إلى إقامة عالم متعدد الأقطاب⁽²⁾، وعُرفت هذه الأسس فيما بعد باسم «مبدأ بوتين»، إذ جاءت على النحو الآتي⁽³⁾:

- 1 - التركيز على برامج الإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجية.
- 2 - الحفاظ على روسيا الاتحادية كدولة نووية عظمى.
- 3 - تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة عظمى واحدة.
- 4 - الاستعادة لدور روسيا الاتحادية تدريجياً في آسيا والشرق الأوسط.
- 5 - التخلص من نتائج الحرب الباردة التي تُعامل بها روسيا على أنها الطرف المغلوب.

(1) سليم كاطع علي، مكانة روسيا الاتحادية في النظام الدولي: الواقع والمستقبل، مجلة جامعة الدفاع، العدد4، 2023، ص132.

(2) كرار ذياب عبد الفتلاوي، روسيا وتحدي الهيمنة الأمريكية: رؤية في الأدوار الجديدة، مجلة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية، المجلد 1، العدد3، 2024، ص5.

(3) علي مزاحم مجبل، الحرب الباردة الجديدة وتداعيات التنافس على الشرق الأوسط، المجلة السياسية الدولية، العدد 58، ص327.

6 - استعادة الترابط بين دول الاتحاد السوفيتي السابق كخط دفاع أمام تمدد الناتو.

7 - دعم البيئة الأمنية في الشرق الأقصى وتقوية العلاقات مع الصين والهند واليابان.

ذكر الرئيس بوتين: «إن تحديات وتهديدات جديدة للمصالح القومية الروسية، بدأت تظهر على الصعيد العالمي، فهناك سعي متزايد نحو تأسيس هيكلية عالمية أحادية، تسيطر بموجبها الولايات المتحدة عسكرياً واقتصادياً على العالم وبالقوة. إن روسيا ستسعى إلى تحقيق نظام عالمي متعدد الاقطاب، يمكن أن يعكس التنوع الموجود في العالم المعاصر، بمصالحه المتنوعة والكبيرة⁽¹⁾».

عمدت روسيا إلى توظيف مصادر قوتها، من أجل إعادة تشكيل ميزان القوة على الساحة الدولية، بما يخدم أهدافها الاستراتيجية، وتطلعاتها، كوريث للاتحاد السوفيتي. وعليه بدأت روسيا بالإنفاذ تجاه مواقع كثيرة في العالم، بدافع ملء الفراغ، والمشاركة في حل القضايا العالمية، وهو ما تؤكد تحركاتها في مناطق الجوار القريب، كآسيا الوسطى، ومنطقة القوقاز، أو الجوار البعيد، كمنطقة الشرق الأوسط، والتي تشهد تحولات متسارعة في العقد الأخير في ظل التداخل الدولي والاقليمي، لاسيما في منطقة الخليج العربي. ولتوظيف ذلك، لابد أن تعزز روسيا من مقومات بنائها الاستراتيجي، في إطار توازنها مع الولايات المتحدة، إذ أخذت تنزع إلى تبني مفهوم التوازن التنافسي، أكثر من مفهوم التوازن التصاري. هذا يعني أن الاستراتيجية الروسية، تحولت في مكوناتها البنائية، والوظيفية، عما كانت عليه في زمن الدولة السوفيتية، فالتوازن التنافسي يستلزم من حيث مكونه البنائي، وجود حلفاء إقليميين يساندون استراتيجية التنافس، التي تصمم وتبني عليها مواقف روسيا، في مواجهة الولايات المتحدة، وهي عند هذا لم تجد قوة أفضل من الصين، تسهم في بناء أرضية هذا التنافس الموازن للنفوذ الأمريكي، سواء أكان ذلك في منطقة آسيا، أو على الصعيد العالمي⁽²⁾.

وبعد إعادة انتخاب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في العام 2004، بدأت موسكو تطرق أبواب الشرق الأوسط من جديد. وتركزت السياسة الروسية على ثلاث تحديات، كان أولها: استيعاب صدمة سقوط الاتحاد السوفيتي، وثانيهما: الاحتفاظ بالنفوذ الروسي قدر الإمكان في الجمهوريات السوفيتية السابقة، وثالثهما: هيكلية السياسة الروسية إزاء الغرب. ولهذه الأسباب لم تتم لروسيا إمكانية تنمية علاقاتها بالشرق إلا بعد وصول بوتين إلى

(1) نقلاً عن: كزار ذياب عبد الفتلاوي، المصدر السابق، ص5.

(2) المصدر نفسه، ص7.

الحكم لاسيما خلال ولايته الثانية⁽¹⁾. استكملت روسيا ما كان ينقصها في المرحلة السابقة، إذ ركز بوتين على إحياء التطلعات الجيوسياسية الروسية التي تعود للقيصرية، ومكانة روسيا كقوة عظمى من خلال منافسة الغرب لصالح عالم متعدد الأقطاب في ظل تآكل النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة. وهذا ما أكده المنظر الاستراتيجي الروسي ألكسندر دوغين، في مقال نشره بعنوان «عودة روسيا إلى الشرق الأوسط»، قائلاً: «عودة روسيا إلى الشرق الأوسط هي مجيء قوة الأرض التي تحاول مقاومة ضغط الغرب أحادي القطب، بعيداً عن أي ايدلوجية»⁽²⁾.

موقف روسيا الاتحادية من (ثورات الربيع العربي) 2011.

شكّل الربيع العربي نقطة تحول في سياسة بوتين تجاه قضايا الشرق الأوسط، إذ استثمرت موسكو هذا التحول الجيوسياسي لتعزيز دورها الإقليمي. فعند تتبع رؤية روسيا وموقفها من الثورات العربية من خلال تصريحات المسؤولين الروس يتضح تباين مستوى الدعم والاهتمام من الثورات الشعبية والدعم للسلطة الحاكمة في مواجهة الثورات، فكان هذا خلافاً للعهد السوفيتي في السابق الذي كانت فيه موسكو الداعم لكل الثورات وحركات التحرر الوطني في العالم، فلم تعلن روسيا تأييداً صريحاً للثورات في أي بلد عربي، فقد التزمت ما يشبه الحياد في الحالة التونسية والمصرية، وأيضاً في حالة اليمن والبحرين، أما في ليبيا وسوريا فأبداً مواقف مؤيدة للسلطة الحاكمة مع اختلاف نمط ودرجة التأييد⁽³⁾.

انتقدت موسكو طبيعة الثورات العربية، واعتبرتها مؤامرة من الغرب ضد المصالح الحيوية لروسيا في المنطقة من خلال الإطاحة بحلفائها القلائل المتبقين⁽⁴⁾. واتسم الموقف الروسي من الثورة الليبية بالتوازن مع ميل للحفاظ على العلاقة بنظام القذافي، ففي بداية الأزمة الليبية، رأت روسيا أنها (حرب أهلية) ورفضت الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي الذي تشكل في 27 شباط (فبراير) 2010 ممثلاً شرعياً وحييداً للشعب الليبي رغم توالي الاعتراف الدولي والعربي به، ورفضت روسيا الانضمام إلى مجموعة الاتصال الدولية

(1) ضحى فيصل علي، المصدر السابق، ص 277.

(2) نقلاً عن: وحيد انعام غلام، المصدر السابق، ص 588.

(3) اياد رشيد محمد الكريم، ثورات الربيع العربي بين تباين الرؤى والمواقف في المصالح الدولية والإقليمية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، 20 تشرين الأول 2019، ص 261.

(4) وحيد انعام غلام، المصدر السابق، ص 588.

بشأن ليبيا، على الرغم من كونها تضم قرابة (40) دولة، منها قطر، والولايات المتحدة، وفرنسا، وإيطاليا، وبريطانيا، وألمانيا، وتركيا، والامارات العربية المتحدة، والأردن فضلاً عن ممثلين عن منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الافريقي. إلا انه من ناحية أخرى، أعلن دميتري مدفيدف (الرئيس الروسي 2011-2012) أن نظام القذافي فقد شرعيته ويجب عليه الرحيل، وأن الهم هو مراعاة مصالح جميع المواطنين الليبيين، وأكد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أن موسكو موافقة على أن القذافي يجب أن يرحل، ولا مكان له في مستقبل ليبيا كما رفضت استضافته حال تنحيه⁽¹⁾. بيد أن روسيا كانت قد أبرمت مبيعات أسلحة واستثمارات في البنية التحتية بمليارات الدولارات مع ليبيا، خسرت جميعها بعد سقوط القذافي. وفي مقال نشر بعنوان «روسيا والعالم المتغير» في شباط (فبراير) 2011، أوضح بوتين أهدافه الشاملة لتوطيد العلاقات مع دول الشرق الأوسط بعد الربيع العربي فيه قال: «يبدو أنه مع دول الربيع العربي... تفقد الشركات الروسية مواقعها التي استمرت لعقود في الأسواق التجارية المحلية، وتحرم من العقود التجارية الكبيرة، نحن مهتمون بتكثيف علاقاتنا السياسية والاقتصادية مع الجميع. علاوة على ذلك، أرى إمكانيات حقيقية من شأنها أن تمكن روسيا من الحفاظ بشكل كامل على مكانتها الرائدة في الشرق الأوسط»⁽²⁾.

أما في الحالة السورية أبدت روسيا دعماً سياسياً ودبلوماسياً وعسكرياً واضحاً للنظام السوري، على الرغم من تكرار دعواتها له لوقف العنف وإجراء إصلاحات سياسية واجتماعية عميقة، بل وحذر الرئيس الروسي مدفيدف من أن موسكو قد تغير موقفها تجاه دمشق في حالة فشل الرئيس بشار الاسد في إقامة حوار مع المعارضة، فقد رأت روسيا ضرورة منح النظام السوري الوقت لتطبيق الإصلاحات التي تم الاعلان عنها، كما رفضت الدعوة التي أطلقها كل من الرئيس الامريكى باراك اوباما، والمفوضية العليا لشؤون السياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الاوربي إلى الرئيس السوري بشار الاسد للتنحي، وعدّ مندوب روسيا لدى الحلف الأطلسي (دمتري رو جوزين)، أن الحلف يتخذ سياسة غير متوازنة وأحادية الصبغة تجاه سوريا، وواصلت مؤسسة (روس اوبورون اكسبورت) الروسية توريد السلاح إلى سوريا بموجب العقود الموقعة سابقاً ومنها طائرات (باك-130) للتدريب، ومعدات حربية أخرى، وفشلت المساعي الغربية في 28 نيسان (أبريل) 2011، لإصدار قرار

(1) اياد رشيد محمد الكريم، المصدر السابق، ص262.

(2) وحيد انعام غلام، المصدر السابق، ص588.

من مجلس الأمن الدولي يدين الحكومة السورية لاستخدام العنف في قمع المتظاهرين بسبب معارضة روسيا والصين⁽¹⁾.

لقد أعاد فلاديمير بوتين روسيا إلى الشرق الأوسط في مطلع القرن الحادي والعشرين من خلال حقبة التعاون مع معظم الدول الرئيسة في المنطقة، فجدد الدعم العسكري لسوريا، حليف موسكو القديم، وفي الوقت نفسه بنى أيضاً شبكة واسعة من العلاقات مع إيران وتركيا والكيان الإسرائيلي المحتل، والمملكة العربية السعودية وقطر ومصر. وسعت روسيا إلى إعادة بناء نفوذها في الشرق الأوسط من خلال كل من صناعتها العسكرية، وثقلها السياسي والدبلوماسي العالمي، ووزنها في أسواق النفط والغاز العالمية⁽²⁾. وأكدت موسكو أنها لا تفضل حل الأزمة السورية عن طريق فرض عقوبات على دمشق وتعطي الأولوية للوسائل الدبلوماسية والسياسية، وأعلن الرئيس الروسي مدفيديف أن روسيا لن تؤيد قراراً يصدره مجلس الأمن الدولي بشأن سوريا على غرار القرار بشأن ليبيا⁽³⁾.

شهدت روسيا أكبر تهديد مباشر لمصالحها، عندما حاولت المعارضة السورية الإطاحة بآخر حليف لموسكو في المنطقة. وردّت روسيا بالدعم الدبلوماسي للرئيس بشار الأسد، باستخدام حق النقض ضد أربعة قرارات لمجلس الأمن بشأن سوريا في الأعوام (2011 و2012 و2014)، وبدعم عسكري في أيلول (سبتمبر) 2015 بشنّ حملة عسكرية، ولم يقتصر الأمر على منع انهيار نظام الأسد فحسب، بل ساعد على ترسيخ موسكو كقوة لا يستهان بها في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وفي كانون الأول (ديسمبر) 2016، أطلقت روسيا، جنباً إلى جنب مع تركيا وإيران، محادثات أستانا للسلام بين المعارضة والنظام السوري. كان أهم مخرجاتها: وقف إطلاق النار، انشاء أربع مناطق لخفض التصعيد، اتفاق ادلب، وإطلاق اللجنة الدستورية. ورغم سيطرة روسيا إلى حد كبير على محادثات أستانا، وتعزيز مكانة بشار الأسد وبسط نفوذها في سوريا من خلال المكاسب العسكرية التي حققتها، إلا أن هذا الانتصار العسكري لم يترجم إلى نجاح سياسي، لأن الدول الضامنة لمحادثات أستانا لا تمتلك كل أوراق اللعبة، إضافة إلى تقاطع الاجندة السياسية لهذه

(1) اياد رشيد محمد الكريم، المصدر السابق، ص262.

(2) صدام مرير حمد عطية، الصراع الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط وأثره على المنطقة العربية امودج ثورات الربيع العربي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، 30 أيلول 2017، ص312.

(3) اياد رشيد محمد الكريم، المصدر السابق، ص262.

الدول من جهة، والحسابات الجيوسياسية فيما يتعلق بتوازنات القوى الإقليمية والدولية⁽¹⁾. وفي 5 نيسان (أبريل) 2017، قام النظام السوري بتوجيه ضربة كيميائية لمنطقة خان شيخون في محافظة إدلب السورية مما أدى إلى مقتل العشرات من الاطفال والنساء، وعلى أثر ذلك عقد مجلس الأمن الدولي جلسة في 25 نيسان (أبريل) من العام نفسه في محاولة لإصدار قرار يدين النظام السوري، فيما عارضت روسيا إصدار القرار، وطرح مشروع ينص على إعطاء الأولوية لتشكيل فريق خبراء مستقلين له تمثيل دولي واسع وإرساله إلى موقع الهجوم الكيميائي المزعم لإجراء تحقيق موضوعي على الأرض، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الفيتو هو السابع الذي تفرضه روسيا في مجلس الأمن على مشروع قرار حول سوريا⁽²⁾.

شكلت سوريا بمساندة ودعم موسكو جدار الصد ضد الربيع العربي، إذ استعصى نظام بشار الأسد عن السقوط، وتبدل مزاج الشارع في غالبية البلدان العربية تدريجياً من متعاطف مع الثورات إلى متحفظ حيالها ثم معترض عليها. وتقف عوامل عدّة وراء هذا الانقلاب لعل من أهمها تجربة الحكم المريرة التي عاشتها بعض البلدان العربية كتونس ومصر، وما ظهر من مؤشرات على أن المستهدف من الحراك السوري ليس سوى ضرب تيار المقاومة الوطنية والإسلامية لـ«إسرائيل»، فضلاً عن تحويل مسار الثورة من انتفاضة مدنية سلمية تنادي بالحرية والديمقراطية، إلى حرب اهلية تستغلها جماعات دينية متطرفة لارتكاب أبشع الجرائم في حق الأبرياء⁽³⁾.

تبعاً لما سبق يمكن القول، أن الاصرار الروسي على التدخل المباشر في سوريا، يعكس رغبة روسيا في العودة إلى الساحة الدولية، أيضاً محاولتها من وراء ذلك، إلى تأكيد حضورها كقطب دولي فاعل، وإن اللحظة التاريخية للأحادية القطبية، التي انفردت الولايات المتحدة بالساحة الدولية، عقب انهيار الاتحاد السوفيتي قد حانت نهايتها، مما يعني تفعيل دورها كقوة دولية فاعلة في الشرق الأوسط، والوقوف بوجه الهيمنة الأمريكية، ووجدت في الأزمة السورية المكان المناسب لذلك، عن طريق تشكيل تحالفات إقليمية على غرار ما فعلته الولايات المتحدة، والغرب. ويبدو أيضاً إن أغلب الدول العربية مشتركة في ظاهرة

(1) وحيد انعام غلام، المصدر السابق، ص 589.

(2) اياد رشيد محمد الكريم، المصدر السابق، ص 263.

(3) خالد شوكات، مشروع الشرق الأوسط الجديد: قراءة في دلالات الربيع العربي، مجلة حمورابي، العدد 6، تموز 2013، ص 112.

انعدام الحياة السياسية، إذ ليس ثمة تداول انسيابي للسلطة في أي منها، بمعنى أنه لا يحق للأفراد والجماعات ممارسة حقهم في اختيار ممثليهم بحرية، وعند تكلمنا عن الحياة السياسية لا نقصد الممارسة السياسية الحرة التي تفضي إلى انتقال السلطة وتداولها في إطار مجتمع مدني فحسب، بل المنظومة العامة التي هي شبكة عامة من العلاقات والممارسات بدءاً بحرية الإعلام ومروراً بالأحزاب والمؤسسات التي تعنى بالرأي العام وسيادة القانون.

الخلاصة

1- مثلت منطقة الشرق الأوسط على الدوام نقطة اهتمام القوى الدولية والإقليمية على حد سواء، لما تمتلكه هذه المنطقة من مقومات جيوسراتيجية وطبيعية وبشرية وسياسية واقتصادية وحضارية ودينية، الأمر الذي دفع هذه القوى للدخول في مجال التنافس ومن ثم الصراع مع بعضها البعض بهدف فرض السيطرة والهيمنة عليها.

2- حاولت إيران امتلاك الصناعة النووية السلمية، داخل الإطار الشرعي والقانوني الذي تسمح فيه معاهدة الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، والدليل على ذلك عدم ادانة الوكالة الدولية لإيران، وفي الوقت نفسه لم تبرئ إيران من السلاح النووي، وحلّ بعض الغموض بخصوص بعض الأنشطة العسكرية للبرنامج النووي.

3- أظهرت الدراسة أن الشرق الأوسط هو من أهم الساحات التي تتحدى فيها روسيا الغرب، وتفرض نفسها كشريك في هندسة سياسات المنطقة.

4- تعتقد الولايات المتحدة أن مصالحها العليا في العراق والمنطقة تستدعي احتواء النفوذ الإيراني وتحجيمه إلى حدوده الدنيا وكبح جماح تهديدات إيران والقوات الحليفة المرتبطة بها في المنطقة، من خلال فرض العقوبات على بعض قياداتها واستهداف قيادات أخرى ومواقع تخزين أسلحتها بالضربات الجوية، إذ شملت العقوبات بعض قادة فصائل المقاومة التي تتهمها واشنطن بتلقي التمويل والإسناد منها.

5- تبين من خلال الدراسة، ان منطقة شرق المتوسط تبقى نقطة ساخنة، في ظل تحول النظام الدولي وعدم حل النزاعات، في اليمن وليبيا وسوريا وكذلك الملف النووي الإيراني.

6- تندرج الولايات المتحدة الأمريكية من خلال البرنامج النووي سواء كان سلمياً أو عسكرياً كوسيلة للضغط على إيران لتحقيق اهدافها الاستراتيجية، كما تسعى لاستخدام القوة العسكرية للقضاء على البرنامج النووي.

7- الوجود الروسي في الشرق الأوسط يرتبط بقدرة موسكو على إيجاد تسوية سياسية لازمة المنطقة، وتبني استراتيجيتها حول قضايا الطاقة والتجارة.

8- عملت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما على تحقيق المصالح الأمريكية من خلال دعوة بعض الحكومات العربية والضغط عليها لتحقيق إصلاحات دستورية واقتصادية تحفظ استمراريتها، وتضمن أيضاً بقاء المصالح الأمريكية في هذه الدول، وفي دول عربية أخرى أيدت الثوار وزودتهم بالمال والسلاح، مما زادت من إرباك الموقف بتطبيق الفوضى «الخلاقة» التي استفادت منها في تحقيق استمرار وجودها في المنطقة.

المصادر

- 1- عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق والأهداف والتحديات، ط1، (بيروت، الدار العربية للعلوم، 2005).
- 2- مالك دحام متعب، العراق وجدلية الصراع في منطقة الشرق الأوسط، مجلة قضايا سياسية، العدد 1، كلية القانون، جامعة المشرق، نيسان 2024.
- 3- رايق سليم البريزات، مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية (الأهداف والأدوات والمعوقات)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية، (جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008).
- 4- محمد مكي الطاهر، مشروع الشرق الأوسط الكبير: قراءة تاريخية في التسمية والمساعي والدوافع والمضمون، (بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2024).
- 5- لواحظ خليل إبراهيم، سياسة دول الشرق الأوسط تجاه المعارضة السياسية، مجلة دراسات دولية، العدد: 98، تموز 2024.
- 6- حسام محمد حسن بوتاني، تداعيات الثورات العربية على العراق في ضوء التوازن الاستراتيجي الإقليمي الجديد، قضايا استراتيجية، العدد1، نيسان 2014.
- 7- ريام محمد عبد الله، الشرق الأوسط من منظور القوى الإقليمية الكبرى، مجلة مدارات سياسية، مجلد1، العدد2، ايلول 2017.
- 8- نجلاء مكاوي وآخرون، الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، ط1، (القاهرة، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2015).
- 9- دلال محمود السيد، السيناريو الغائب: مستقبل الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط، السياسة الدولية: ملحق تحولات استراتيجية، مجلد51، العدد203، كانون الثاني 2016.
- 10- محجوب الزويري، مفاوضات الملف النووي الإيراني من جنيف إلى فيينا ماذا بعد، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، تشرين الثاني 2014.

- 11- علاء رزاق فاضل النجار، سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه تطورات الملف النووي الإيراني 2015-2019، مجلة مدارات إيرانية، (برلين: المركز الديمقراطي العربي)، مجلد3، العدد10، كانون الأول 2020.
- 12- محمد سالم طابع وهويدا عبد الله فتحي عبد الكريم، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، المجلة العلمية لكافة الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، مجلد9، العدد 17، كانون الثاني 2024.
- 13- إدريس لكروني، مستقبل الملف النووي الإيراني ما بعد ترامب، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد 9، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، نيسان 2019.
- 14- أحمد نوري النعيمي، مشروع البرنامج النووي الإيراني، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
- 15- عبد فالح المطيري، أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، (جامعة الشرق الأوسط، 2011).
- 16- شريفة كلاع، قراءة في تاريخ ودوافع البرنامج النووي الإيراني، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 5، جامعة الجزائر3.
- 17- عمار سعدون سلمان البدري ومصطفى خليل مصطفى، التحديات والفرص المستقبلية التي تواجه سياسة تركيا تجاه المنطقة العربية بعد عام 2011، المجلة السياسية الدولية، العدد62، آذار 2025.
- 18- سلام جهاد حسين ومحمد ميسر فتحي، التحولات في الاستراتيجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، مجلة دراسات اقليمية، العدد63، كانون الثاني 2025.
- 19- نور راشد عبد اللطيف، المتغيرات الخارجية لتركيا وأثرها على بلدان الخليج العربي، مجلة دراسات دولية.
- 20- ريا مجيد عطية العزاوي، موقف القوى الدولية والاقليمية من البرنامج النووي الإيراني (تركيا- روسيا- الولايات المتحدة الأمريكية انموذجاً)، مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الانسانية، المؤتمر العلمي الدولي الخامس للأبداع والابتكار، حزيران 2024.
- 21- خليل علي حسين وعبد الرزاق علي حمادي، النظام السياسي الرئاسي المصري: دراسة تحليلية، مجلة كلية دجلة الجامعة، المجلد 7، العدد3، أيلول 2024.

- 22- خالد علي محمود، التطورات السياسية في مصر ما بين عامي (2012-2014)، مجلة آداب الفراهيدي، وقائع المؤتمر العلمي التاسع، 30 كانون الأول 2024.
- 23- نو شيروان محمد مجيد، الاستراتيجية الأمريكية تجاه مصر (2001-2009)، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد 65، آذار 2025.
- 24- جواد كاظم حطاب، السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي في عقد التسعينات، مجلة دراسات تاريخية، العدد 12، حزيران 2012.
- 25- مازن قاسم مهلهل، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد عام 2001، المجلة السياسية والدولية، مركز أحياء التراث العربي / جامعة بغداد.
- 26- عارف محمد خلف، السياسة الأمريكية حيال سورية في ظل بشار الأسد، المجلة السياسية والدولية، العدد 3، الجامعة المستنصرية، 2006.
- 27- ستار جبار علاي، السياسة الأمريكية تجاه العراق بعد عام 2014، السياسة الدولية، العدد 55، حزيران 2023.
- 28- منتهى صبري مولى المنصوري ولطفي جميل محمد، السياسة الأمريكية تجاه اقليم كردستان 2003-2017، مجلة ابحاث ميسان، المجلد 15، العدد 29، حزيران 2019.
- 29- مصطفى إبراهيم سلمان، البعد الأمني في السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط منذ العام 2017، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد 10، آذار 2024.
- 30- أسعد حميد أبو شنة، السياسة الأمريكية تجاه مرجعية السيد السيستاني قبل فتوى الدفاع الكفائي وبعدها، مجلة العميد، المجلد 7، العدد 25، آذار 2018.
- 31- عبد الرزاق خلف محمد الطائي، الولايات المتحدة الأمريكية وأمن الخليج العربي 2009-2020، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 17، العدد 58، تشرين الأول 2023.
- 32- أحمد جاسم إبراهيم الشمري، موقف تركيا والولايات المتحدة الأمريكية من الحالة العراقية ما بعد 2011 وانعكاسها على العلاقة بين الدولتين، مجلة دراسات تاريخية، العدد 31، كانون الأول 2021.
- 33- ضحى فيصل علي، المصالح الاستراتيجية لروسيا الاتحادية في منطقة الشرق الأوسط، قضايا سياسية، العدد 76، 31 آذار 2024.

- 34- وحيد انعام غلام، عودة روسيا بوتين إلى شرق المتوسط: الفرص والتحديات، مجلة مداد الآداب، المجلد 13، العدد 30، 2023.
- 35- حسام محمد خضير وحسين علي صبري، التعاون الأمني_ العسكري بين العراق وروسيا الاتحادية منذ العام 2003، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد 9، كانون الاول 2023.
- 36- سليم كاطع علي، مكانة روسيا الاتحادية في النظام الدولي: الواقع والمستقبل، مجلة جامعة الدفاع، العدد 4، 2023.
- 37- كرار ذياب عبد الفتاوي، روسيا وتحدي الهيمنة الأمريكية: رؤية في الأدوار الجديدة، مجلة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية، المجلد 1، العدد 3، 2024.
- 38- علي مزاحم مجبل، الحرب الباردة الجديدة وتداعيات التنافس على الشرق الأوسط، المجلة السياسية الدولية، العدد 58.
- 39- اياد رشيد محمد الكريم، ثورات الربيع العربي بين تباين الرؤى والمواقف في المصالح الدولية والإقليمية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، 20 تشرين الأول 2019.
- 40- صدام مرير حمد عطية، الصراع الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط وأثره على المنطقة العربية (انموذج ثورات الربيع العربي)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، 30 أيلول 2017.
- 41- خالد شوكات، مشروع الشرق الأوسط الجديد: قراءة في دلالات الربيع العربي، مجلة حمورابي، العدد 6، تموز 2013.
- 42- عبدالفتاح علي الرشدان ورناء عبدالعزيز الخماش، تركيا والبرنامج النووي الإيراني حدود الاتفاق والاختلاف 2002-2016، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016.
- 43-Nelson Klose, American History, Vol.2, New York,1973.
- 44-Philip Jenkins, A History of the United States, Oxford, New York,2012.
- 45- Spencer C. Tucker, The Encyclopedia of Middle East Wars: The United States in The Persian Gulf, Afghanistan and Iraq Conflicts, Vol.II (U.S.A,2010).

الفصل الثالث

موقف التيارات السياسية في إيران من البرنامج النووي الإيراني

(تعدد الادوار ووحدة الهدف)

م. د. مهدي علي مهدي⁽¹⁾

تمهيد:

إن نقاش التيارات السياسية داخل إيران حول القضايا الرئيسية المرتبطة بالأمن القومي، تؤثر في مخرجات سياسات ذلك البلد، وهذا ما كشفته ديناميكيات النقاش هناك عن كيفية رد مراكز القوى والتيارات السياسية المختلفة على الافكار الرئيسة بشأن السياسات المتعلقة بإدارة البرنامج النووي وكيفية التعامل معه ومع التحديات التي تواجهه، حيث يوجد مستوى من التوافق والاختلاف داخل النظام، فضلاً عن مجالات للتغيير والاستمرارية في هذه النقاشات التي تخص مفاوضات إيران النووية ومخرجاتها السياسية.

ففي النظام السياسي الإيراني لا يمكن إقصاء أي من الاصلاحيين أو المحافظين عن الخريطة السياسية، فهم يمثلان شرائح اجتماعية فاعلة ويتمتعان بنفوذ سياسي، ويضم كل منهما داخل جبهته السياسية مجموعة من التيارات السياسية المتنوعة التي قد تختلف في ما بينها في الطبقة الاجتماعية المستهدفة، أو التوجه الاقتصادي أو تقييم السياسة الخارجية أو حتى في مستوى التنظيم، ولذلك يجري تصنيفها في اليمين المحافظ أو اليسار الإصلاحي، غير ان هذه الاختلافات تُحدث تقارباً بين تيار من هذه الجبهة مع تيار من جبهة المعارضة تجاه موقف سياسي، وفي الوقت نفسه قد تختلف ازاء موقف آخر، وفي الاحوال كلها قد تؤثر هذه التحالفات المتنوعة المعلنة أو غير المعلنة في مجرى الأحداث اكثر من تأثيرها في الاصطاف السياسي بين تلك التيارات، وهذا ما أثر على البرنامج النووي الإيراني وطريقة

(1) جامعة البصرة- كلية القانون والسياسة

التعامل معه، لكن المتتبع يلاحظ في تعاملها مع البرنامج النووي هو ان جميعها تؤيد البرنامج النووي وتؤكد على حق حصول إيران على الطاقة النووية لكن تختلف في آليات تحقيق هذا الهدف، لذلك فإن الجدل بينها يأتي بأدوار مختلفة حسب الظروف.

يحمل النظام السياسي الإيراني خصوصية برزت على مستوى المؤسسات والسياسات والخطاب السياسي كافة، تجسدت في التيارات السياسية المتنوعة في إيران ذات الخلفيات الفكرية في طريقة ادارة الدولة، فالتيار المحافظ ينطلق من اسس دينية وعقائدية وايدلوجية، والتيار الاصلاحى ينطلق من رؤية تؤكد على مصالح إيران القومية، وهذا بدوره انعكس على عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الإيرانية، والتي وُصفت بالتعقيد والتداخل وهذا ما انعكس على اهم ملف في السياسة الخارجية الإيرانية، ألا وهو الملف النووي الإيراني وطريقة التعامل مع هذا الملف في الداخل والخارج.

تهدف الدراسة تحديد الرؤى السياسية والفكرية للتيارات السياسية في إيران وانعكاسها على برنامج إيران النووي. وتألّفت من تمهيد ومبحثين وخلاصة، تناولنا في المبحث الاول النظام السياسي الإيراني والتيارات السياسية، وخصصنا المبحث الثاني للملف النووي الإيراني بين التيار المحافظ والاصلاحي.

أولاً: النظام السياسي الإيراني والتيارات السياسية

تشير التيارات السياسية عموماً إلى الاتجاهات الكبرى في الحياة السياسية، أما المقصود بها في إيران، فهي تكتلات دينية وسياسية وثقافية واقتصادية تربط بينها قواسم فكرية أو سياسية أو مصالح مشتركة، لكنها لا تجتمع بالضرورة على قواعد ثابتة وواحدة، وحسب بعض الآراء تعود قضية التيارات السياسية في إيران إلى منتصف التسعينيات حيث ظهر هذا المصطلح لأول مرة على الساحة الإيرانية، ولقد كان منظرو منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية وهم من الاصلاحيين المبادرون إلى ذلك، حيث بدأت على شكل مقالات تحت عنوان الاتجاهات السياسية في صحيفة (عصرما) أي عصرنا، وان هذا الطرح كان محل خلاف بين الإيرانيين فأيدته البعض بينما رفضه آخرون، فالمساندون له رأوا فيه طرْحاً يحمل الكثير من الابداع السياسي الفكري لأنها طرحت افكاراً حديثة مقابل التيار السياسي التقليدي المحافظ، والذي لا يعترف بوجود تيارات سياسية، فكانت خطوة كبرى في تطور الفكر السياسي في إيران. أما التيار المحافظ فقد عارض اساساً التقسيم السياسي التياراتي، فوجهة نظره مبنية على ان هذا التقسيم وتصنيف التيارات نتاج من فكر الباحثين عن «الفتن» وايجاد التفرقة داخل

المجتمع، وبحسب رأي الكاتب الإيراني (حجت مرتجى) فإن أغلب انصار الاتجاه غير المؤمن بوجود تقسيم تيارى يستقرون داخل النظام، وهم يعتبرون ان الاختلافات الموجودة غير مهمة ولا اساسية بل هي في الحقيقة امر مفتعل من صنع الاجانب⁽¹⁾.

ورغم هذه التجاذبات بين مؤيد ورافض للتقسيم السياسي التيارى، غير ان التحليل التيارى يبقى امراً واقعاً وحقيقة سياسية لا يمكن الهروب منها، حتى بالنسبة لأولئك المعارضين له في الاساس ولعل السبب في ذلك هو طبيعة الحياة السياسية الإيرانية غير الثابتة والتي تتميز بالضبابية، حيث ان الانتماء للأحزاب السياسية في إيران لا يعني توافقاً على جميع الافكار والتوجهات على الاقل الاساسية منها، كما هو مفروض في الادبيات الحزبية والسياسية، فالحدود بين الاحزاب ملتبسة جداً، كما يمكن ان يكون هناك تنافر كبير جدا في المواقف داخل التيار الواحد⁽²⁾. وان النظر إلى النظام السياسي الإيراني على انه توازن للسلطة بين التيارات السياسية والقوى الايدلوجية والسياسية المتنافسة.

إن النظام الإيراني يعتمد إلى حد كبير على النقاشات الداخلية والعامية في سياق عملية التوافق، وعلى الرغم من إن النظام ليس ديمقراطياً إلا انه يملك بعض مقومات الديمقراطية بما فيها الاعتماد على العمليات الانتخابية لإشغال المناصب في الجهازين التنفيذي والتشريعي وتساعد الانتخابات النظام في الحصول على تأييد من قبل الجمهور العام وشرعته في الداخل والخارج، ومن هذا المنطلق فإن الرأي العام مهم في إيران ويساعد في تشكيل السياسات إلى حد ما. ونتيجة تنافس التيارات السياسية الفكرية المختلفة في النظام لكسب تأييد الرأي العام فإنها تقوم بذلك من خلال المشاركة في النقاشات العامة ضمن حدود ما يعدّه النظام مقبولاً، ان تلك النقاشات هي مهمة في صياغة السياسة الخارجية الإيرانية وتعاطيتها مع مختلف القضايا ولاسيما الملف النووي⁽³⁾.

لذلك يمكن القول ان النظام الإيراني يتمتع بدينامكية شديدة، تبدو أوضح ما تكون على مستوى المواقف المعلنة للقوى الرئيسية الفاعلة، مثل هذه الديناميكية تعرفها نظم اخرى بحكم قانون التطور أو عامل المصلحة، لكنها في الحالة الإيرانية تصل إلى حد السيولة الامر

(1) سعد برزين، التيارات السياسية في ايران 1981-1997، ترجمة علاء الرضائي، مركز الامارات للدراسات: العدد32، 2000، ص67.

(2) الياس ميسوم، التيارات السياسية في ايران المحافظون والاصلاحيون، مجلة الدراسات والبحوث الانسانية، العدد 8، جامعة محمد بن احمد، الجزائر، 2018، ص199.

(3) اريان م. تاباتاباي، النقاش حول الامن القومي في ايران التداعيات على المفاوضات الامريكية -الايرائية المستقبلية، الولايات المتحدة: مؤسسة راند، 2016، ص8.

الذي يصبح معه من المتعذر على أي محلل سياسي لأي موقف ان يتنبأ تجاهه بسلوك هذا الطرف أو ذلك. وفي هذا السياق فإن المصطلحات الدارجة في وصف القوى والتيارات السياسية المختلفة كوضع اليمين مقابل اليسار أو التشدد مقابل الاعتدال أو الليبرالية مقابل المحافظة أو الراديكالية تفقد كثيراً من مدلولاتها عند تنزيلها على الواقع الإيراني، سواء بحكم هذا التغير المستمر في المواقف أو بحكم التماس في ما بينها، وذلك ان اليمين في إيران هو على الأرجح تيار اقتصادي وليس سياسياً ولا ثقافياً، بمعنى انه يدعو إلى احترام الملكية الخاصة وتشجيع المبادرات الفردية وجذب الاستثمارات إلى آخر منظومة قيم الليبرالية الاقتصادية، ولكنه على صعيد آخر يعارض الانفتاح السياسي بما يتضمنه من حرية التعبير والتعددية الحزبية وتفعيل دور المرأة إلى غير ذلك من منظومة القيم الليبرالية السياسية، والعكس صحيح لدى اليسار، كما ان المعتدلين في موقفهم من بعض القضايا الداخلية كقضية حدود ولاية المرشد الأعلى مثلاً عادة ما تكون لهم مواقفهم المتشددة من بعض القضايا الخارجية وفي مقدمتها العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

إن تلك التباينات قد ميزت النظام الإيراني وجعلت هناك تيارات فكرية سياسية تنطلق من الظروف الموضوعية والتحديات التي واجهها النظام. لذلك نلاحظ ان في تفاعل تلك التيارات قد يضطر إلى التقارب مع إحدى تلك التيارات ويشاركه رؤيته السياسية دون الاقتصادية، وهذا يؤدي إلى ان تكون ذات أدوار مختلفة وآليات متعددة في تحقيق الهدف القومي للنظام السياسي الإيراني، وهذا ما انعكس بدوره على البرنامج النووي الإيراني وخاصة في ملف التفاوض مع الدول الغربية. لذلك أدت التيارات السياسية في إيران دوراً مهماً وهي من اكثر العوامل التي تؤثر في تشكيل السياسة الخارجية الإيرانية، وتتحكم التيارات الفكرية بالنقاشات السياسية وصنع السياسات خاصة، وتتعامل مع التحديات الخارجية.

إن تلك التيارات في الجمهورية الإسلامية تتألف من تكتلات سياسية مرنة تشمل افراداً نافذين وعلاقات ومراكز سلطة تتفق على الآراء السائدة والميول السياسية والرؤى الخاصة بالجمهورية الإسلامية، ان طبيعة النظام السياسي الإيراني المنقسمة بين الشيوقراطية والنظام الجمهوري من جهة، ونفوذ الشبكات غير الرسمية من جهة اخرى، تؤدي إلى نظام معقد لصنع القرارات يشكل ارضاً خصبة للتنافس الشديد والعنيف احياناً في طريقة انتاج فلسفة

(1) نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية، ط2 مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت 2002، ص11.

الدولة داخل تلك التيارات،⁽¹⁾ لذلك يشتهر النظام السياسي الإيراني بالتعقيد ويشمل مراكز قوة رئيسية تابعة له، فمكتب المرشد الاعلى، الذي يحدد إطار العمل لعملية اتخاذ القرارات ويؤدي دور الحكم النهائي في المنازعات، والجهاز التنفيذي بإدارة الرئيس والجهاز التشريعي الذي يُطلق عليه اسم المجلس والسلطة القضائية والقوات المسلحة الإيرانية التي تتألف من الجيش وجهاز حرس الثورة الإيرانية، كل تلك الهيئات منخرطة في عملية اتخاذ القرارات بشأن الأمن القومي الإيراني، والذي في صلبه عملية التفاوض على الملف النووي وطريقة التعامل مع هذا الملف. ويجتمع ممثلون عن كل واحد من مراكز القوة المختلفة هذه في المجلس الاعلى للأمن القومي للتداول حول المسائل المتعلقة بالأمن القومي، ان هذا المجلس مُصمم لتبسيط هذه العملية وإيضاف الطابع الرسمي عليها إلى حد ما، وان دور المرشد الاعلى هو صياغة السياسات العامة الخاصة بالأمن القومي من خلال نتائج مداولاته وتسليط الضوء على مجالات التوافق⁽²⁾.

أنتجت تلك التيارات الفكرية وفلسفتها تيارات سياسية مختلفة، تبحث في الكيفية التي تُدار بها الدولة وتتعامل مع التحديات، وبالتالي انعكاسها على سلوكها السياسي الخارجي، خاصة ان تلك التيارات يمكن تقسيمها إلى اليمين أو اليسار، ذات رؤى مختلفة وتشكُّ بمجملها تيارات سياسية متنافسة، لا بين هذه التيارات فحسب وانما داخلها أيضاً، وهو الذي شكّل السمة الاساسية للسياسة المعاصرة للجمهورية الإسلامية الإيرانية. وتشمل اهم هذه القوى داخل اليمين الإسلامي بين المحافظين (البراغماتيين) العمليين المتشددين وبين التيارات الفكرية المحافظة، وأثرت تلك التيارات في رسم السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية على مدى العقود التي تلت انتصار الثورة الإسلامية، وتضم إيران حالياً تكتلين فئويين شاملين هما (اليسار الإسلامي واليمين الإسلامي)⁽³⁾، ويشمل هذان التكتلان اربع فصائل رئيسية هي الاصلاحيون والمحافظون العمليون والمحافظون التقليديون والمتشددون، ويرتبط الاصلاحيون باليسار الإسلامي في حين تندرج الفصائل

(1) اريان م. تابانباي، المصدر السابق، ص3.

(2) نيفين عبد المنعم مسعد، المصدر السابق، ص12.

(3) إذا كان كل من اليسار واليمين المعتدل يرى ان فكره السياسي يسير باتجاه الاصلاح فإن اليمين المحافظ على الجانب الاخر يرى تلك الخطوات نوعاً من الانقلاب على منجزات الثورة و«مؤامرة» تحاك ضد ايران ونظامها ولا شك ان العوامل الخارجية قد ساعدت في الترويج لهذين المصطلحين. للمزيد من التفاصيل ينظر: فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في ايران، ط1 المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية - قطر 2012.

الثلاثة الأخرى ضمن اليمين الإسلامي، ومن بين هذه الفصائل الثلاث يعد المحافظون (البراغماتيون) العمليون والمحافظون التقليديون أقل تعلقاً بالأيديولوجية من المتشددين، علماً أن الأيديولوجية تؤدي دوراً مهماً في تشكيل الآراء السائدة الخاصة بالفصائل كافة، وللفصائل الأربع مصلحة في استمرار الجمهورية الإسلامية والثورة الإسلامية، ولكنها تختلف بتفسيرها لهذه المفاهيم ورؤيتها الخاصة بمستقبل إيران، ويرى اليمين الإسلامي عموماً دولة ثورية ذات اعرف اجتماعية محافظة وسياسة خارجية حازمة، وفي المقابل يركز اليسار الإسلامي على طبيعة النظام الجمهوري ويدعو إلى دولة كباقي الدول، تكون أقل تشدداً وأكثر تعاوناً مع المجتمع الدولي،⁽¹⁾ مع الملاحظة أن الحديث عن أيديولوجية الثورة وعقائدية النظام لا ينفي أنه كان يتم في بعض الأحيان تطويع المبادئ بما يتفق مع المصلحة ويخدمها، وهذا التطويع قد يفتح المجال أمام التشكيك في مصداقية النموذج وتجانسه الداخلي، إلا أنه لا يمكن الاستمرار في لحظات معينة لا يكون أمامه فيها مجال للاختيار. وعليه من المهم في تحليل السياسة الإيرانية ممارسة قراءة واقعية وليست أيديولوجية صرفة وإلا بدت بعض مواقفها خارج السياق، خاصة أن هناك نوع من التوازن المرن بين القوى والمؤسسات والتيارات السياسية المختلفة، فالتيار المحافظ ينطلق من نظرة عقائدية ثورية والتيار الإصلاحية ينطلق من نظرة مصلحة تؤكد على المصالح القومية لإيران، أما دور المرشد فهو الموازن ويحرص على عدم انفراد طرف واحد بأدوات التأثير ووسائله.⁽²⁾

أن مراكز القوة تلك والتيارات الفكرية المختلفة هي التي تشكل الخطاب العام بشأن البرنامج النووي، وحشد الرأي العام لدعم موقفها في طريقة التعامل مع الملف النووي والضغط على خصومها للقبول بالنتائج التي حصلت عليها تلك التيارات على مختلف المراحل التي مر بها البرنامج النووي الإيراني، ومن خلال مساعدة مراكز القوة على بناء الدعم لموقفها يؤدي النقاش دوراً أساسياً في الدفع بالمنافسين للتوصل إلى حل وسط تتنافس فيه الفصائل المختلفة ما يشكل جزءاً مهماً من عملية صنع السياسات العامة الخاصة بالبرنامج النووي الإيراني، وفي نهاية المطاف يتجنب النظام الشلل، وينتج جزئياً هذا الاعتماد على الحل الوسط الاستمرار بدفع البلد قدماً لتطوير البرنامج النووي الذي

(1) علي رضا نادر وآخرون، المرشد الأعلى المقبل الخلافة في جمهورية إيران الإسلامية، الولايات المتحدة: مؤسسة راند، 2011، ص 5.

(2) محمد رضا فرطوسي، تداعيات الاتفاق النووي: الرؤية الإيرانية، مجلة سياسات عربية، العدد 16، قطر: المركز العربي للسياسات، 2015، ص 95.

يكشف عن وجود ضوابط وتوازنات حقيقية تحكم التيارات السياسية في النظام الإيراني⁽¹⁾، خاصة ان هذه الاختلافات بين تلك التيارات تحدث تقارباً بين كتلة من هذه الجبهة مع كتلة من الجبهة المعارضة تجاه موقف سياسي، وفي الوقت نفسه قد تختلف هاتان الكتلتان ازاء موقف آخر، وفي الاحوال كلها قد تؤثر هذه التحالفات المتنوعة المعلنة أو غير المعلنة في مجرى الاحداث اكثر من تأثيرها في الاصطفاغ الاساسي بين الجبهتين. لقد ادى تقارب تيار اليمين البراغماتي من جبهة المحافظين مع اليسار من الجبهة الاصلاحية إلى تغيير مهم في موضوع الاتفاق النووي⁽²⁾.

1- التيار الاصولي المحافظ:

يُعد التيار المحافظ⁽³⁾ من التيارات السياسية التي توصف بالتشدد، وتمثله عدة احزاب وجمعيات، ويعد تيار «خط الامام» واحداً من اهم التيارات المحافظة التي وُجدت على الساحة الإيرانية ومن أبرز خصائصه رفض الفصل بين الدين والدولة والدفاع عن ولاية الفقيه وحماية المستضعفين ورفض هيمنة القوى الكبرى وجعل ذلك اساساً محورياً في السياسة الخارجية، وظهر من رحم هذا التيار ما أُطلق عليه لاحقاً اليمين واليسار الإيرانيين.

وفيما يخص الدور في البرنامج النووي الإيراني يمكن القول ان التيار المحافظ كان من اهم التيارات التي أثرت على هذا الصعيد، خصوصاً فيما يتعلق بالمفاوضات مع الدول الغربية، والتي رسمت الخطوط العريضة في سير المفاوضات، لذلك فمن الضروري معرفة المرتكزات الفكرية التي ينطلق منها والظروف التي أدت إلى تكوينه وأهم التكتلات السياسية التي يحتويها. ظهر تيار خط الامام على الساحة الإيرانية مع سقوط حكومة مهدي بازرگان⁽⁴⁾ في تشرين الثاني (نوفمبر) 1979 وعزل بني صدر عن رئاسة الجمهورية في حزيران (يونيو) 1981، والمواجهة المسلحة مع منظمة مجاهدي خلق، والتي نشأت منها التيارات المحافظة

(1) نيفين عبد المنعم مسعد، المصدر السابق، ص 13.

(2) محمد رضا فرطوسي، المصدر السابق، ص 95.

(3) نشأ هذا التيار ضمن المجتمع الديني التقليدي، يتألف في حقيقته من تحالف تجار البازار ورجال الحوزة الدينية. للمزيد من التفاصيل يُنظر: طلال عترسي، الجمهورية الصعبة، دار الساقبي: بيروت، 2006، ص 87.

(4) أول رئيس وزراء في إيران بعد انتصار الثورة، عينه الامام الخميني عام 1979، ولد في عام 1907 في مدينة اذربيجان الغربية، تربي في عائلة متدينة، أرسلته عائلته للدراسة في فرنسا، تولى العديد من المناصب منها رئيس لشركة الماء والمجاري في طهران، وكان من ابرز المؤسسين لحركة تحرير ايران، توفي في كانون الثاني يناير 1995 في مدينة جنيف، ودفن في مدينة قم. للمزيد من التفاصيل ينظر: شاكر كسرائي، ايران الاحزاب والشخصيات السياسية، رياض الريس للنشر، 2014، ص 150-151.

الأخرى. إن من أبرز خصائص هذا التيار رفض الفصل بين الدين والدولة والدفاع عن ولاية الفقيه و«حماية المستضعفين ورفض الاستكبار العالمي» وجعل ذلك أساساً محورياً في السياسة الخارجية⁽¹⁾.

إن مواقف هذه التيارات السياسية قد أثرت في البرنامج النووي الإيراني وعلى المفاوضات مع الدول الغربية فالتيار التقليدي المحافظ يؤيد الاكتفاء الذاتي الاقتصادي ومقاومة الامبريالية الغربية، بينما يدعم بشكل ثابت هيمنة المؤسسة الدينية على المجتمع، وهذا التيار هو الأشد وثاقة بالمرشد، أما المبدئيون الذين يُحسبون على التيار المحافظ فيميلون إلى الترويج للاكتفاء الذاتي وسياسة خارجية ثورية، ويُشكّل جهاز الحرس الثورة والمحاربين القدامى يشكلون كتلة مهمة من معسكر المبدئيين، ويتوجّس هؤلاء والمحافظون التقليديون من التعامل مع منظمة الطاقة الذرية ويعتقدون أن الانفتاح على الغرب خطير للبلد، علماً إن هناك فروقات موجودة بالفعل في داخل المبدئيين فيما يتعلق بالمدى الذي يجب أن تحارب إيران بحسبه اعداءها، وإحدى الشواهد على ذلك هو أن الرئيس السابق أحمدني نجاد⁽²⁾ وخصمه السياسي علي لاريجاني كلاهما يعدان من المبدئيين، لكن أثناء رئاسته فاقم (نجاد) النزاع النووي عن طريق التصرف بشكل شديد على المسرح العالمي مما حدا بلاريجاني الذي كان حينها مفاوضاً نووياً وكان يسعى لتسوية ما مع الغرب إلى الاستقالة بدافع الاستياء⁽³⁾.

إن هذا التباين في آليات إدارة الملف النووي الإيراني الموجود داخل التيار المحافظ أوجب علينا أن نبحث أهم الفصائل التي يتكون منها هذا التيار والمنطلقات الفكرية التي ينطلق منها كل فصيلة.

(1) محمد رضا فرطوسي، المصدر السابق، ص 43.

(2) وُلد في عام 1956 في قرية ارادان الواقعة في مدينة كرمسار التابعة لمدينة سمنان شرق طهران، حاصل على شهادتي البكالوريوس والماجستير في الهندسة المدنية من جامعة العلوم والصناعة في طهران، عمل استاذاً جامعياً في الجامعة نفسها وفي عام 1997 نال شهادة الدكتوراه في الهندسة والتخطيط المروري، وفي عام 1993 عُيّن مستشاراً لوزير الثقافة والتعليم العالي، وفي عام 2003 أنتخب عمدة للعاصمة طهران من قبل المجلس البلدي الإسلامي. تولى رئاسة الجمهورية الإيرانية لدورتين 2005-2009 و2009-2013 للمزيد ينظر: شاعر كسرائي، المصدر السابق، ص 138-139.

(3) علي رضا نادر واخرون، التحديات الإيرانية الداخلية أمام خطة العمل المشتركة الشاملة، منظور تحليلي، مؤسسة راند: الولايات المتحدة، 2017، ص 2.

أ - حزب الجمهورية الإسلامية (حزب جمهوري إسلامي)

أدى هذا الحزب دوراً كبيراً ومؤثراً في العقد الاول من عمر الثورة الإسلامية في إيران⁽¹⁾، كان يبشّر بأن يصبح مؤسسة قوية توطّد حكم القيم الدينية، وكان هذا الحزب في سنوات الثورة الاولى وسيلة فعالة لكسب الدعم للثورة الإسلامية وترجمة توجهاتها السياسية مع تقديم كثير من أعضائه ليكونوا مسؤولين كبار في الدولة ونواباً في البرلمان، وبرغم انه فسح المجال امام الشخصيات من غير فئة رجال الدين بل تحالف معهم احياناً الا انه لم يستطع توسيع قاعدته بشكل كاف لتسمح له بالاستمرار فضلاً عن جعل نفسه حزباً جماهيرياً قوياً. ووفر الحزب قاعدة تأييد سياسي لزعيمة الأعلى آية لله علي الخامنئي، ولكن الصراع الداخلي بين اجهزة الحزب أدى إلى قيام الامام الخميني بحله رسمياً عام 1987⁽²⁾.

ولابد من توضيح اهم المرتكزات الفكرية التي ينطلق منها التيار الاصولي في إيران وكالآتي:

- الايمان بشمولية الدين وقدرته على ادارة المجتمع: يرى هذا التيار ان الإسلام يحمل برنامجاً شاملاً وعملياً لإدارة المجتمع في العصر الحالي.
- الاحتكام إلى القانون: يعد الايمان بالدستور واعتباره وثيقة عهد وطنية من الاصول الاساسية التي يؤكّد عليها التيار الاصولي.
- أما بالنسبة إلى اعتقاد هذا التيار بولاية الفقيه فهي ليست قضية انتخابية يكون للناس دور وتأثير فيها وانما هي تشخيصية، ويرى ان الولي الفقيه يُكتشف اكتشافاً بمعنى انه موجود في المجتمع واكتشافه منوطٌ بالخبراء، وينظر هذا التيار إلى الولي الفقيه بنوع من القداسة ويؤمن بأنه قائد الثورة ولديه مدد الإلهي، كما ان جميع المؤسسات تستمد شرعيتها منه⁽³⁾.

(1) أسس حزب الجمهورية الإسلامية في سنة 1979 بقيادة جماعة ضمت عدداً من رجال الدين الذين أسهموا في الثورة، وتم اختيار الدكتور محمد بهشتي اول امين عام للحزب، وكان علي خامنئي، وعبد الكريم موسوي وعلي اكبر هاشمي رفسنجاني من ابرز قياداته وشخصياته، وبعد ايام من اعلان تشكيل الحزب رسمياً جرت الموافقة على النظام الاساسي واهداف الحزب في 44 مادة أكدت في مجموعها البعد العقائدي والإسلامي للجمهورية الإسلامية، أما فيما يتعلق بالقاعدة الاجتماعية فقد ضم قوى سياسية واجتماعية متعددة منها رجال الدين الثوريون والهيئات المؤتلفة الإسلامية فضلاً عن مجموعات عديدة متفرقة. للمزيد من التفاصيل ينظر الى: سلطان محمد النعيمي، الفكر السياسي الإيراني، جذوره، روافده، اثره دراسة تحليلية في ضوء المصادر الفارسية، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010.

(2) كينث كاتزمان، الحرس الثوري الإيراني نشأته وتكوينه ودوره، المصدر السابق، ص 63.

(3) فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في إيران، المصدر السابق، ص 71.

ب - جمعية علماء الدين المجاهدين (روحانيت مبارز)

إن من اهم الجمعيات التي تشكّل هذا التيار هي جمعية علماء الدين المجاهدين (روحانيت مبارز) والتي تتبنى من الناحية السياسية ولاية الفقيه وتعدّها عنصراً مهماً أو انها تشكل محور النظام وعمود الثورة، ومنها يستمد النظام الإسلامي شرعيته، أما من ناحية السياسة الخارجية فتعد الكيان الصهيوني غير شرعي، وترفض اقامة علاقات مع الولايات المتحدة، وتولي الاقتصاد الخاص والحر ومشاركة الناس في الفعاليات الاقتصادية اهمية خاصة، وتتبنى خفض دور الحكومة في المجال الاقتصادي، وهي تدافع عن اقتصاد السوق والملكية الفردية والخاصة، وعُرفت جمعية علماء الدين المجاهدين بعد انقسام عام 1995 بـ(اليمين المحافظ) وخصوصاً بتأكيدهما على الدفاع عن المؤسسات التقليدية والقيم الاساسية للثورة مثل الروحانية والقيادة والمقدسات الدينية ومنع الانفلات الاجتماعي، ولقد تراجع هذا التشكيل السياسي في رئاسة هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي لكنه استطاع ان يخرج من تلك الحالة مع انتخابات مجلس الشورى السابعة عام 2003 ومع الانتخابات الرئاسية التاسعة عام 2005⁽¹⁾.

ج - حزب مؤتلفة الإسلامي (هيئات مؤتلفة الإسلامية)

يعد من اهم الاحزاب التي تمثّل التيار الاصولي المحافظ ويعرف بـ(هيئات مؤتلفة الإسلامية)، ان الهدف الرئيسي من تأسيسه هو إشاعة قيم الثورة الإسلامية في المجتمع وإحلال نظام العدالة الإسلامية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والشؤون الدفاعية، وفي نهاية الامر العمل على إحلال السيادة العالمية للعدل الإسلامي عبر الانتخابات الحرة وتقرير المصير لشعوب العالم. وعلى الصعيد الاجتماعي فإنّ الغاية كما يقول النظام الاساسي للحزب هي ايجاد مجتمع نموذجي إسلامي وتعميم هذا النموذج، وقد أدى اعضاء بارزون في المؤتلفة دوراً بارزاً في المراكز الحساسة للدولة مثل مناصب وزارية والمشاركة في اللجان الثورية وفي القضاء والنيابة العامة وادارة السجون، ومؤسسة المستضعفين، ومجلس الشورى، فضلاً عن الاضطلاع بمناصب أخرى حساسة. وتجتمع الجمعية العامة للحزب كل عامين ويقوم ممثلون منها في اكثر من مئة مدينة بانتخاب اعضاء اللجنة المركزية التي تضم ثلاثين شخصاً وخمسة اشخاص احتياط من الشخصيات الثورية ومن جميع الاطياف والفئات ومن الشباب.

(1) وداد جابر غازي، النظام السياسي الإيراني بين التيار الاصلاحى والتيار المحافظ 1988-2006، مجلة مداد الآداب، العدد 24، الجامعة العراقية - بغداد، 2021، ص 277.

ويضم الحزب اقساماً لطلبة الجامعات فيما يتعلق بالشباب والنساء والامر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويصدر مجلة شما (انتم) التي ترمز إلى (شهداء المؤتلفة الإسلامي) وتنطق باسم الحزب، وتعد من المنشورات المؤثرة في الساحة السياسية الإيرانية، ويجري اعلان مواقف الحزب بصورة دورية من طرف امينه العام، ويحتل الحزب موقعاً مهماً داخل التيار الاصولي ويقوم بدور قيادي في التنسيق بين اكثر من عشر احزاب وتشكيلات سياسية⁽¹⁾.

د - جمعية الدفاع عن قيم الثورة

هي من اهم الجمعيات التي تمثل التيار المحافظ، وتتألف بشكل اساس من انصار (حزب الله) و(الحرس الثوري) والطلاب الشبان وبقايا (الباسيج)، ويشعر هؤلاء انهم يحملون مسؤولية رفع لواء مبادئ الإسلامية الثورية، ويقومون بشكل دوري بتحذير الفئات الاجتماعية التي يُشك في ولائها للثورة، ويؤكدون ان الالتزام العملي بمقولة ولاية الفقيه كما وضعها الامام الخميني هي معيار أي عمل ساسي، ويعد وزير الاستخبارات السابق (محمد محمدي الريشهري)⁽²⁾ الاب المؤسس لهذه الجمعية، وقد بدأت نشاطها سنة 1995 لكنها أعلنت عن تأسيسها قبل اشهر من انتخابات الدورة الخامسة لمجلس الشورى (1996-2000). أما توجهات هذه الجمعية فإنها تعتقد إن منصب الولي الفقيه ديني مقدّس، وليس هناك دور في تعيينه من قبل الشعب، بل يوافق عليه ممثلوه من اجل زيادة نفوذ الولي الفقيه، وعلى هذا الاساس تكون الزعامة الدينية محور وحدة النظام واساس شرعيته، فقد جاءت نظرية ولاية الفقيه كما قدّمها الامام الخميني لتجعل للفقيه مرتبة عليا لا تدرج في سُلّم المناصب الحكومية المتعارف عليها، بل يخرج الفقيه من النطاق البيروقراطي ويأخذ صفة المشرف والضابط لتدبير السلطة، وهو ما ظهر واضحاً بعد الثورة. يقول الامام الخميني في هذا السياق: « اننا حينما نقول ولاية الفقيه فأنا لا نرمي إلى ان يكون الفقيه رئيساً أو وزيراً أو قائداً عسكرياً، انما نهدف إلى ان يكون الفقيه بوصفه مشرفاً ومراقباً على القوى التشريعية والتنفيذية، تحت اطار الدين الإسلامي » فالولي الفقيه الحائز على الصلاحيات المطلقة له ما لولاية (النبي

(1) امال السبكي، تاريخ ايران السياسي بين ثورتين 1979-1906، ط1، عالم المعرفة: الكويت، 1999، ص 240.
(2) ولد في عام 1946، هو احد ابرز رجال الثورة الإسلامية الإيرانية لعام 1979، درس العلوم الدينية في الحوزة العلمية في قم منذ عام 1961 واثناء اقامة الامام الخميني في النجف الاشرف وتحديدًا في حوزتها العلمية، توجه محمد إليها ودرس فيها، تولى بعد انتصار الثورة الإسلامية مناصب عديدة منها رئيس محكمة الثورة في الجيش واسس وزارة الامن عام 1983، كما تولى مسؤولية النيابة العامة للثورة ورئاسة المحكمة الخاصة برجال الدين، وقام بتأسيس جمعية الدفاع عن قيم الثورة الإسلامية عام 1995. للمزيد من التفاصيل ينظر: شاكر كسرائي، المصدر السابق، ص231.

عليه الصلاة واله وسلم) و(الائمة عليهم السلام) فاذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل فإنه يلي من امر المجتمع ما كان يليه النبي (صلى الله عليه واله وسلم) منهم، ووجب على الناس ان يسمعوا له ويطيعوا⁽¹⁾. ويعتقد هذا التيار بأهمية انشطة التكتلات وتعدد الاحزاب طالما انها لا تقف بوجه مبادئ الإسلام والثورة، أما النظرة الاقتصادية فهو يؤيد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ولكن لصالح الفئات الاجتماعية الفقيرة، ويُصنف من ضمن التيار اليساري إذ يُطلق على هذه الجمعية في الخطاب تسمية (اليسار الجديد) وكان برنامجها متبايناً فهي تؤدي من ناحية مواقف يسارية إسلامية مثل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتحقيق المساواة الاجتماعية وتركز على الجانب الإسلامي في حديثها الصريح عن حكر ديني شمولي بمركزية قيادة الولي الفقيه⁽²⁾.

لذلك تحظى ولاية الفقيه المطلقة بدعم قوي من اليمين الإسلامي، بما في ذلك جمعيات رجال الدين المحافظة مثل جمعية علماء الدين المجاهدين والفصائل السياسية المتشددة ومجموعات حارسة للقانون مثل انصار حزب الله، ويعتقد ان هذا التفسير لولاية الفقيه هو نظام الحكم الشرعي والملائم الوحيد للجمهورية الإسلامية ويتمسك بشكل وثيق بما يعدّه رأي الامام الخميني حول ولاية الفقيه، وهذا يعني ان أي تشكيك في المفهوم سواء أكان من اليسار أو حتى من اليمين بمثابة «خيانة» للثورة الإسلامية. وقد أيد الامام الخميني نفسه الطبيعة المطلقة لولاية الفقيه في سنواته الاخيرة وأفاد في مرسوم صدر في عام 1988 ان المرشد الاعلى يتمتع بصلاحيات مطلقة تقريباً، وعزز دستور عام 1989 المعدل بدرجة كبيرة مفهوم المطلقية، فوضع قبل اسم المرشد الاعلى صفة المطلق. ويرى آية لله مصباح يزدي المناصر لولاية الفقيه المطلقة اليوم إن القوانين والمؤسسات الدنيوية يجب أن لا تقيّد منصب المرشد الاعلى وتتفوق بالتالي سلطته وقراراته على كل مصادر سلطة الدولة الاخرى وتتجاوز مؤسسات النظام الجمهوري مثل البرلمان والرئاسة، ووفقاً لمصباح يزدي لا تتمتع القوانين ولا مسؤولي الدولة بأي شرعية إلا اذا نالوا موافقة المرشد الأعلى. ومن وجهة نظر التيار المحافظ، ينبغي السماح للمرشد الاعلى بصفته الوصي على الشعب باتخاذ القرارات مع مشاركتهم في النظام السياسي أو بدونه⁽³⁾.

لذلك يستمدّ هذا التيار أدبياته في السياسة الخارجية من ثقافة معادية للخارج، والقلق

(1) سلطان محمد النعيمي، المصدر السابق، ص 92

(2) وداد جابر غازي، المصدر السابق، ص 275.

(3) علي رضا نادر واخرون، المصدر السابق، ص 23.

من حدوث التغيير في الثقافة الدينية التقليدية التي تعد المعقل الاساسي لهذا التيار، وهذا يفسر الجوانب الثقافية في التعامل المحتاط مع الغرب، إذ يرفض أي محاولة للاتصال المباشر أو غير المباشر بالولايات المتحدة الامريكية، ويوجه نقداً صريحاً لمحاولات البعض فتح باب الحوار معها. ويرى إن خط الامام لا ينسجم مع خط التفاوض معها لأنها في مقدمة أعداء الثورة الإسلامية ولن تتوقف عن نسج المؤامرات ضد الجمهورية الإسلامية⁽¹⁾.

ان تلك الفصائل التي يتكون منها التيار المحافظ والذي يستمد موافقه من نظرة عقائدية، رات إن لإيران دور مهم في تشكيل الشرق الاوسط وموقع متميز في منطقة منعدمة الاستقرار، إذ لطالما تدخلت القوى الاجنبية في بلدانها، مثل المملكة المتحدة وروسيا والولايات المتحدة من بين دول أخرى كثيرة، وما لم يكن البلد قادراً على الحفاظ على موقعه القوي في ظل تحديات المنطقة سيكون ضعيفاً في وجه هذا التدخل من جديد، فضلاً عن ذلك تشكل تجربة إيران في الحرب مع العراق (1980-1988)، والتي اضطرت فيها للدفاع عن سلامة اراضيها ووحدتها الوطنية، مثالاً لتبرير ذلك السلوك. وعليه رأى هذا التيار ان توازن القوى الاقليمي يجب ان يكون لصالحهم وإلا سيكون بقاء بلدهم بحد ذاته وسلامة أراضيه معرضين للخطر، لذلك عاشت إيران خلال العقود الاربعة الماضية حالة من التأهب للدفاع عن نفسها امام تهديدات تحيط بها والمخاطر التي تستهدف أمنها القومي، وبحسب رؤية التيار فهي لم تحظ طوال هذه العقود بتقدير واضح من القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة، وخلق هذا الامر قلقاً مستمراً وسعيّاً حثيثاً للحفاظ على النظام الذي هو من أوجب الواجبات بحسب الامام الخميني المرشد المؤسس للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتعد هذه الرؤية إحدى الركائز الرئيسة للتيار المحافظ، وهذا بدوره انعكس على سلوك إيران في السياسة الخارجية، فينظر المحافظون إلى الولايات المتحدة بمزيد من السلبية وعلى انها مصدر لانعدام الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط، وانهم لا يعتبرون المفاوضات معها طريقة مجدية للتخفيف من التوترات ولتسوية النزاعات، ولا يمكن الوثوق بها لأنها تسعى إلى اثاره الثورة في إيران بغض النظر عن يتولى الحكم، وقد اختارت بعض الادارات القيام بذلك بأسلوب اكثر علنية من الأخرى.

ان الامر المهم إن هذا التيار هو اكثر انحيازاً لفرضية ان الحكومات الامريكية كتلة موحدة والاختلافات بين الادارات غير صحيح، فإذا كان هناك اختلاف بينها بعض الشيء فإنها تمثل عموماً «الاستكبار العالمي»⁽²⁾.

(1) فاطمة الصمادي، المصدر السابق، ص73.

(2) اريان م. تاباناباي، المصدر السابق، ص12.

لذلك يتبع المتشددون سياسة خارجية ذات عقيدة ثورية قائمة على مقاومة الامبريالية الغربية، ويميلون إلى رؤية الولايات المتحدة من وجهة نظر أيديولوجية، وهم اقل قبولاً لتقديم التسويات أو التفاوض بشأن قضايا مثل البرنامج النووي الإيراني. ان هذا التيار قد اثر ليس على الاصطفاف السياسي في داخل إيران، بل على مجرى الاحداث، إذ يرتكز على اسس فكرية عقائدية تكون اكثر تصلباً اتجاه القضايا الرئيسية واهمها الملف النووي الإيراني، وهو يمتلك رؤية بأن اهم الواجبات الحفاظ على النظام، ويتمسك بشعار تصدير الثورة ونشر الإسلام، وبالتالي فإن من اهم متطلبات هذا المشروع هو ان تكون إيران قوة نووية كبرى قادرة على حفظ التوازن في منطقة الشرق الاوسط.

وعليه فإنّ احد ركائز نظرية «ام القرى» التي تبحث عن دور إيران في النظام الدولي والتي تبناها التيار المحافظ الاصولي، التأكيد على عقيدة دفاعية مرتكزة على الردع الذي يكون من جزئيين: التأثير في قرارات العدو والتأثير في عمله، ويؤكد مستشار الأمن القومي الإيراني محمد جواد لاريجاني في نظرية «ام القرى» على ان العدو يجب أن يفهم إنه في حال الاعتداء على إيران فسوف يدفع ثمناً باهضاً، واذا قام بالهجوم يجب ان نقلل أضراره، وهذا سيؤثر في قرارات العدو وإرادته، أما الشق الثاني في عقيدة الردع الإيرانية فهو ان الردع يجب ان يكون لديه خاصيتان اساسيتان: القدرة على التدمير، وسرعة الانتقام. وأبرز تمثلاته القوة النووية، لذلك فإنّ التيار الذي ينطلق من نظرية أم القرى، التي تعطي الطريق إلى تصدير الثورة، تسعى أن تكون إيران قوة نووية لتحقيق تلك الرؤية⁽¹⁾.

2- التيار الاصلاحى المجدد:

منذ انتصار الثورة الإسلامية شهدت إيران توجهات وآراء سياسية وفكرية سادت مواقف بعض رجال الدين والتنظيمات السياسية والاجتماعية، وحملت صفات خاصة أبرزها الدفاع عن الحرية والعدالة وحماية المحرومين والمستضعفين ومقاومة الرأسمالية والخصخصة ومخالفة تجميع الثروة⁽²⁾.

ان الاصلاحين الذين برزوا كقوة سياسية بعد نجاح الرئيس خاتمي في رئاسة عام 1997 بنسبة عالية جداً من الأصوات، وقبل ظهور مصطلح الاصلاحيين على الساحة الإيرانية، كان يُشار إليهم باليسار الإسلامي، حيث كان يؤيد ولاية الفقيه وتصدير الثورة وسياسة اقتصادية

(1) محمد جواد لاريجاني، مقولات في الاستراتيجية الوطنية شرح نظرية ام القرى، ترجمة نبيل علي العتوم،

ط1 لندن: مركز العصر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، 2013، ص 134-135.

(2) فهمي هويدي، إيران من الداخل، ط 4، مركز الاهرام للترجمة والنشر: القاهرة، 1991، ص 150.

تقوم على تدخل شديد من قبل الدولة، لكن ظهرت له انطلاقة جديدة في تسعينيات القرن الماضي، حيث بدأت بعض الافكار تطراً، مثل المطالبة بديمقراطية النظام على الطريقة الغربية، وتفعيل اكثر للمجتمع المدني، مما شكّل تحوّلاً في فكر اليسار الإسلامي الذي اتّسم في بدايته برؤية ديمقراطية، وبعد فوز الرئيس محمد خاتمي برئاسة الجمهورية بانتخابات عام 1997 برزت جبهة الثاني من خرداد وهو تاريخ اعلان النتائج بالتاريخ الفارسي، والتي سعت لمساندة الرئيس خاتمي في اصلاح النظام بجعله اكثر ديمقراطية، ومنذ ذلك الحين أطلق عليهم اسم الإصلاحيين، أما الاحزاب التي رفضت هذا التصور فعُرفوا بالمحافظين⁽¹⁾.

وينظر الاصلاحيون إلى الاستثمار الاجنبي كجزء مهم من التنمية الاقتصادية وبالتالي يسعون وراء سياسة خارجية معتدلة بوصفها مكوناً أساسياً للتنمية بالنسبة لهم وتسهيل القيود الاجتماعية والتسامح بشأنه بوصفه طريقة نافعة في تخفيف الضغط المجتمعي من اجل تلافي الاضطراب الذي ربما يؤدي إلى تقويض التقدم الاقتصادي.

كما يشجّع أنصار هذا التيار على المزيد من الانخراط مع الولايات المتحدة بمقدار ما يساعد اقتصاد إيران وموقعها في الشرق الاوسط، ويؤكدون على المزيد من التعاون عن طريق الدبلوماسية والتفاوض بشأن الملف النووي، ويرون ان الاصلاحات الاجتماعية والسياسية ضرورية لضمان استمرار الجمهورية الإسلامية على المدى الطويل، وبالتالي هم يرحبون بالاندماج الاقتصادي والسياسي لإيران في المجتمع العالمي، حتى إذا استلزم اعطاء بعض التنازلات فيما يخص البرنامج النووي الإيراني⁽²⁾. وكانت دورة التيار الاصلاحى الحدائى مرحلة زمنية اتسمت بنجاحه في اختراق صفوف التيار المحافظ، وفي إحداث انشقاقات وانقسامات داخلية، ووظّف التيار تلك الانقسامات لإيجاد مكان لنفوذ.

ومن اهم تكتلات هذا التيار:

• حزب الكوادر والبناء

يُعد حزب (الكوادر والبناء) نموذجاً لهذا النفوذ، فقد تأسس عام 1996، أي قبل سنة من انتهاء رئاسة رفسنجاني الثانية، وكان اليسار السابق واليمين الحدائى على موعد مع انقسام جديد في بداية التحضير للانتخابات البرلمانية الخامسة، فهذا التيار لم يكن يرغب في انتخاب رئيس من اليمين التقليدي لأن ذلك يعني تغيير عدد كبير من وزرائه كما انه سيبطئ من عمل

(1) الياس ميسوم، المصدر السابق، ص 205.

(2) علي رضا نادر واخرون، التحديات الإيرانية.... المصدر السابق، ص2.

خطة إعادة الاعمار، ورأى حزب الكوادر والبناء مع خروج اليسار من الساحة في نفسه منافساً رئيسياً لليمين، وإن عليه دخول معترك الحياة السياسية، فقام عشرة من الوزراء واربعة من مساعدي رئيس الجمهورية، فضلاً عن عمدة بلدية طهران ورئيس البنك المركزي بإعلان بدء نشاطاتهم وذلك من خلال حملة استهدفت مواجهة جناح اليمين.

ويعد حزب الكوادر والبناء الكيان السياسي الاول الذي يتشكل داخل الحكومة⁽¹⁾، وجاء مزيجاً من اليمين المحافظ واليسار الاصلاحى، وقام بدور مؤثر في تعزيز مكانة التيار الإصلاحي الحدائى وكانت الجامعات مكاناً رحباً للتيار الإصلاحي، لطرح افكار منظريه وخصوصاً مع بقاء رموزه مدة من الزمن بعيدين عن المناصب السياسية، فتشكلت قاعدته الاجتماعية من الطبقة الوسطى والطلاب والمتدينين، وعدّ التبادل الثقافى وتقوية البنى التحتية الاجتماعية والثقافية خير سبيل لمواجهة الغزو الثقافى، ووصف حرمان المجتمع من الاطلاع على الآراء والافكار بين افراده بأنه ظلّم يقود في النهاية إلى الوقوع في مأزق الاستبداد⁽²⁾.

• تكتل الثاني من خرداد

ان تجمع قوى التيار الاصلاحى واليمين المعتدل وقوى التيار الليبرالى في تكتل الثاني من (خرداد) لم يكن مرده الالتقاء الفكرى وتشابه الجذور الفكرية لمختلف القوى المشاركة فيه بقدر ما جمعهم السعي لكسر احتكار اليمين التقليدى للسلطة، وهو ما أدى في مرحلة لاحقة إلى وجود خلافات حادة داخل ذلك التكتل، ولعل هذا سبب آخر يدفع إلى تجنب تناول الفكر السياسى لتلك القوى السياسية، بوصفه فكراً ترتكز عليه جميع القوى التى شكلت تكتل الثاني من (خرداد) فإذا كان كلٌّ من التيار الدينى والتيار الليبرالى واليسار الماركسى قد اصطفوا جميعاً قبيل ثورة 1979 في سبيل الاطاحة بنظام الشاه فإنّ التباين الفكرى بين هذه التيارات كان السبب الرئيسى في ظهور صراعات داخل ذلك التحالف الذى ما لبث ان انفضّ بعد تحقيق الهدف الذى وحّدهم جميعاً في جبهة واحدة. ويصدق هذا الامر كذلك على من صُنّفوا بالإصلاحيين، فقد كان كسر احتكار اليمين المحافظ للسلطة هو ما أدى إلى اصطفاف اليمين المعتدل واليسار الدينى وقوى التيار الليبرالى في جبهة واحدة، وما ان تحقق ذلك الامر حتى بدأت تلك القوى في السعي إلى تغليب رؤاها الفكرية على غيرها من رؤى القوى التى شكلت جبهة الثاني من (خرداد)، لكن التكتل الأخير حقق نجاحات متتالية،

(1) فاطمة الصمادى، المصدر السابق، ص 178.

(2) وداد جابر غازى، النظام السياسى الايرانى بين التيار الاصلاحى والتيار المحافظ 1988-2006، ص 267.

فقد شكّل الاغلبية في مجلس الشورى السادس، ولعل ذلك كان نتيجة طبيعية ومؤشراً على ذلك الفوز الساحق الذي حققته تلك القوى في انتخابات رئاسة الجمهورية، ومما ساعد على ذلك رفض مجلس صيانة الدستور عدداً محدوداً فقط من المرشحين الذين تقدمت بهم القوى الإصلاحية⁽¹⁾. وركز خطاب الإصلاح على التنمية السياسية والحرية والمشاركة العامة والانتخابات والانفتاح في السياسة الخارجية والتوسع في المؤسسات، ويمكن الإشارة إلى مجموعة أخرى أسماها استاذ العلوم السياسية (بهرام اخوان كاظمي) العوامل الذاتية مثل سيادة القانون والدفاع عن المجتمع المدني وإنكار العنف وتأكيد توافق الآراء بشأن الدستور، وهو الخطاب الذي لقي ترحيباً واسعاً من الطبقة الوسطى الجديدة في المناطق الحضرية ومن المثقفين والاكاديميين والنساء والشباب، ويؤكد بصورة جلية على موضوعات مثل المجتمع المدني والتنفيذ الكامل للدستور وتوسيع الحريات المدنية والسياسية والديمقراطية ورفض التوتر والحوار بين الحضارات.⁽²⁾

لقد مثل الثاني من (خرداد) نهجاً مختلفاً عن الماضي مع التحولات السياسية والاقتصادية، فقد اعترف بالسلوك الاجتماعي للشباب، وقبوله بظهور مطالب سياسية جديدة ومتراكمة واحياء النقد البناء للنظام السياسي، وتنشيط الساحة السياسية من خلال شعارات جديدة مثل المجتمع المدني والجمهورية والحرية والديمقراطية والإصلاح والتنمية السياسية، وهي كلها شعارات شكلت عناصر الخطاب الذي حملته خاتمي ويهدف هذا النهج إلى توسيع قاعدة المشاركة الشعبية وشرعية النظام، وتعزيز النظام الجمهوري واضفاء الطابع المؤسستي على الديمقراطية، وتفعيل الدستور، وتقوية مؤسسات المجتمع الوطني وتوسيع الاحزاب السياسية واحياء المجالس الإسلامية وتوسيع نطاق الحريات وتعزيز المؤسسات لتقوية الاعلام والمطبوعات وتفعيل المؤسسات الطلابية⁽³⁾.

وقد وجد الاصلاحيون ان اكثر ما يحتاجون إليه لتحقيق اهدافهم المعلنة انما يكمن في ضرورة وضع نظرية اجتماعية تكون قادرة على إعادة البناء الفكر والقيام بعملية تنظيم لوضع نهاية لبعض حالات اللبس والاختلاف في المفاهيم، فتنبوا التوجه نحو الحدثة الدينية المرتكزة محورياً على الديمقراطية وحقوق الانسان الغربية بصفتها نظريات تملك صلاحيات

(1) سلطان محمد النعمي، المصدر السابق، ص 139.

(2) مجموعة مؤلفين، عبد الكريم سروش دراسة النظريات ونقدها، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية:

العتبة العباسية المقدسة، 2023، ص 17.

(3) فاطمة الصمادي، المصدر السابق، ص 56.

والقدرة على تحقيق هذا الهدف. وعمد الاصلاحيون إلى تكرار ان الثاني من (خرداد) وخطط الاصلاح جاء بناءً على خطط وبرامج سابقة قدمها مصلحون ومجددون دينيون⁽¹⁾.

كانت آراء المفكر والفيلسوف الإيراني البارز (مصطفى ملكيان 1956-...) عن تجاذبات العلاقة بين مفهوم الليبرالية ومفهوم الإسلام قد فككت مفهوم الليبرالية إلى ثلاث مجالات (ليبرالية اخلاقية وليبرالية دينية وليبرالية سياسية)، وجعل لها ثلاث سمات رئيسية بمعناها الاعم، تشمل سعة الصدر، وحرية الفرد، وقيمه بدون أي تمييز بين انسان وآخر، وكلها تعني التحرر، وترى الليبرالية بوصفها فلسفة سياسية تؤكد حقوق الفرد الذاتية التي يتوجب على السلطة صيانتها، أما الليبرالية الدينية فهي تصب جُل اهتمامها على الاخلاق ثم العقائد ثم العبادات أي انها تذهب بأهمية التعاليم النظرية الجزمية للدين إلى مستوياتها الممكنة، بل ترى ظهور بعض التعاليم الدينية الجزمية، التي يعد الاقرار اللساني أو الايمان القبلي بها شرط النجاة والفلاح ضرباً من تحريف حقيقة الدين⁽²⁾.

تلك المنطلقات الفكرية كانت الارضية الخصبة التي انطلقت منها أفكار الجماعات التي أرادت البحث في رؤية جديدة لولاية الفقيه، فقد برزت النظرية الديمقراطية لولاية الفقيه بوصفها اضاء الشرعية على النظام عن طريق مشاركة شريحة اكبر من رجال الدين وحتى الشعب في صنع القرار السياسي. وفي سياق تفسير هذا المفهوم تأتي سلطة المرشد الاعلى من الله تعالى ومن التفويض الشعبي أيضاً، وتعد الارادة الشعبية والسياسة الانتخابية من مكونات الحكم الاساسية في الجمهورية الإسلامية، وينبغي ان يكون المرشد الاعلى مسؤولاً امام الشعب وممثليه المنتخبين، وبرز مفهوم ولاية الفقيه الديمقراطية في صفوف المثقفين وناشطي الحركة الاصلاحية الموالية للرئيس السابق محمد خاتمي ومجموعات من اليسار الإسلامي مثل جبهة المشاركة الإسلامية الإيرانية، ويعتقد اليسار الإسلامي ان ولاية الفقيه كما تصورها الامام الخميني هي نظام صالح ووجيه، ولكنه يرى انه طُبّق بشكل خاطئ، فمن وجهة نظر اليسار لا تترجم ولاية الفقيه بحكم مطلق، يتولاها شخص واحد وانما ينبغي ان تكون مسؤولية جماعية أو تمثيلية⁽³⁾.

وتأسيساً على ما سبق سعى مفكرو هذا الاتجاه إلى مازجة السلطة الشعبية مع السلطة

(1) فاطمة الصمادي، المصدر السابق، ص140.

(2) فاطمة بدران، فلسفة الحداثة في إيران المعاصرة وانعكاسها السياسي، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد21،

المعهد الدولي للدراسات الإيرانية- الرياض، 2025، ص113.

(3) علي رضا واخرون، المصدر السابق، ص24-25.

الإلهية في الحكم وحق الشعب في اختيار من يحكمه، ففي هذا السياق يرى التيار الاصلاحى ان مفهوم ولاية الفقيه هو ان يكون الحاكم منتخباً ووكيلاً عن الشعب، ويؤدي واجبات الولاية نيابة عن الشعب مراعيًا شروط الوكالة وواجباتها ويؤدي الشعب الدور المحوري في اختيار وتعيين ولي الامر، وفق المعايير الإسلامية، وهي في الوقت نفسه معايير فطرية وعقلية. ان ولاية الفقيه هي نتاج معاهدة بين طرفين (الشعب والولي الفقيه) يكون الايجاب من طرف الشعب والقبول من طرف الولي الفقيه، ويحق للشعب عزل الولي الفقيه عن طريق مجلس الخبراء اذا قصر في اداء واجبه، وفي هذا السياق يقول خاتمي الرئيس الإيراني الأسبق «ثمة في بلادنا ولا شك قراءات متعددة للإسلام ولدينا من يعتقد ان الشعب قاصر وغير مؤهل ليحكم نفسه بنفسه بل هو يحتاج إلى قيّم ووصي على سلوكه وليس الشعب هو من ينتخب هذا الوصي وانما يتم تعيينه من قبل جهات اخرى بل يمكن ان يقول هؤلاء ان الوصي هذا قد عُين من قبل الله كي يكون في وسعه بهذا المبرر ان يفعل بالأمة ما يشاء لكن هذا الفهم لا يمثل قراءة الإسلام التي اعتمدها الثورة الإسلامية لان ثمة وثيقة تمت المصادقة عليها من قبل الشعب والامام الخميني والمرشد الحالي، وهي تقول بصراحة ان الشعب يمتلك حق السيادة على مقدراته وعلى هذا الاساس يمكننا ان نعلن في عالم اليوم ان حكومتنا ونظامها الجمهوري يقومان على مطلب واردة شعبيين». ومما سلف يتضح ان مفهوم ولاية الفقيه هو وكالة سياسية تُمنح للفقيه لإدارة شؤون الأمة، وهذه هي الديمقراطية التي تمثل وتجسد حكومة الشعب على الشعب ولأجل الشعب كما يراها هذا الاتجاه⁽¹⁾.

ويرى المفكر الإيراني عبد الكريم شروس⁽²⁾ ان النظام الديمقراطي وسيلة وليس هدفاً، فالكمال البشري مرهون بمدى قربه من الله تعالى، وليس من الديمقراطية أو أي شيء آخر، واذا كنا نتحدث عن الديمقراطية فلإنها وسيلة لتعبئة المجال لطرح الافكار والدفاع العقلاني والحر عن العقيدة، ان جلّ الفرق بين الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية الدينية من وجهة

(1) سلطان محمد النعمي، المصدر السابق، ص184.

(2) عبدالكريم شروش: ولد حسين حاج فرج الله دباغ المعروف بعبد الكريم شروش في طهران عام 1945، وبعد ان اكمل دراسته الابتدائية أنهى المرحلة المتوسطة في اعدادية العلوي في مجال الرياضيات ثم حصل على شهادة الدكتوراه في مجال الصيدلة من جامعة طهران، وفي عام 1972 انتقل الى لندن ليدرس فلسفة التاريخ وبعد انتصار الثورة الإسلامية عام 1979 اصبح واحداً من اعضاء لجنة الثورة الثقافية، وبعد افتتاح الجامعات مارس التدريس فيها. ابرز نتاجاته العلمية فلسفة التاريخ وماهي الفلسفة وما هو التاريخ والعلم والايمان. للمزيد من التفاصيل ينظر: مجموعة مؤلفين، عبدالكريم شروش دراسة النظريات ونقدتها، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية: العتبة العباسية المقدسة، 2023، ص11-12.

نظر سروش هو ان الاولى قائمة على الحرية والميول ورغبات الاغلبية أما الديمقراطية الدينية فأنها قائمة على اساس الحرية الايمانية التي تتضمن حقوق البشر والحقوق الدينية، فالديمقراطية الدينية إذاً وسيلة لتفعيل دور المجتمع والمشاركة الشعبية، كما ان هناك رأي يقول ان هناك ديمقراطية دينية تكون النخبة الدينية هي المسيطرة لكنها في هذه الحالة لا يمكن ان يطلق عليها ديمقراطية ذلك لأنها وان كانت هذه النخبة تدعي خدمة الشعب فأنها لا محالة ستؤول في النهاية إلى خدمة مصالحها، لذا يتوجب ان يشارك في تلك النخبة التكنوقراط والمتخصصون واهل الخبرة ومختلف التخصصات الأخرى. ان هذا النوع من الديمقراطية هو ديمقراطية صورية تأتي من الشعب ولكنها بيد النخبة ولأجل النخبة التي توجه الشعب كيفما تشاء⁽¹⁾.

• حلقة كيان

تُعد (حلقة كيان) اشهر وأهم مركز دراسات لمنظري التيار الإصلاحية، وعراب هذه الحلقة المفكر عبد الكريم شروس وصاحب الدور الاكبر في ترجمة المفاهيم الحداثوية الجديدة ونقلها للفكر الإيراني، بعد الدمج والتنسيق بين الافكار الغربية الحديثة والفكر الإسلامي. وفي اواسط سنة 1991، شهدت الحلقة اتساعاً وانضم إليها افراداً جدد من مختلف انحاء إيران، كما شهدت انضمام مسؤولين من وزارة الثقافة والارشاد ووزارة الاستخبارات وشخصيات وطنية ودينية⁽²⁾. وبعد جملة من المباحثات الفكرية والسياسية تبلورت وتحولت من شكلها النظري لتصبح مشروعاً سياسياً، وعُرف عن أعضائها معرفتهم العميقة واطلاعهم على المفاهيم الحديثة للتنمية. ومن أبرز القضايا التي طالها البحث والنقاش قضية (الدين والديمقراطية)، وكان مفهوم المجتمع المدني باعتباره واحداً من حاجات المجتمع من أهم ما خرج من قلب هذه المناقشات والاجتماعات، ومن خلال بحث هذه القضايا التقى افرادهم السياسيون بالكامل بالمفهوم الكلاسيكي مع افراد اخرين هم بالكامل شخصيات اكااديمية وعلمية، وجرت بينهم نقاشات وحوارات أخذت شكلاً يُطلق عليه (مركز توليد الفكر)⁽³⁾.

لقد شهدت الجمهورية الإيرانية خلال العقد الاول من الالفية الثالثة متغيرات في

(1) سلطان محمد النعمي، المصدر السابق، ص 185.

(2) احمد سالم، الإصلاح الديني في إيران قراءة في ضوء ولاية المطلقة للفقهاء، العدد 16، مجلة الدراسات الإيرانية: الرياض، 2022، ص 30.

(3) فاطمة الصمادي، المصدر السابق، ص 156.

المعادلة السياسية برحيل زعيم الاصلاحيين الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي ووصول الرئيس ذو التوجهات المحافظة الذي يمثل تيار المتشددين في إيران أحمددي نجاد إلى سدة الحكم عام 2005، وقد وجد الجمهور الإيراني العادي أو ما سمي (الفقراء المتدينون) فيه الشخص القريب من الشعب والذي يمكن ان يلبي حاجاتهم المباشرة بعد ان نجح في معالجة ازمة المواصلات في طهران وتقديم القروض الميسرة للفقراء، وارتباطاً بما سبق جاء نجاد برؤية سياسية مغايرة لفلسفة الاصلاحيين بنهج متشدد حيال التيارات والتكتلات السياسية الاخرى في المجتمع الإيراني، بالإضافة إلى اطلاق بعض المواقف العامة التي تدعو للتشدد في المفاوضات مع الغرب بالنسبة إلى الملف النووي، وكذلك حول العلاقات مع الولايات المتحدة، ونتيجة لسياساته الداخلية اندلع نزاع سياسي بين تيار المحافظين والاصلاحيين أدى في النهاية إلى ولادة تحالف سياسي قوي سُمي (جبهة التغيير) لمواجهة تيار الرئيس احمددي نجاد، وذلك من معارضيه (محافظين واصلاحيين)، بمن فيهم هاشمي رفسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام آنذاك واكبر ناطق نوري رئيس مجلس الشورى الأسبق، وقد سمى الاعلام المسير للسلطة تلك الثنائية باصطفاف دُعاة «الانصياع والخضوع» امام جبهة الممانعة والمقاومة⁽¹⁾.

قدّم التيار الاصلاحى رؤية مغايرة في التعامل مع مختلف القضايا والتي تستند إلى بناء مؤسسات الدولة وسلطة القانون والتعاطي بدبلوماسية مع المجتمع الدولي والرجوع إلى طاولة المفاوضات في الملف النووي، فضلاً عن المنظور الداخلي كالحرية السياسية والحيوية الاجتماعية والتنمية المتوازنة والمشاركة العامة، وبخاصة مشاركة الاقليات والقوميات، ويتوافق في المنظور الخارجي مع استراتيجية التنمية الاقليمية وربط العلاقات الاقتصادية والسياسية مع القوى الاقليمية والدولية كافة على شكل اتفاقيات شراكة مزدوجة أو متعددة الاطراف⁽²⁾.

(1) مجموعة باحثين، حركات الاحتجاجية وازمات النظام السياسي في إيران، مركز الخليج العربي للدراسات

الإيرانية: ابو ظبي، 2018، ص14.

(2) محمد رضا فرطوسي، المصدر السابق، ص97.

ثانياً: الملف النووي الإيراني بين التيار المحافظ والاصلاحي

أدت هذه التيارات السياسية في إيران دوراً مهماً في تشكيل السلوك السياسي الخارجي الإيراني وفي عملية اتخاذ القرارات بشأن سياستها الخارجية، خاصة فيما يتعلق بالأمن القومي الذي هو بمثابة توجه ينطلق من الأعلى نحو القاعدة، وهذا بدوره انعكس على البرنامج النووي الإيراني، وتكشف ديناميكيات النقاش حول الأمن القومي في إيران عن كيفية ردّ مراكز القوة المختلفة في إيران على الأفكار الرئيسية بشأن الأمن القومي، حيث يوجد مستوى ما من التوافق ومجالات للتغيير والاستمرارية ما يؤدي إلى الخروج بسياسات توافقية حول البرنامج النووي الإيراني، ويعد فهم المجالات التي يتوصل فيها النظام إلى التوافق وتلك التي تشهد توتراً أمراً مهماً لتطوير سياسات واقعية بما يتعلق بالملف النووي ولضمان المشاركة الناجحة في أية مفاوضات مستقبلية⁽¹⁾ والتي يشرف عليها المرشد الأعلى ويتحكم بدinاميات الفصائل المحلية وبالنقاشات السياسية، وهنا التحكم لا بقريئة التسلط بل يكون الحَكَم الذي يفصل وينسق بين تلك التيارات، وبالتالي صنع السياسات التوافقية. وتتألف الفصائل في إيران من كتلتان سياسية مرنة تشمل أفراداً نافذين وعلاقات ومراكز سلطة تتفق على الآراء السائدة والميول السياسية والرؤى الخاصة بالجمهورية الإسلامية. إن طبيعة النظام السياسي الإيراني المنقسمة بين الشيوقراطية والنظام الجمهوري من جهة ونفوذ الشبكات غير الرسمية من جهة أخرى تؤدي إلى نظام متنوع لصنع القرار ويشكّل أرضاً خصبة للتنافس الشديد والعنيف أحياناً على السلطة والنفوذ بين التيارات⁽²⁾.

إن من أهم الملفات التي أحدثت نقاشاً وجدلاً بين التيارات السياسية الإيرانية هي العلاقة مع الولايات المتحدة وانعكاسها على المفاوضات النووية التي تجعل التيارات الفكرية في مواجهة فيما بينها، خاصة إن أعضاء من تلك التيارات الفكرية ينظرون إلى الولايات المتحدة بقدر كبير من التشكيك وانعدام الثقة وخاصة التيارات المحافظة التي تسعى إلى تطوير البرنامج النووي بوصفه حقاً مشروعاً لإيران بامتلاك الطاقة النووية، وهذا لا يعني إن أعضاء النخبة السياسية جميعهم يعتقدون أنه قد يكون من مصلحة بلدهم الفضلى عدم استئناف العلاقات مع الولايات المتحدة بل يعترض النظام ككل على التطبيع بسبب الحدود التي رسمها المرشد الأعلى⁽³⁾.

(1) اريان م. تابا تباي، المصدر السابق، ص 1.

(2) علي رضا وآخرون، المصدر السابق، ص 3.

(3) المصدر نفسه، ص 4.

ان التيارات السياسية في إيران تقرّ إلى حد كبير انها مهددة من قبل الولايات المتحدة إلا ان طبيعة التهديد وخطورته يشكلان موضوع نقاش حاد داخل تلك التيارات، فينظر التيار المحافظ إلى الولايات المتحدة بمزيد من عدم الثقة وعلى انها مصدر لانعدام الأمن الاستقرار في المنطقة وانهم أيضاً لا يعدون المفاوضات معها طريقة مجدية للتخفيف من التوترات ولتسوية النزاعات، فبالنسبة إلى هذه المجموعة لا يمكن الوثوق بالولايات المتحدة⁽¹⁾، لكن التيار المحافظ البراغماتي كانت له رؤية اخرى بالتعامل مع الولايات المتحدة، وهنا نتوقف عند التصريحات التي صدرت عن هاشمي رفسنجاني الذي يمثل التيار المحافظ البراغماتي، ففي اجابة عن سؤال بخصوص العلاقة مع الولايات المتحدة يقول مستعيراً عبارة عن ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطاني الأسبق «بالنسبة الينا لا يوجد عدو دائم أو صديق دائم الدائم لدينا هو مصالحنا الوطنية» وقول رفسنجاني في المقابلة التي نشرتها فصلية الدراسات الدولية انه قام في السنوات الاخيرة من حياة السيد الخميني بمخاطبته من خلال رسالة خطية طرح خلالها سبعة موضوعات نصحه بوجود حلها بحياته لأنها بغير ذلك ستتحول إلى معضلة مزمنة، وكان في مقدمة هذه القضايا العلاقة مع الولايات المتحدة، ويعتقد رفسنجاني ان هذا الشكل من العلاقة لا يمكن ان يستمر، فالولايات المتحدة هي القوة الاولى في العالم، وما دامت دول مثل الصين وروسيا لها علاقات معها فلماذا لا يكون لإيران كذلك. وتأتي تصريحات رفسنجاني في الوقت الذي سادت فيه حالة من النقاش العام في إيران، ترمي إلى القبول بالحوار مع الولايات المتحدة بمعنى المفاوضات لا الاستسلام للإدارة الامريكية، واذا كانت فكرة الولاء والبراء المستمد من القرآن الكريم هي التي حكمت جزءا كبيرا من التوجه الإيراني نحو العلاقات مع واشنطن فالآراء المرحبة بالتفاوض اليوم تقول ان الإسلام لم يأمرنا بقطع العلاقات مع من يختلفون عنا بالعقيدة⁽²⁾.

لذلك تثير الولايات المتحدة، نظراً إلى أهميتها، جدلاً في السياسة الخارجية الإيرانية وفي مراكز القوة للتيارات السياسية الرئيسية وفي عملية اتخاذ القرارات خاصة بشأن الملف النووي الإيراني⁽³⁾. وفي هذا السياق فإنّ هناك اعتبارات عدة تتحكم في العلاقات

(1) اريان م. تاباتاباي، المصدر السابق، ص12.

(2) فاطمة الصمادي، الاتفاق النووي الإيراني الحاجة والمصلحة وتحول الخطاب، العدد 6، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية: قطر، 2014، ص47.

(3) اريان م. تاباتاباي، المصدر السابق، ص3.

الإيرانية الأمريكية، الاول هو مدى قدرة الطرفين على تنحية الميراث السلبي للعلاقة بينهما أو ما يمكن ان يُطلق عليه وطأة التاريخ على هذه العلاقة، فعلى سبيل المثال لا ينسى الإيرانيون دور امريكا في الاطاحة بحكومة محمد مصدق في عام 1953. والثاني هو موقف المتشددين على الجانب الأمريكي، فإنّ التيار المحافظ يرفض أو يتحفظ على العلاقة مع الولايات المتحدة، ويقف في مقدمته المرشد الاعلى علي خامنئي الذي يشير تحليل خطابه منذ ان كان رئيساً للجمهورية إلى انه لم يتحدث عن الولايات المتحدة إلا بالنقد، وهذا امتداد لموقف الامام الخميني الذي وصف أي علاقة بين الولايات المتحدة وإيران بانها ستكون مثل العلاقة بين (الذئب والحمل) على الرغم من انه قد نُقل عن حسين موسويان العضو السابق في الفريق الإيراني بشأن المفاوضات النووية قوله ان رئيس الجمهورية الإيراني حسن روحاني قد حصل على تفويض من المرشد الاعلى للدخول في مفاوضات مباشرة مع الولايات المتحدة واستخدم المرشد نفسه في عام 2014 مصطلح (الدبلوماسية المرنة الشجاعة)، ودعا الحرس الثوري ذو التوجه المتشدد في مجال السياسة الخارجية خصوصاً في ما يتعلق بالعلاقة مع الولايات المتحدة إلى عدم التدخل في السياسة، لكن المرشد اعترض على بعض نشاطات روحاني خلال حضوره اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة وعدّها غير مناسبة. وفي هذا السياق فقد قوبل روحاني بعد عودته من نيويورك باعتراضات من قبل المتشددين بسبب نهجه في التعامل مع الولايات المتحدة، وقال قائد الحرس الثوري محمد علي جعفر ان اتصال روحاني - اوباما سابقاً لأوانه وعدّ بعضهم ان تفادي روحاني للقاء المباشر مع اوباما في نيويورك كان سببه الخوف من ردة فعل تيار المحافظين المتشددين في إيران⁽¹⁾.

سعى الرئيس روحاني والذي يمثل التيار الاصلاحى المعتدل إلى بناء روابط مع الغرب والتوفيق بين المقاربتين، مما يعكس وجهات نظر تلك التيارات التي يمثلها، حيث يتطلع الاصلاحيون إلى اصلاح العلاقات مع الغرب وتحقيق التوازن، في حين يرفض المحافظون هذا النهج ويركزون بدلاً عن ذلك على تأسيس علاقات مع الشرق، فاضطر روحاني إلى إعادة تطوير العلاقات الخارجية بالتحول باتجاه روسيا والصين بعد الفشل الغربي المتصور في الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي⁽²⁾، لقد قال الرئيس حسن روحاني في كلمته خلال مشاركته في قمتي شنغهاي وبركس عام 2015 ان هذه المنطقة

(1) شحاتة محمد ناصر، المصدر السابق، ص18.

(2) المصدر نفسه، ص21.

من العالم لم تكن شرقاً ولا غرباً بل كانت دائماً جسراً بين الشرق والغرب ونحن في وسط الشرق والغرب نحن لا نهرب من الشرق ولا من الغرب. ويمكن اعتبار هذه النقطة انطلاق لفهم سياسة إيران الخارجية بعد خروجها من العزلة وتثبيت مكانتها الإقليمية وتصحيح صورتها في الأذهان من خلال الاتفاق النووي الذي ارادته ان يتضمن الاعتراف بشرعيتها،⁽¹⁾

لذلك هناك تيارات متعددة يتداخل بعضها مع البعض الآخر، فعلى سبيل المثال وبحسب ما تمت مناقشته سابقاً يجادل المعتدلون والاصلاحيون بانه يتوجب على بلدهم تجاوز العزلة الدولية وتحسين علاقاته بالغرب لاسيما اوروبا وبدرجة اقل مع الولايات المتحدة، ومن الجانب الاخر يميل المحافظون إلى تأييد المزيد من الاعتماد على الذات، ويدفع عديدون باتجاه اقتصاد اكثر توجهاً نحو الداخل وهو مفهوم تم اضاء الطابع الرسمي عليه، وتضمينه في سياسات البلد الاقتصادية تحت شعار «اقتصاد المقاومة»، والذي يهدف بشكل اساس إلى بناء اقتصاد مرن يستطيع مقاومة تأثير العقوبات⁽²⁾. لكن التيار الاصلاحى والذي مثله الرئيس روحاني قد قضى سنوات طويلة في ادارة الملفات الأمنية بوصفه اميناً عاماً للمجلس الاعلى القومي الإيراني وهو يحاول استخدام هذه التجربة لتبديد مخاوف بلاده العميقة، وأكد بصراحة منذ توليه الرئاسة على اولوية الخروج من دوامة ما سماه (إيرانوفوبيا) وبدء عملية التفاوض والتعاطي الجاد مع المجتمع الدولي في الملف النووي، وهو لا ينسى ان يؤكد على مستلزمات الاتفاق وانعكاساتها على السلوك الإيراني، وقد أثار الرئيس روحاني استياء التيار المحافظ بأفكاره هذه التي يحاول من خلالها خلق اجواء من الشفافية إلى جانب التأكيد على استمرار نهج التغيير مما يضع الاطراف المعارضة دولياً وداخلياً في موقف حرج امام الرأي العام⁽³⁾.

ان آلية اتخاذ القرار قيّداً قدرة روحاني أو أي رئيس إيراني آخر على التأثير في قرار السياسة الخارجية، وفي هذا السياق يذهب احد الآراء إلى القول ان القرارات الرئيسية في السياسة الخارجية تُتخذ من قبل مجموعة صغيرة من كبار المسؤولين، يُقال انها بمعزل عن التحولات الانتخابية والتبدلات التي تجري في الهيكليات المؤسساتية الرسمية، ويدعم هذا الرأي التصريح الذي ادلى به أحمددي نجاد، ابان الحملة الانتخابية

(1) نقلاً عن: محمد رضا فرطوسي، المصدر السابق، ص.3.

(2) اريان م. تاباتاباي، المصدر السابق، ص.21.

(3) محمد رضا فرطوسي، المصدر السابق، ص.4.

الرئاسية عام 2013 والذي قال فيه، رداً على الانتقادات التي وُجّهت إلى ادارته حول ملف الازمة النووية مع الغرب، ان هذا الملف لم يكن من صلاحياته، ولم يكن صاحب القرار فيه، فضلاً عما سبق فإنّ هامش التأثير الذي تمارسه القوى والتيارات المختلفة داخل دائرة صنع القرار الإيراني لا يخرج عن اطار هيمنة المرشد الاعلى، ويختلف من قضية إلى أخرى، ففي القضايا العسكرية يتصاعد دور الحرس الثوري، وفي القضية النووية يبرز دور المجلس الاعلى للأمن القومي الذي أوكلت إليه ادارتها، وفي القضايا الاقتصادية تزيد أهمية دور رئيس الجمهورية، مثل الاقتراض من الخارج الذي اتخذه رفسنجاني بعد حرب الخليج الثانية لمواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة، برغم تعارضه مع الدستور والاعتراضات عليه من قبل القوى والتيارات الإيرانية المختلفة⁽¹⁾. إن هذا الجدل بين التيارات السياسية ومركز القوة داخل النظام الإيراني قد انعكس على آلية التعامل مع الملف النووي الإيراني وخاصة المداولات التي تجري في المجلس الاعلى للأمن القومي، وقد برز مثل هذه الجدل خلال المحادثات النووية التي جرت بين عامي 2012-2015 بين إيران والدول الغربية، والتي انتجت في نهاية المطاف خطة العمل الشاملة المشتركة، فقد وافق في البداية المرشد علي خامنئي على المفاوضات وحدد الخطوط التي شكلت الملامح التي قد تكون مقبولة. ومع استمرار المحادثات اشتد الصراع الداخلي بين التيارات السياسية، مما دفع به إلى اتخاذ موقف علني وواضح والاعلان عن دعم المفاوضات لحمايتهم من الخصوم⁽²⁾.

ان تلك المواقف المتباينة بين مختلف مؤسسات النظام السياسي الإيراني هي نتاج تنوع الرؤى الداخلية والتيارات السياسية داخل إيران وتنعكس تعدد المواقف، لذلك نجد إن السلوك السياسي الخارجي ازاء قضية معنية متباين، وهذا ما انعكس بدوره على الملف النووي الإيراني، إلا ان المجلس الاعلى للأمن القومي مصمم لتبسيط هذه العملية وإيضفاء الطابع الرسمي عليها إلى حد ما، ومساعدة المرشد الاعلى على صياغة الخطوط الحمراء الخاصة بالأمن القومي والسياسية الخارجية، من خلال عرض مداولاته وتبسيط الضوء على مجالات التوافق. وعلى الرغم من ان مداولات المجلس الاعلى للأمن القومي

(1) شحاته محمد ناصر، السياسية الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني حدود التأثير واهم الملامح، دراسات استراتيجية، العدد 191، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: أبو ظبي، 2014، ص 53.

(2) فاطمة صمادي، الاتفاق النووي الإيراني الحاجة والمصلحة وتحول الخطاب، المصدر السابق، ص 47.

تدور خلف الابواب المغلقة لكن بعض مراكز القوى وافراد متعددون يُخرجون عناصر من هذه المداولات إلى المجال العام عادة، وبعد اتاحة الفرصة لمشاركة الفصائل المختلفة يحدد المرشد الاعلى الحدود التي يمكن ان يجري الخطاب الوطني ضمنها، ويبقى هو صانع القرارات الاكثر أهمية لأنه يملك سلطة حق النقض (الفيتو) فيما يتعلق بالقرارات الاخرى جميعا، وهذا ما انعكس على الملف النووي الإيراني خلال صياغة المرشد الاعلى حدود التفاوض على ملف إيران النووي عام 2015 لرسم الخطوط الحمراء التي شكلت الضوابط للمفاوضات⁽¹⁾.

وفي عام 2015 وقّعت إيران اتفاقاً نووياً صادق عليه مجلس الأمن بقرار (2231) والذي سُمي باتفاق (5+1) حدد بموجبه قيوداً على تخصيب اليورانيوم بحيث لا تتجاوز نسبة (3,76) وعلى الكمية المخزونة منه (300 كغم)، وذلك مقابل رفع العقوبات، ودخل الاتفاق حيز التنفيذ عام 2016 لكن الرئيس الامريكى ترامب انسحب منه عام 2018، محتجاً بأنه لا يشمل برنامج الصواريخ الباليستية ولا دعم إيران للجماعات المسلحة، ليعيد فرض عقوبات قاسية على إيران، فضلاً عن تصنيف الحرس الثوري كمنظمة ارهابية في عام 2019.⁽²⁾

ومن المرجح أن تؤدي التيارات السياسية الإيرانية المتناحرة والتي تملك كل واحدة منها تفضيلات في السياسات خاصة بها، دوراً هاماً في القابلية المستقبلية لتطبيق خطة العمل المشتركة (JCPOA)، فالمرشد الاعلى هو صاحب القرار النهائي لكنه لا يستطيع بمفرده املاء سياسات إيران الخارجية، فقد اضطر لترأس اجتماع بين التيارات الإيرانية والهيئات الصانعة للقرارات التي تتكون من شبكات رسمية من افراد يتشاطرون رؤية مشتركة أو مختلفة للعالم، مبنية على مجموعة معقدة من الروابط السياسية والاقتصادية والعسكرية⁽³⁾. وأكد المرشد الأعلى على ان مصلحة النظام هي البوصلة التي تحكم تفاعل التيارات السياسية في إيران، وكانت السبب الأبرز بقبول التفاوض مع الولايات المتحدة بعد ان كان يصف التصريحات الامريكية والمتضمنة الرغبة في التفاوض بانها لا تعدو ان تكون خدعة، وغابت عن احاديث مرشد الثورة مسحة السخرية من اعتقاد البعض ان التفاوض سيزيل العداء، لكن خامنئي لم ينف قيام علاقات قطعية وإنما أبقى الباب مفتوحاً، جاعلاً المسألة محكومة بمصلحة إيران⁽⁴⁾.

(1) المصدر نفسه، ص 48.

(2) يوسف كامل خطاب، المصدر السابق، ص 5.

(3) علي رضا نادر وآخرون، المصدر السابق، ص 2.

(4) فاطمة الصمادي، المصدر السابق، ص 48.

لذلك نظرت حكومة الرئيس السابق حسن روحاني للاتفاق النووي من ثلاثة محاور رئيسية هي⁽¹⁾:

أولاً: يعتبر روحاني تقنين المنافسة بين التيارات السياسية في إيران وتثبيت قواعدها أمراً ضرورياً لمنع رجحان هذه المنافسة على المصلحة القومية وخاصة في ما يتعلق بالملف النووي. ثانياً: قضى روحاني سنوات طويلة في ادارة الملفات الأمنية بوصفه أميناً عاماً للمجلس الاعلى للأمن القومي الإيراني، وهو المسؤول عن الملف النووي، وحاول استخدام هذه التجربة لتبديد مخاوف بلاده العميقة تجاه الغرب والبدء بعملية التفاوض والتعاطي الجاد مع المجتمع الدولي في الملف النووي الإيراني، كما يؤكد على مستلزمات الاتفاق وانعكاسات ذلك على السلوك الإيراني، وقد اثار ذلك استياء التيار المحافظ.

ثالثاً: حاول روحاني من خلال المفاوضات النووية استخدام نتائج هذه المفاوضات في الاقتصاد لكن هذه النتائج ارتبطت بمدى قدرته على التفاوض على اقتناع التيارات السياسية في إيران ببرنامج تنموي للحصول على اجماع يشابه الاجماع على ادارة ملف إيران النووي.

إن تطور المفاوضات في ملف إيران النووي اعطى دور المتميز للمرشد في الخريطة السياسية وفي ادارة الصراعات، كما أعادت هذه التطورات مكانته بين التيارات السياسية بوصفه حكماً، وقد اعترف الاصلاحيون بان اقتناع القوى المحافظة لتقديم تنازلات في الملف النووي لم يكن ممكناً لولا موقف المرشد الواضح ازاء المفاوضات والذي بدأ بطرح استراتيجية اسمها «مرونة الشجعان» انتهى بدعم المفاوضين، ومن منطلق عدم قناعته بنوايا الولايات المتحدة وعبر عن قلقه ازاء سياساتها، كما أطلق تحذيره في حال تغيير موقف الطرف الآخر من الاتفاق وطمأنت هذه المواقف بدورها التيارات السياسية المحافظة غير المقتنعة بجدوى الاتفاق أو نجاحه. هذا الجدل بين تلك التيارات ودوائر اتخاذ القرارات الإيرانية، فعلى سبيل المثال أدت ولاية أحمددي نجاد إلى عزلة دولية كبرى لكنها انتهت في نهاية المطاف بمشاركة إيران والولايات المتحدة في المحادثات النووية والتي جرت بعضٌ منها في السر والبعض الآخر بشكل أكثر علنية، وعلى الرغم من مشاركة الطرفين في المفاوضات فلم يكن الطرف الإيراني متقدماً إلى هذا الحد إلى حين انتخاب روحاني، وفي حين كان وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف يعقد اجتماعات ثنائية مع

(1) محمد رضا فرطوسي، المصدر السابق، ص 95.

نظريه الامريكى وزير الخارجية آنذاك جون كيري خلال المحادثات النووية، كان التيار المحافظ يستنكر «ضعفه» ويتخذ اعضاؤه خطوات لتقويض المفاوضات ولإظهار قوتهم الخاصة⁽¹⁾.

حقق النظام السياسى الإيراني إجماعاً بشأن ضرورة خطة العمل المشتركة الشاملة ولكن هذا النظام ظل منقسماً بعمق في ما يتعلق بعدد من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وخاصة ان التيار الاصلاحى سعى إلى تطبيع العلاقات مع القوى العالمية، وتنفيذ بعض الاصلاحات الداخلية، بينما بقى المرشد والتيار المحافظ ملتزمون بالمبادئ الثورية وبوضع ما يلزم لإدامة امساكلهم بالسلطة. قد تكون خطة عمل المشتركة الشاملة تشكل اتفاقاً لحظر الانتشار النووي ولكنها مرتبطة في الجوهر بالصراع الداخلى بين رؤيتين متنافستين داخل إيران⁽²⁾.

إن تطورات الملف النووي الإيراني أظهرت التيار الإصلاحي قوةً لا يُستهان بها، وان استراتيجية «مرونة الشجعان» بيّنت إمكانية المقاومة على المدى الاستراتيجى، ولعل أهم ما حققته المرونة التكتيكية انها ادخلت مفهوم تخصيص اليورانيوم في ادبيات التخاطب والحوار مع الولايات المتحدة الاميركية فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، وهذا يعنى ان التخصيب سيكون جزءاً مهماً في الاتفاق النهائي الذي يضمن حصول إيران على برنامج نووى سلمى، كما حفظ الاتفاق لإيران حق التطور العلمى والبحثى في المجال النووى، ولا يمكن التقليل من هذا الانجاز الإيراني بخاصة على المدى البعيد، فعند مراجعة التصريحات الاميركية نجد ان الادارة الاميركية لم تكن تقبل بان يكون التخصيب جزءاً من البرنامج النووي الإيراني⁽³⁾.

وفي سياق تطورات الملف إيران النووى فإنَّ المحادثات التي بدأت جولتها الاولى والثالثة في العاصمة العُمانية مسقط يومى 12 - 26 نيسان (ابريل) 2025 والثانية في السفارة العُمانية في روما يوم 19 نيسان (ابريل) في العام نفسه، رسم معظم ملامحها التيار المحافظ وهو الذي وضع شروط إيران للدخول إلى المفاوضات وعقد الاتفاق النووى⁽⁴⁾، وكالاتي:

(1) اريان م. تاباتاى، المصدر السابق، ص 13-14.

(2) علي رضا نادر وآخرون، التحديات الإيرانية الداخلية...، المصدر السابق، ص 1.

(3) فاطمة الصمادى، الاتفاق النووى الإيراني الحاجة والمصلحة، العدد 6 مجلة سياسات عربية: قطر 2014، ص 47.

(4) يوسف كامل خطاب، المصدر السابق، ص 17.

أولاً: أن تكون المحادثات (غير مباشرة)، وهذا ما صرح به وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي بالقول «نظراً للعقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة، بالإضافة إلى سياسة الضغط ضدنا فلا يمكننا اجراء مفاوضات مباشرة معهم لكن طريق الدبلوماسية يبقى مفتوحا والمفاوضات غير المباشرة ليست صعبة أو مفاجئة ومن الممكن التوصل إلى اتفاقات من خلالها».

ثانياً: ان تقتصر على الملف النووي، أي يجب ان لا تتطرق المفاوضات إلى البرنامج الصاروخي الذي تعدّه إيران حقاً دفاعياً ليس لأحد ان يعترض عليه أو يناقشه، ولذلك فإنها لن تقدّم تنازلات اخرى بخصوصه تتجاوز تلك المتفق عليها في عام 2015 والتي تشير إلى ان إيران ستمتنع عن صنع صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية كبادرة حسن نية فقط، أما القدرات الدفاعية الإيرانية فهي غير قابلة للتفاوض.

ثالثاً: ألا يكون هدفها انهاء البرنامج النووي الإيراني، وذلك من خلال تجنب تقديم أي أطر أو مطالب مبالغ بها أو جشعة حسب الوصف الإيراني، كتلك التي تطالب بتفكيك البرنامج النووي برمته.

رابعاً: امتناع الوفد الامريكي عن استخدام لغة التهديد، ففي نيسان (ابريل) 2025 نقلت وكالة الاعلام الإيرانية (تسنيم) عن بعض المصادر الإيرانية ضرورة امتناع الوفد الامريكي عن استخدام لغة التهديد والوعيد وتجنب تقديم مطالب تعجيزية بشأن البرنامج النووي، فإيران لن تقبل بأي حال من الاحوال لغة التهديد.

ان تلك التيارات السياسية في إيران وطريقة تكوينها ومرتكزاتها الفكرية أثرت على طريقة التعاطي مع الولايات المتحدة وطبيعة العلاقة معها وبالتالي على مجرى المفاوضات النووية، التي اختلفت في الآليات وتعدد الادوار بين تلك التيارات والتي رسمت استراتيجيات مهمة في التفاوض، لكن فشل المحادثات واللجوء إلى الخيار العسكري من قبل الولايات المتحدة والكيان الصهيوني لمواقع المنشآت النووية الإيرانية في حزيران (يونيو) 2025 جعل الباب مفتوحاً حول ما يمكن التنبؤ به المستقبل بشأن البرنامج النووي وطريقة تعامل تلك التيارات معه خاصة بعد الحرب الاخيرة.

الخلاصة

ان عملية اتخاذ القرار الإيراني تمرّ في مخاض عسير بين التيارات السياسية والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية المهيمنة على المشهد الفكري في البلاد، وتتنافس الاطراف السياسية وغيرها على النفوذ وتشكيل النتائج في السياسات العامة وحشد الراي العام والسيطرة عليه لدعم مواقفها والضغط على خصومها للقبول بما ترغب به، مع بقاء المرشد الأعلى مشرفاً وموجهاً للمداولات والتوازنات بين تلك التيارات.

ومع ان النظام إيران ليس ديمقراطياً، الا انه يملك بعض مقوماتها، بما فيها الاعتماد على العمليات الانتخابية لإشغال المناصب في الجهازين التنفيذي والتشريعي، وتساعد الانتخابات النظام في الحصول على تأييد من قبل الجمهور العام وشرعته في الداخل والخارج، ومن هذا المنطلق فإن الراي العام مهم في إيران، ويساعد في تشكيل السياسات إلى حد ما، فضلاً عن أهمية النقاشات في صياغة السياسة الخارجية الإيرانية ومدى تعاطيها مع مختلف القضايا وأبرزها الملف النووي الإيراني، لذلك يتمتع النظام الإيراني بدينامكية رتيبة، تبدو اوضح ما تكون على مستوى المواقف المعلنة. وفي هذا السياق فإن المصطلحات الدارجة في وصف القوى والتيارات السياسية المختلفة كوضع اليمين مقابل اليسار أو التشدد مقابل الاعتدال أو الليبرالية مقابل المحافظة أو الراديكالية تفقد كثيراً من مدلولاتها عند تنزيلها على الواقع الإيراني، سواء بحكم هذا التغير المستمر في المواقف أو بحكم التداخل في ما بينها.

المصادر

أولاً: الكتب العربية والمعربة

- 1- اريان م. تاباتاباي، النقاش حول الأمن القومي في إيران التداعيات على المفاوضات الامريكية - الإيرانية المستقبلية، (الولايات المتحدة - مؤسسة راند)، 2016.
- 2- امال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906-1979، ط1 (عالم المعرفة - الكويت) 1999.
- 3- سعد برزين، التيارات السياسية في إيران 1981-1997، ترجمة علاء الرضائي، مركز الامارات للدراسات، العدد 32، 2000، ص 67.
- 4- سلطان محمد النعيمي، الفكر السياسي الإيراني (جذوره، روافده، اثره) دراسة تحليلية في ضوء المصادر الفارسية، ط2 (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية - ابو ظبي) 2010
- 5- شاکر كسراي، إيران الاحزاب والشخصيات السياسية، رياض الريس للنشر، 2014.
- 6- فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في إيران، ط1، (المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية - قطر) 2012.
- 7- فهمي هويدي، إيران من الداخل، ط 4، (مركز الاهرام للترجمة والنشر- القاهرة)، 1991
- 8- كينث كاتزمان، الحرس الثوري الإيراني نشأته وتكوينه ودوره، ط1 (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية - ابو ظبي) 1998.
- 9- مجموعة مؤلفين، عبد الكريم سروش دراسة النظريات ونقدها، ط1 (المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية - العتبة العباسية المقدسة)، 2023.
- 10- شحاته محمد ناصر، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد 9- الرئيس حسن روحاني حدود التأثير وأهم الملامح، دراسات استراتيجية، العدد 191 (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية - ابو ظبي)، 2014.

- 11- محمد جواد لاريجاني، ترجمة نبيل علي العتوم، مقولات في الاستراتيجية الوطنية (شرح نظرية ام القرى)، ط1 (لندن- مركز العصر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية) 2013.
- 12- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية، ط2 (مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت) 2002.

ثانياً: البحوث والدراسات المنشورة

- 1- احمد سالم، الاصلاح الديني في إيران قراءة في ضوء ولاية المطلقة للفقيه، العدد16 (مجلة الدراسات الإيرانية _ الرياض) 2022.
- 2- الياس ميسوم، التيارات السياسية في إيران المحافظون والاصلاحيون، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية، العدد 8 (جامعة محمد بن احمد - الجزائر) 2018.
- 3- فاطمة بدران، فلسفة الحداثة في إيران المعاصرة وانعكاسها السياسي، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد21 (المعهد الدولي للدراسات الإيرانية- الرياض) 2025.
- 4- فاطمة الصمادي، الاتفاق النووي الإيراني الحاجة والمصلحة وتحول الخطاب، العدد6 (المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية - قطر) 2014.
- 5- علي رضا نادر واخرون، المرشد الاعلى المقبل الخلافة في جمهورية إيران الإسلامية، (الولايات المتحدة -مؤسسة راند) 2011.
- 6- علي رضا نادر واخرون، التحديات الداخلية امام خطة العمل المشتركة الشاملة، منظور تحليلي(مؤسسة راند -الولايات المتحدة)، 2017.
- 7- يوسف كامل الخطيب، النووي الإيراني بدايته، ازماته، مآلاته، (ابو ظبي - مركز الخليج للأبحاث)، 2025.
- 8- وداد جابر غازي، النظام السياسي الإيراني بين التيار الاصلاحى والتيار المحافظ (1988- 2006)، مجلة مداد الآداب، العدد 24، (الجامعة العراقية -بغداد) 2021

الفصل الرابع

السيناريوهات المستقبلية للمفاوضات الأمريكية الإيرانية بشأن البرنامج النووي الإيراني

رؤية جيوبوليتيكية استشرافية

أ.د. فهد مزبان خزار⁽¹⁾

تمهيد:

تُعد العلاقات الأمريكية الإيرانية، لا سيما فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، من أكثر القضايا الجيوبوليتيكية تعقيداً وحساسية في المشهد الدولي المعاصر. لقد شهدت هذه العلاقات تقلبات حادة على مرّ العقود، وتصاعدت حدة التوتر بشكل خاص خلال فترة ولاية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الأولى، فبعد سنوات من المفاوضات التي أفضت إلى توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) عام 2015، والتي هدفت إلى تقييد البرنامج النووي الإيراني مقابل رفع العقوبات الدولية، جاء قرار إدارة ترامب بالانسحاب الأحادي من هذا الاتفاق في عام 2018 ليغير مسار هذه العلاقات بشكل جذري، وتبنت إدارة ترامب سياسة «الضغوط القصوى»، التي فرضت عقوبات اقتصادية مكثفة على إيران بهدف إجبارها على التخلي عن برنامجها النووي وتغيير سلوكها الإقليمي. هذه السياسة، على الرغم من تأثيرها الاقتصادي الكبير على إيران، لم تحقق أهدافها المعلنة بشكل كامل، بل أدت إلى تصعيد التوترات وزيادة المخاطر في المنطقة. في ظل هذه الخلفية المعقدة، يصبح استشراف السيناريوهات المستقبلية للمفاوضات الأمريكية الإيرانية إزاء البرنامج النووي الإيراني في عهد ترامب، وما قد يترتب عليها من تداعيات جيوبوليتيكية، أمراً بالغ الأهمية لفهم ديناميكيات الصراع في الشرق الأوسط وتأثيره على الأمن الإقليمي والدولي.

(1) جامعة البصرة-كلية التربية للبنات

تتمثل إشكالية دراسة هذا الفصل في السؤال الرئيس: كيف يمكن قراءة السيناريوهات المستقبلية للمفاوضات الأمريكية-الإيرانية حول البرنامج النووي في عهد ترامب من منظور جيوبوليتيكي استشرافي؟

ومن هذا السؤال الرئيس، يمكن صياغة الأسئلة الثانوية التالية:

- 1- كيف أثر انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي عام 2018 على طبيعة العلاقات الإيرانية الأمريكية؟ وعلى مسار المفاوضات بين الدولتين ومخرجاتها؟
- 2- ما هي الاستراتيجيات التي اتبعتها الولايات المتحدة للتعامل مع البرنامج النووي الإيراني خلال هذه الفترة؟
- 3- كيف يمكن أن تؤثر التغيرات السياسية المحلية والاقليمية والدولية على مسار المفاوضات المستقبلية؟

يفترض الفصل هذا أن السيناريوهات المستقبلية للمفاوضات الأمريكية-الإيرانية في عهد ترامب كانت محكومة بحسابات جيوبوليتيكية صراعية، حيث أدت سياسة «الضغط الأقصى» إلى تعقيد التفاوض عبر تفعيل أدوات القوة الاقتصادية والعسكرية، بينما استخدمت إيران استراتيجية «المقاومة والتمدد» لتعويض الخسائر عبر التحالفات الإقليمية. وبالتالي، فإن السيناريوهات المستقبلية للمفاوضات ستظل محكومة بديناميكية التوتر المستمر، أو التوصل إلى تفاهات مرحلية ومؤقتة، أو التصعيد المحدود، مع استبعاد التوصل إلى اتفاق شامل يلبي مصالح جميع الأطراف في الأمد القريب. أما الإجابات الأولية الفرعية فتشير إلى:

- 1- أن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي قد أدى إلى تفاقم التوترات بين الدولتين، مما أثر سلباً على فرص التوصل إلى اتفاق جديد.
- 2- أن سياسة «الضغوط القصوى» التي تبنتها إدارة ترامب، على الرغم من تداعياتها الاقتصادية السلبية على إيران، لم تُحقق الأهداف المرجوة منها في إجبار طهران على التخلي الكامل عن برنامجها النووي أو تغيير سلوكها الإقليمي بشكل جذري.
- 3- أن العوامل الداخلية في إيران والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى ضغوط القوى الإقليمية والدولية، ستلعب دوراً حاسماً في تحديد مسار المفاوضات ونتائجها.

ويهدف الفصل إلى:

- تحليل الأبعاد الجيوسياسية التي تُحيط بالمفاوضات النووية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران.

- تحديد العوامل الداخلية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران التي تؤثر على مسار هذه المفاوضات.

- تقييم تأثير القوى الإقليمية والدولية على مسار المفاوضات وتحديد الأدوار المحتملة لها.

- استشراف وتقديم سيناريوهات مستقبلية محتملة للمفاوضات النووية، مع تحليل تداعيات كل سيناريو على الأمن الإقليمي والدولي.

تحدد دراسة الفصل الحالي مكانياً بالحدود السياسية للجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة الأمريكية ومجال نفوذهما في منطقة الشرق الاوسط بشكل عام ومنطقة الخليج العربي على نحوٍ خاص. أما الحدود الزمانية للبحث فتتمثل بالمدة الممتدة من عام 2015 إثر توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) وصولاً إلى عام 2025 حين بدأت جولات المفاوضات الإيرانية الأمريكية، مع الرجوع احياناً إلى الاستشهاد بالأحداث التي سبقت ذلك التاريخ كلما دعت الحاجة لذلك.

يعد اختيار المنهج المناسب والملائم من الامور الهامة للكشف عن ماهية الظواهر المراد دراستها بأبعادها وخصائصها وطرق معالجتها، وعليه اعتمد الفصل على منهج تحليل القوة الذي يعد احد المناهج المهمة في الدراسات الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكية.

هيكلية دراسة الفصل: قُسمت إلى اربعة محاور رئيسة فضلاً عن المقدمة والاستنتاجات، تناول الاول الاشكاليات القائمة في العلاقات الأمريكية - الإيرانية، بينما استعرض المحور الثاني بالتحليل استراتيجية الضغط الاقصى الأمريكية تجاه إيران في عهد ترامب، في حين تناول الثالث الضربات الجوية الأمريكية للمنشآت النووية الإيرانية: الدوافع والتداعيات، أما المحور الرابع والاخير فكرّس لاستعراض السيناريوهات المستقبلية المحتملة للمفاوضات الأمريكية - الإيرانية بشأن البرنامج النووي.

أولاً: الاشكاليات القائمة في العلاقات الأمريكية - الإيرانية:

تعد العلاقات الأمريكية الإيرانية من أكثر العلاقات تعقيداً في السياسة الدولية، نظراً لتشابك المصالح المتضاربة، والاختلافات الأيديولوجية العميقة، وتاريخ الصراع الممتد لعقود، حيث تتداخل فيها عوامل تاريخية، سياسية، واقتصادية. فمنذ الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، شهدت هذه العلاقات تقلبات حادة، من العداء إلى محاولات التفاوض، مما يبرز العديد من الإشكاليات التي تستحق الدراسة والتحليل:

1-العوامل التاريخية:

أ- الفترة التي سبقت الثورة الإسلامية الإيرانية (1953-1979): أدت الولايات المتحدة دوراً محورياً في الانقلاب ضد رئيس الوزراء الإيراني المنتخب ديمقراطياً محمد مصدق عام 1953، مما عزز تحالفها مع الشاه محمد رضا بهلوي، إذ شاركت (من خلال وكالة الاستخبارات المركزية CIA) وجهاز المخابرات البريطانية (MI6) في انقلاب عسكري أطاح بمصدق وأعاد الشاه إلى السلطة، وحوّله إلى حليف استراتيجي، جاء هذا بعد قرار مصدق تأمين صناعة النفط الإيرانية عام 1951، مما أضرّ بمصالح الشركة البريطانية «أنجلو- إيرانيان أويل كومباني» (التي أصبحت لاحقاً بريتش بيتروليم BP). هذا فضلاً عن خشية الولايات المتحدة من تحالف إيران مع الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة وزيادة تدخله في إيران على حساب المصالح الأمنية الأمريكية، مما دفعها لدعم الانقلاب المعروف باسم عملية أجاكس/TPAJAX⁽¹⁾.

وقد أشارت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت عام 2000 إلى أن الانقلاب برر موقف النظام المناهض للولايات المتحدة، قائلة: «من السهل أن نرى الآن سبب استمرار استياء العديد من الإيرانيين من تدخل أمريكا في شؤونهم الداخلية». وعزز وزير الخارجية الإيراني السابق محمد جواد ظريف هذه الأحاديث عدة مرات أيضاً، ففي تغريدة قارن فيها العقوبات الأمريكية الحالية مع انقلاب عام 1953، قال إن مجموعة العمل تحلم بالقيام بالشيء نفسه (الإطاحة بمصدق) من خلال الضغط والمعلومات الخاطئة⁽²⁾.

ب- قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979: كانت الثورة نقطة تحول رئيسة في العلاقات بين الدولتين، فقد أدت الإطاحة بنظام الشاه المدعوم أمريكياً إلى تحول جذري في السياسة الإيرانية، حيث أصبح النظام الجديد معادياً للولايات المتحدة، مما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية.

ج- أزمة الرهائن (1979-1981): بلغ التدهور في العلاقات الأمريكية الإيرانية ذروته في

(1) أفرجت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية عن وثائق في 2013 تؤكد دورها في الانقلاب على حكومة رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق. على الرابط التالي:

<https://www.cia.gov/readingroom/document/cia-rdp79r01012a002500030001-2>

(2) Jonathan Sameyach, Don't Blame the Mossadeq Coup for Iran's Anti-Americanism, Policy Analysis, Policy Watch 3299, The Washington Institute for Near East Policy, Apr 15, 2020. On the following link:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/dont-blame-mossadeq-coup-irans-anti-americanism>

4 تشرين الثاني (نوفمبر) 1979، عندما اقتحم طلاب إيرانيون السفارة الأمريكية في طهران، واحتجزوا (66) أمريكياً، بمن فيهم دبلوماسيين وموظفين مدنيين لمدة (444) يوماً. وقد تركزت مطالب الخاطفين بتسليم الشاه وتقديم اعتذارٍ رسمي عن التدخلات الأمريكية في إيران. بيد ان رفض إدارة كارتر التفاوض قد عزز موقف الإيرانيين، بينما تصاعد الضغط الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما بعد فشل عملية الإنقاذ، والتي عُرفت اصطلاحاً باسم عملية (مخلب النسر) في نيسان (أبريل) 1980⁽¹⁾ الامر الذي أسهم في إضعاف مصداقية الولايات المتحدة، وأصبحت رمزاً لسوء التقدير العسكري خلال الحرب الباردة.

واستمرت أزمة الرهائن حتى 19 كانون الثاني (يناير) 1981 حيث تم توقيع اتفاقية الجزائر بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران بوساطة جزائرية، إذ كانت بمثابة الحل النهائي لها، ولم تقتصر هذه الاتفاقية على عملية الإفراج عن الرهائن، بل تضمنت مجموعة من البنود السياسية والاقتصادية التي أعادت ترتيب العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران، رغم أنها لم تؤدِّ إلى تطبيعها بشكل كامل، وتضمنت ثلاثة عناصر رئيسية: إطلاق سراح الرهائن، إنشاء محكمة المطالبات الإيرانية- الأمريكية، تسوية القضايا المالية بين الطرفين⁽²⁾.

وكانت احدى أبرز نتائج الاتفاقية الإفراج عن الرهائن الأمريكيين في 20 كانون الثاني (يناير) 1981، بالتزامن مع تنفيذ التزامات مالية واقتصادية، رفع التجميد عن الأصول الإيرانية المحتجزة في الولايات المتحدة والتي بلغت قرابة (8) مليارات دولار، هذا الإجراء لم يكن مجرد خطوة إنسانية، وإنما جاء في إطار تفاهات أوسع تهدف إلى إنهاء الأزمة بشكل رسمي، خاصة في ظل رغبة إدارة الرئيس الأمريكي آنذاك (جيمي كارتر) في تحقيق انفراج سياسي قبل انتهاء ولايته. ومن الناحية القانونية، أسست الاتفاقية لمحكمة المطالبات الإيرانية- الأمريكية في لاهاي، والتي خُصصت للنظر في النزاعات المالية الناجمة عن الثورة الإيرانية، هذه المحكمة أدت دوراً محورياً في تسوية مطالبات الشركات الأمريكية التي تكبدت خسائر نتيجة تأميم الأصول أو إنهاء عقودها مع الحكومة الإيرانية بعد عام 1979، كما أنها سمحت لإيران بالمطالبة باسترداد أموالها المحتجزة. وحتى عام 2023، نظرت المحكمة في أكثر من (3,900) قضية، وأصدرت أحكاماً تجاوزت قيمتها (2,5) مليار دولار لصالح الأمريكيين، ومليار

(1) - السجلات العامة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وثيقة مذكرة وضع الرهائن، 3 نوفمبر / تشرين الثاني 1980. على الرابط التالي:

<https://www.cia.gov/readingroom/document/cia-rdp85t00287r000102550001-0>

(2) U.S. Department of State, Office of the Historian, «An End to the Hostage Crisis», On the following link:<https://history.state.gov/departmenthistory/short-history/hostageend>

دولار لصالح إيران، مما جعلها أحد أقدم وأهم المحافل الدولية لحل النزاعات بين الدول رغم انعدام العلاقات الدبلوماسية المباشرة بينها⁽¹⁾.

أما فيما يتعلق بالأبعاد السياسية، فقد كانت الاتفاقية قادرة على إنهاء الأزمة القائمة، لكنها لم تسهم في إعادة العلاقات بين واشنطن وطهران إلى طبيعتها، حيث استمر التوتر بين الدولتين، وبقي مستمراً حتى يومنا هذا، مما جعل الأزمة علامة فارقة في التاريخ السياسي للعلاقات بين الولايات المتحدة وإيران.

د- الحرب العراقية - الإيرانية (1980-1988): مثلت واحدة من أطول النزاعات المسلحة في القرن العشرين، حيث انخرطت قوى دولية متعددة في مساراتها، أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية. ورغم الخطاب العلني الأمريكي الذي دعا إلى الحياد أو «الاحتواء المزدوج»، فقد أظهرت السياسات الأمريكية ميلاً واضحاً لدعم العراق في مراحل عديدة من الحرب. هذا الانحياز، إلى جانب قضايا أخرى مثل أزمة الرهائن في طهران، أسهم في تعميق الشرخ في العلاقات الأمريكية-الإيرانية وأدى إلى تشكيل خطاب عدائي متبادل استمر لعقود.

ففي البداية، سعت الولايات المتحدة لإضعاف إيران الثورية، معتبرةً صعودها تهديداً لمصالحها في المنطقة، وقد دعمت العراق سراً، عبر تزويده بالأسلحة والدعم الاستخباراتي⁽²⁾. رغم ادعاءاتها بالحياد. هذا الدعم، وإن كان غير معلن بشكل صريح، أسهم في إطالة أمد الحرب وتصعيدها. ومع ذلك، تغير موقف الولايات المتحدة تدريجياً مع تزايد قوة العراق، وخشيت الولايات المتحدة من هيمنة العراق على المنطقة، بدأت الولايات المتحدة في تقديم دعم محدود لإيران، هذا التغيير في الموقف لم يكن دليلاً على دعم كامل لإيران، بل محاولة لتقليل نفوذ العراق الاقليمي⁽³⁾.

(1) Steven R. Swanson, Iran - U.S. Claims Tribunal: A Policy Analysis of the Expropriation Cases January 1, 1986. Case Western Reserve Journal of International Law, Vol. 18, p. 307, 1986, Available at SSRN:

https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1955625&download=yes

(2) U.S. National Security Council, National Security Decision Directive 99: U.S. policy toward the Iran-Iraq war, NSDD 99, [Classified document]. Ronald Reagan Presidential Library. July 1983. On the following link :<https://www.reaganlibrary.gov/public/archives/reference/scanned-nsdds/nsdd99.pdf>

(3) Joyce Battle, The U.S. Tilts toward Iraq, 1980-1984-, National Security Archive, Electronic Briefing Book, No. 82, 25 February 2003. On the following link: <https://nsarchive2.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB82>

وعليه، أدت الولايات المتحدة دوراً محورياً وغير مباشر خلال الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، إذ شهد الخليج العربي ما عُرف بـ «حرب الناقلات»، حيث سعى كلٌّ من العراق وإيران إلى استهداف ناقلات النفط بهدف إضعاف القدرات الاقتصادية للطرف الآخر، مما أدى إلى تهديد خطير للملاحة الدولية وخصوصاً صادرات النفط الخليجية. بدأ العراق هذه الحرب البحرية عام 1984 بضرب ناقلات النفط الإيرانية، وردّت إيران بمهاجمة ناقلات النفط التابعة لدول الخليج الداعمة لبغداد، مثل الكويت والسعودية. هذا التصعيد أجبر الولايات المتحدة على التدخل المباشر لحماية مصالحها ومصالح حلفائها، فشرعت عام 1987 في تنفيذ عملية «إرنست ويل» (Operation Earnest Will)، التي تم خلالها إعادة تسجيل ناقلات النفط الكويتية تحت العلم الأمريكي وتوفير الحماية العسكرية لها. وتطورت هذه المشاركة إلى مواجهات مباشرة بين القوات الأمريكية والإيرانية، من أبرزها عملية «فرس النبي» (Operation Praying Mantis) التي استهدفت قطعاً بحرية إيرانية، بالإضافة إلى حادث إسقاط طائرة الركاب الإيرانية رحلة (655) في تموز (يوليو) 1988 من قبل الطراد الأمريكي «يو إس إس فينسنس» (USS Vincennes)، وهو ما فاقم من التوترات بين طهران وواشنطن وكّرس الوجود العسكري الأمريكي في الخليج بوصفه فاعلاً رئيسياً في أمن الطاقة الإقليمي.

وعليه، فبدلاً عن أن تشكّل الولايات المتحدة الأمريكية قوة توازن أو وساطة، أسهم تدخلها في تعقيد النزاع وتعميق عدائها مع إيران، إذ رأت الأخيرة الدعم الأمريكي للعراق كعدوان مباشر على أمنها القومي، مما زاد من مشاعر ضد الولايات المتحدة، كما أدى هذا الدعم إلى زيادة الشكوك الإيرانية تجاه نوايا الولايات المتحدة في المنطقة، واعتبارها قوة تدعم الأنظمة المعادية لها، فضلاً عن ذلك لم تُسهم سياسة الولايات المتحدة المتذبذبة تجاه الحرب في بناء الثقة مع إيران، فالتحول من دعم العراق إلى دعم محدود لإيران أظهر عدم اتساق السياسة الأمريكية. هذا التأثير لم يقتصر على سنوات الحرب فحسب، بل امتد أثره ليشكل طبيعة العلاقات الثنائية لعقود لاحقة، ويظل ماثلاً في الملفات الأمنية والسياسية كافة بين الطرفين حتى اليوم.

2- البعد الأيديولوجي:

تعدّ الأيديولوجيا إطاراً فكرياً يوجه سياسات الدول الخارجية والداخلية، ووفقاً للمدرسة البنائية (Constructivism) في العلاقات الدولية، فإن الهويات والأفكار المشتركة تُشكّل

مصالح الدول وتفاعلاتها⁽¹⁾. وفي حالة العلاقات الأمريكية-الإيرانية يؤدي العامل الأيديولوجي دوراً محورياً في تشكيل مسارها منذ القرن العشرين، فبينما تتبنى الولايات المتحدة خطاباً قائماً على تعزيز الديمقراطية الليبرالية والهيمنة الغربية، تُعرّف إيران نفسها كدولة إسلامية مناهضة للإمبريالية و«الاستكبار العالمي» وحامية للقيم الإسلامية الثورية.

تتمحور الاختلافات الأيديولوجية الرئيسة بين الولايات المتحدة وإيران حول:

أ- النظام السياسي: تُؤمن الولايات المتحدة بالنظام الديمقراطي الليبرالي، بينما تتبنى إيران نظاماً ثيوقراطياً قائماً على ولاية الفقيه. وهذا الاختلاف الأساسي يُشكّل أرضية خصبة للصراع، حيث تعتبر كل دولة النظام السياسي للآخر تهديداً لقيمها ومصالحها⁽²⁾.

ب- الدور في المنطقة: تطمح الولايات المتحدة إلى أداء دور قيادي في الشرق الأوسط، بينما تسعى إيران إلى تعزيز نفوذها الإقليمي، ما يؤدي إلى تصادم المصالح وتنافسٍ حادٍ على النفوذ⁽³⁾.

ج- الحقوق والحريات: تختلف الولايات المتحدة وإيران اختلافاً جذرياً في فهم الحقوق والحريات، فبينما تُؤكد الأولى على حقوق الإنسان والحريات الفردية، تُطبّق إيران تفسيرها الخاص للشريعة الإسلامية، ما يُثير انتقاداتٍ دولية واسعة⁽⁴⁾.

د- السياسة الخارجية: من مظاهر التباين الجوهرية في العلاقات الإيرانية-الأمريكية اختلاف متركزات السياسة الخارجية لدى كل من الطرفين، إذ تركزت السياسة الخارجية الأمريكية على مبدأ حماية المصالح الوطنية، وتبني أطر التدخل الإنساني، الذي يُقصد به تدخل الدولة - منفردة أو ضمن تحالف دولي - في شؤون دولة أخرى من أجل حماية حقوق الإنسان ومنع

(1) Wendt, Alexander. Anarchy is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics. International Organization, Vol. 46, No. 2, MIT Press, Spring 1992, pp. 391-425. Available at: <https://www.jstor.org/stable/2706858>

(2) Council on Foreign Relations, U.S. Relations With Iran: 1953-2025, Council on Foreign Relations, New York, 2025. On the following link: <https://www.cfr.org/timeline/us-relations-iran-1953-2025>

(3) Brookings Institution, How Iran's Regional Ambitions Have Developed Since 1979, Brookings Institution, Washington D.C., 2019. On the following link: <https://www.brookings.edu/articles/how-irans-regional-ambitions-have-developed-since-1979/>

(4) Human Rights Watch, World Report 2024: Iran, Human Rights Watch, New York, 2024. On the following link: <https://www.hrw.org/world-report/2024/country-chapters/iran>

الجرائم الواسعة النطاق كالإبادة الجماعية أو التطهير العرقي، لا سيما في الحالات التي تفشل فيها الحكومات في الوفاء بمسؤولياتها تجاه شعوبها. إلا أن الولايات المتحدة استخدمت هذا المبدأ في بعض الحالات ذريعة للتدخل العسكري أو السياسي في دول ذات أهمية استراتيجية، بما يخدم مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية، وهو ما أثار انتقادات واسعة بشأن ازدواجية المعايير. في المقابل، تقوم السياسة الخارجية الإيرانية على دعم الحركات الإسلامية، لا سيما تلك التي تتبنى خطاباً مناهضاً للولايات المتحدة و(إسرائيل)، وذلك في إطار ما تعدّه إيران امتداداً لرسالتها الثورية ودورها في دعم «المستضعفين» في المنطقة. والتي تُعتبر من قبل الولايات المتحدة تهديداً للاستقرار الإقليمي.⁽¹⁾

وعليه، تغدّي الاختلافات الأيديولوجية الجذرية بين الولايات المتحدة وإيران التوتر والصراع في العلاقات بين الدولتين. ومع ذلك، تُشير بعض التطورات إلى إمكانية حدوث تحوّل في المستقبل، بشرط التفاهم على قواعد سلوك متبادلة والحوار البناء.

3- الأبعاد الجيوسياسية:

تداخل المصالح الجيوسياسية والأيديولوجيات المتنافسة بين إيران والولايات المتحدة، فمنذ الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، شهدت العلاقات بين الدولتين توترات مستمرة، تتصاعد أحياناً إلى مواجهات غير مباشرة عبر وكلاء إقليميين. نركز في هذا المحور على أبرز القضايا الجيوسياسية التي تشكل إشكالية في العلاقات الثنائية، خاصة النفوذ الإقليمي والملف النووي، على النحو الآتي:

أ- النفوذ الإقليمي والصراع على الهيمنة: يمثل النفوذ الإقليمي الإيراني أحد أهم مصادر التوتر في العلاقات الأمريكية- الإيرانية منذ أربعة عقود. فبينما تسعى إيران لترسيخ نفسها كقوة إقليمية رئيسية عبر شبكة من الحلفاء والوكلاء في العراق ولبنان واليمن وسوريا (قبل سقوط نظام بشار الأسد أواخر 2024)، تعمل الولايات المتحدة على احتواء هذا النفوذ عبر تحالفاتها الإقليمية والعقوبات الاقتصادية والحضور العسكري المباشر.

وتعتمد إيران على أدوات عديدة لتعزيز نفوذها الإقليمي:

(1) Carnegie Endowment for International Peace, Is the United States Capable of Containing Iran's Influence in the Middle East?, Carnegie Endowment for International Peace, Washington D.C., 2017. On the following link:
<https://carnegieendowment.org/middle-east/diwan/201712//is-the-united-states-capable-of-containing-irans-influence-in-the-middle-east?lang=en>

- الدعم العسكري: تزويد الحلفاء بالأسلحة والتدريب⁽¹⁾.
 - الدعم الاقتصادي: تمويل الحلفاء عبر شبكات معقدة تتجاوز العقوبات⁽²⁾.
 - الحرب الناعمة: استخدام الإعلام والخطاب الديني لنشر النموذج الثوري⁽³⁾.
- وقد تبنت الإدارة الأمريكية استراتيجية لمواجهة النفوذ الاقليمي الإيراني، تقوم على دعمتين اساسيتين: أولاهما: التحالفات الإقليمية، إذ تعتمد واشنطن على:
- (الكيان الإسرائيلي المحتل): كحليف رئيسي لمواجهة إيران عسكرياً واستخباراتياً.
 - دول الخليج: خاصة السعودية والإمارات في إطار التحالف ضد النفوذ الإيراني.
 - القواعد العسكرية: الانتشار العسكري الأمريكي في الخليج والعراق.
- والدعامة الثانية، تستند على العقوبات والحرب الاقتصادية، إذ فرضت الولايات المتحدة الأمريكية:
- عقوبات على الحرس الثوري الإيراني وقياداته.
 - حظراً على صادرات النفط الإيراني.
 - عقوبات على الدول والشركات المتعاملة مع إيران⁽⁴⁾.
- وعليه، سيظل النفوذ الإقليمي أحد أهم ساحات الصراع بين إيران والولايات المتحدة، حيث تحاول كل منهما تعزيز موقفها على حساب الأخرى، فبينما نجحت إيران في بناء شبكة نفوذ واسعة عبر وكلائها وحلفائها في المنطقة، فإن العقوبات الأمريكية والتحالفات الإقليمية تحد من هذا النفوذ، ومستقبل هذا الصراع سيتحدد بمدى قدرة الطرفين على تحقيق توازن قد يكون صعباً في ظل استمرار سياسات المواجهة.

(1) - وكالة تسنيم للأنباء، «طهران زودت الحوثيين في اليمن بصواريخ باليستية مضادة للغواصات»، وكالة تسنيم، طهران، 2024، ص1. على الرابط التالي:

<https://www.iranintl.com/ar/202405294964>

(2) سام شهروي، في سؤال وجواب.. كيف ستؤثر العقوبات الأمريكية على إيران، إيران انترناشيونال، في 11 فبراير 2025. على الرابط التالي:

<https://beta.iranintl.com/ar/202502115511>

(3) - جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، « الحرب الناعمة من وجهة نظر الإمام الخامنئي دام ظلّه »، جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، ط1، بيروت، 2015. على الرابط التالي:

<https://almaarefcs.org/4754296/>

(4) Clayton Thomas, Iran Sanctions, Congressional Research Service, 2 / 2 / 2022. On the following link:

<https://crsreports.congress.gov/product/pdf/RS/RS20871>

ب- الملف النووي الإيراني: يعد البرنامج النووي الإيراني أحد أبرز نقاط الخلاف بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية منذ عقود، حيث تحوّل من قضية فنية، إلى أزمة جيوسياسية ذات تداعيات إقليمية ودولية، فبينما تصرّ إيران على أن برنامجها النووي للأغراض السلمية فقط، وأنها ملتزمة باتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT). لكن، تُشكك الولايات المتحدة ودول أخرى في هذه الادعاءات، زاعمين إن هناك أدلة تُظهر أن إيران تخفي أجزاءً من برنامجها النووي، وتُحاول تطوير أسلحة نووية، تُطالب الولايات المتحدة الأمريكية إيران بتعليق تخصيب اليورانيوم، والشفافية الكاملة بشأن برنامجها النووي، مما أدى إلى فرض عقوبات دولية وحروب بالوكالة⁽¹⁾.

ويذكر ان الاهتمام الإيراني بالطاقة النووية بدأ في خمسينيات القرن الماضي، وتحديدًا عام 1953، بدعم من الولايات المتحدة ضمن برنامج « الذرة من أجل السلام » Atoms (for Peace)، ومع قيام الثورة الإسلامية عام 1979، توقفت المساعدات الأمريكية، واتهمت واشنطن طهران بالسعي لامتلاك أسلحة نووية. وفي عام 2002، كُشف عن منشآت نووية إيرانية غير معلنة، مثل مفاعل نطنز، مما أثار مخاوف المجتمع الدولي. ومنذ ذلك الحين، أصبح الملف النووي مصدر توتر رئيس بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية.⁽²⁾

إن البرنامج النووي الإيراني له انعكاسات عميقة ومتعددة الجوانب على العلاقات الإيرانية الأمريكية، ويمكن تلخيص أبرزها فيما يأتي:

1. تآزيم مستمر للعلاقات:

يُعد البرنامج النووي الإيراني السبب الرئيسي للتوترات الحادة والمستمرة بين الدولتين منذ سنوات طويلة، فالولايات المتحدة تخشى من سعي إيران لامتلاك أسلحة نووية، وهو ما تعدّه تهديدًا لأمن حلفائها في المنطقة ولاستقرار الشرق الأوسط والعالم⁽³⁾. وبسبب هذا البرنامج، وصلت العلاقات الثنائية إلى أدنى مستوياتها، حيث لا يوجد تمثيل دبلوماسي مباشر بين الدولتين منذ عام 1980.

(1) محمد نور الدين عبد المنعم، النشاط النووي الإيراني: من النشأة وحتى فرض العقوبات، الطبعة الأولى، مكتبة الانجلو المصرية: القاهرة، 2009، ص 21-22.

(2) سعد مجبل فلاح الهبيده، البرنامج النووي الإيراني وأثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية للفترة 2003 - 2012، رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012 / 2013، ص 35.

(3) Jonathan Masters, Will Merrow, and Mariel Ferragamo, What Are Iran's Nuclear and Missile Capabilities?, Foreign Affairs, Council on Foreign Relations, 11 April 2025. On the following link: <https://www.cfr.org/article/what-are-irans-nuclear-and-missile-capabilities?hl=ar-001>

2. فرض العقوبات الاقتصادية:

استخدمت الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية كأداة رئيسة للضغط على إيران من أجل الحد من برنامجها النووي. هذه العقوبات أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الإيراني وعرقلت قدرته على النمو والتطور. وأن إعادة فرض العقوبات بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي عام 2018 زاد من حدة التوتر وعمق الخلاف بين الدولتين. ويمكن ان نصنّف العقوبات الاقتصادية التي فرضت على إيران بسبب برنامجها النووي إلى قسمين رئيسين:

أ- العقوبات المفروضة بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي:

- القرار (1696): صدر في 31 تموز (يوليو) 2006، وطالب إيران بتعليق جميع الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة البلوتونيوم. وبموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ألزم هذا القرار إيران بالامتثال ولكنه لم يفرض عقوبات محددة⁽¹⁾.
- القرار (1737): صدر في 23 كانون الأول (ديسمبر) 2006، وفرض أول مجموعة من العقوبات على إيران، شملت حظر توريد المواد والمعدات التي يمكن أن تسهم في برنامجها النووي والصاروخي، وتجميد أصول بعض الأفراد والكيانات المرتبطة بهذا البرنامج⁽²⁾.
- القرار (1747): صدر في 24 آذار (مارس) 2007، ووسّع نطاق العقوبات ليشمل حظر تصدير الأسلحة من إيران وتجميد أصول المزيد من الأفراد والكيانات، كما دعا الدول إلى توخي الحذر في التعامل مع البنوك الإيرانية⁽³⁾.
- القرار (1803): صدر في 3 آذار (مارس) 2008، وفرض قيوداً إضافية على القطاعات المالية والتجارية الإيرانية، ودعا الدول إلى تفتيش السفن والطائرات المتجهة إلى إيران أو القادمة منها إذا كانت هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأنها تحمل مواداً محظورة⁽⁴⁾.
- القرار (1929): صدر في 9 حزيران (يونيو) 2010، وكان الأشد صرامة من بين القرارات

(1) See: United Nations website. At the following link:

<https://undocs.org/S/RES/16962006>

(2) See: United Nations website. At the following link:

<https://undocs.org/S/RES/17372006>

(3) See: United Nations website. At the following link:

<https://undocs.org/S/RES/17472007>

(4) See: United Nations website. At the following link <https://undocs.org/S/RES/18032008>

السابقة، إذ وسَّع العقوبات لتشمل قطاعات إضافية مثل النفط والغاز والنقل البحري، وفرض قيوداً على تعاملات البنوك الإيرانية في الخارج، ودعا الدول إلى منع إيران من الاستثمار في الأنشطة النووية الحساسة في الخارج⁽¹⁾.

ومن الجدير بالذكر ان هذه القرارات تم تبنيها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مما يعني أنها ملزمة قانوناً للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ب- العقوبات التي فرضتها الادارة الأمريكية على إيران بموجب أوامر تنفيذية (EOs) بسبب البرنامج النووي⁽²⁾: فرضت الولايات المتحدة مجموعة من الأوامر التنفيذية لتشديد العقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي، بدءاً من الأمرين 12957 و12959 (1995) اللذين استهدفا قطاع الطاقة والتجارة، مروراً بالأمر 13059 (1997) الذي وسَّع نطاق الحظر التجاري والاستثماري. وفي إطار مواجهة تطوير أسلحة الدمار الشامل، صدر الأمر 13382 (2005) لتجميد أصول كيانات وأفراد مرتبطين بالبرنامج النووي والصاروخي، بما في ذلك الحرس الثوري. لاحقاً، تناولت العقوبات أيضاً قضايا حقوق الإنسان عبر الأمر 13553 (2010)، بينما استُهدف قطاع النفط والبتروكيماويات بشكل خاص في الأوامر 13574 و13590 (2011). كما فرض الأمر 13622 (2012) عقوبات على البنك المركزي والمعاملات النفطية، وتبعه الأمر 13645 (2013) بتشديد القيود على العملات الأجنبية والمعادن الثمينة. وبعد توقيع الاتفاق النووي (JCPOA)، نصَّ الأمر 13716 (2016) على رفع جزئي للعقوبات، قبل أن تعيد إدارة ترامب فرضها من خلال الأمر 13846 (2018) ضمن سياسة «الضغط الأقصى»، لتشمل قطاعات النفط، المال، المعادن، السيارات، والعقود السيادية.

ومن جانب آخر، انضم الاتحاد الأوروبي إلى منظومة العقوبات منذ عام 2012، عندما فرض حظراً على شراء النفط الإيراني وقيوداً مالية، دعماً للجهود الدولية الرامية لاحتواء البرنامج النووي الإيراني.

(1) See: United Nations website. At the following link:

<https://undocs.org/S/RES/19292010>

(2) U.S. DEPARTMENT OF THE TREASURY, Office of Foreign Assets Control Iran Sanctions, Web links to executive orders for US sanctions on Iran over its nuclear program:

<https://ofac.treasury.gov/sanctions-programs-and-country-information/iran-sanctions>

3. الاتفاق النووي (JCPOA) كنقطة خلاف:

يُعد الاتفاق النووي الإيراني الموقع في تموز (يوليو) عام 2015 بين إيران ومجموعة 1+5 (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، روسيا، الصين، وألمانيا)، والمعروف رسمياً باسم « خطة العمل الشاملة المشتركة » (JCPOA)، أحد أكثر الملفات إثارةً للجدل في العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية. فقد مثّل محاولة دبلوماسية لحل الأزمة النووية الإيرانية، لكنه تحول لاحقاً إلى مصدر رئيس للتوتر بين الدولتين، خاصة بعد انسحاب الولايات المتحدة منه عام 2018، ويهدف الاتفاق إلى⁽¹⁾:

- تقييد البرنامج النووي الإيراني مقابل رفع العقوبات الاقتصادية.

- منع إيران من تطوير سلاح نووي.

- السماح بتفتيش منشآت إيران النووية من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA).

ولقد بررت إدارة الرئيس باراك أوباما التوقيع على الاتفاق بأنه وسيلة لضمان سلمية البرنامج النووي الإيراني دون الحاجة لخيار عسكري. بينما كان لإدارة الرئيس دونالد ترامب رأي آخر، إذ أعلنت انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق وفرض عقوبات « قصوى » على إيران، معتبرة أن الاتفاق « غير كافٍ » لأنه لم يحدّ من برنامج الصواريخ الإيراني ولا نفوذها الإقليمي⁽²⁾.

وبعد تولي الرئيس جو بايدن منصب رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في 20 كانون الثاني (يناير) 2021 حاولت ادارته العودة إلى الاتفاق عبر مفاوضات غير مباشرة في فيينا، لكن التقدم ظل بطيئاً بسبب⁽³⁾:

(1) United Nations, Sanctions Committees, Resolution 2231 2015 on Iran Nuclear Issue, At the following link:

<https://main.un.org/securitycouncil/en/content/2231/background>

(2) The White House, Foreign Policy, Remarks by President Trump on the Joint Comprehensive Plan of Action, 8 May 2018. At the following link:

<https://trumpwhitehouse.archives.gov/briefings-statements/remarks-president-trump-joint-comprehensive-plan-action/>

(3) وحدة الدراسات السياسية، مراجعة حسابات واشنطن وطهران المتعارضة، سلسلة: تقدير موقف، المرکز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: الدوحة، 6 كانون الأول/ديسمبر 2021، ص 2-3. على الرابط التالي:

<https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Vienna-Nuclear-Negotiations-Washington-and-Tehran-Conflicting-Calculations.pdf>

- اشتراط إيران رفع جميع العقوبات أولاً.
- مخاوف أمريكية من تقدم إيران في تخصيب اليورانيوم.
- تصاعد الاحتجاجات الإيرانية وتدخل إيران في النزاعات الإقليمية.
لقد كان الانسحاب من الاتفاق النووي آثاراً سلبية على العلاقات الإيرانية الأمريكية، تمثلت في⁽¹⁾:

- تدهور العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وإيران بشكل كبير، مما أثر على الاستقرار الإقليمي.

- تصاعد التوتر العسكري: مثل ضربات الطائرات المسيرة والهجمات على القواعد الأمريكية في العراق. هذا فضلاً عن تلويح الولايات المتحدة بالخيار العسكري لمنع إيران من الحصول على أسلحة نووية، وهو ما يزيد من حالة عدم الاستقرار في المنطقة ومن حدة التوتر في العلاقات الثنائية.

- تأثير اقتصادي: تضرر الاقتصاد الإيراني بسبب العقوبات، بينما اتهمت إيران الولايات المتحدة بـ«الإرهاب الاقتصادي».

- انقسام الموقف الدولي: بين مؤيد للعودة إلى الاتفاق (أوروبا، روسيا، الصين) ومعارض (إسرائيل ودول خليجية).

باختصار، يمكن القول إن البرنامج النووي الإيراني يمثل حجر الزاوية في العلاقات المتوترة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أدى إلى فرض عقوبات اقتصادية مشددة، وتهديدات عسكرية، وتقويض فرص الحوار والتعاون، ولا يزال هذا الملف يشكل تحدياً كبيراً أمام أي إمكانية لتحسين العلاقات في المستقبل القريب.

ثانياً: استراتيجية الضغط الأقصى الأمريكية تجاه إيران في عهد ترامب 2017-2020:

تعد استراتيجية الضغط الأقصى التي تبنتها بشكل رسمي إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تجاه إيران بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني في ايار (مايو)

(1) اسامة أبو ارشيد، الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران: الخلفيات، والذرائع، والتداعيات، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، مايو 2018. على الرابط التالي:

<https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Washington-Withdraws-Iran-Nuclear-Deal-Justifications.pdf>

2018 واحدة من أكثر السياسات إثارة للجدل في العلاقات الدولية الحديثة، وهي تهدف بشكل رئيسي إلى تقليص نفوذ إيران في المنطقة، والحد من أنشطتها النووية، ووقف دعمها للجماعات المسلحة من خلال فرض أقصى قدر من العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية⁽¹⁾:

المرتكزات الرئيسية لاستراتيجية الضغط الأقصى الامريكية تجاه إيران

تشمل هذه الاستراتيجية عدة عناصر رئيسية، منها⁽²⁾:

1. إعادة فرض العقوبات: انسحب ترامب من الاتفاق النووي الإيراني (خطة العمل الشاملة المشتركة) في ايار (مايو) 2018، وقام بإعادة فرض سلسلة من العقوبات الاقتصادية على إيران، بما في ذلك قيود على صادرات النفط، والاستثمارات، والمعاملات المالية.
2. تقليل الاعتمادية على إيران: حثت إدارة ترامب الدول الأخرى على قطع علاقاتها التجارية مع إيران، وتقييد خياراتها المالية والاقتصادية، بهدف إضعاف اقتصادها بشكل كبير.
3. زيادة الضغوط العسكرية والإعلامية: شملت استعراض القوة العسكرية وزيادة وجود القوات في المنطقة، بالإضافة إلى تصعيد الحملات الإعلامية ضد إيران، لزيادة عزلها على الصعيد الدولي.
4. فرض عزلة دبلوماسية: سعت واشنطن لعزل إيران دولياً من خلال الضغط على حلفائها لقطع العلاقات أو تقليص التعاون، لا سيما في المجالات العسكرية والاقتصادية.
5. تقييد البرنامج النووي: على الرغم من انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، إلا أن إدارة ترامب استمرت في فرض العقوبات التي تعيق قدرة إيران على تطوير سلاح نووي، وكان الهدف هو إجبارها على التفاوض حول إتفاقيات جديدة أكثر صرامة.

(1) The White House, National Security Presidential Memorandum / NSPM-2, 4 February 2025.

At the following link:

<https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/202502//national-security-presidential-memorandum-nspm-2/>

(2) Wisconsin Project on Nuclear Arms Control, Maximum Pressure on Iranian Arms Production:

How aggressive export controls can support U.S. policy objectives on Iran, Risk Report, Iran Watch, Washington, USA, 27 February 2025. At the following link:

<https://www.iranwatch.org/our-publications/articles-reports/maximum-pressure-iranian-arms-production-how-aggressive-export-controls-can-support-us-policy>

6. التحرك ضد النفوذ الإقليمي لإيران: استهدفت السياسات أيضاً الطرق التي تتوسع بها إيران في المنطقة، من خلال دعم الجماعات المسلحة والتدخلات في دول مثل سوريا واليمن ولبنان.

7. دفع إيران إلى طاولة المفاوضات: كانت الغاية النهائية من الضغط الأقصى هي إرغام إيران على العودة إلى المفاوضات وفق الشروط الأمريكية، والتي تشمل توسيع الاتفاق النووي ليشمل الصواريخ الباليستية وسلوك إيران الإقليمي.

8. إحداث تغيير في النظام السياسي الإيراني: يُعتقد أن بعض أصحاب القرار في إدارة ترامب كانوا يأملون في إحداث تغيير في النظام السياسي الإيراني من خلال الضغط الأقصى. هذه السياسات كانت تهدف إلى إضعاف النفوذ الإيراني وتقليل قدرات إيران العسكرية والاقتصادية، مع الاعتقاد بأنها ستدفعها إلى التفاوض على شروط أكثر ملاءمة للولايات المتحدة وحلفائها.

ردود الفعل الإيرانية تجاه استراتيجية «الضغط الأقصى» الأمريكية:

شهدت إيران، بعد إعلان إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب انسحابها من الاتفاق النووي في ايار (مايو) 2018 وإعادة فرض العقوبات الشاملة تحت مظلة «الضغط الأقصى»، ردود فعل متعددة الأوجه تهدف إلى الصمود وتقويض فاعلية هذه الاستراتيجية. يمكن تقسيم هذه الردود إلى محاور رئيسة:

1. محور الصمود الاقتصادي وتدابير المواجهة الداخلية:

كانت الضربة الاقتصادية هي الأكثر تأثيراً على إيران، لذا تركزت جهودها على تقليل تبعات العقوبات وتكييف الاقتصاد. تمثلت أبرز هذه الإجراءات في:

- تطبيق سياسات «الاقتصاد المقاوم»: وهي عقيدة اقتصادية أطلقها المرشد الأعلى الإيراني (السيد علي الخامنئي)، تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط، وتعزيز الإنتاج المحلي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض القطاعات⁽¹⁾، شمل ذلك محاولات لزيادة الصادرات غير النفطية وتقليل الواردات.

(1) 32- وكالة مهر للأخبار، المرشد: الاقتصاد المقاوم يجب أن يطبق عملياً، سياسة، في 23 فبراير/ شباط 2025

- على الرابط التالي:

<https://en.mehrnews.com/news/106066/Leader-Resistance-economy-has-to-be-applied-practically>

- البحث عن شركاء تجاريين بديلين: سعت إيران لتعزيز علاقاتها التجارية مع دول مثل الصين، روسيا، وبعض الدول الآسيوية والأفريقية، لإيجاد أسواق بديلة لبيع نفطها ومنتجاتها، والالتفاف على العقوبات عبر آليات دفع معقدة⁽¹⁾.

2. محور التصعيد الدبلوماسي والانسحاب التدريجي من الالتزامات النووية:

رداً على عدم وفاء الأطراف الأوروبية بوعودها في حماية الاتفاق النووي من العقوبات الأمريكية، تبنت إيران استراتيجية «الصبر الاستراتيجي» التي تحولت تدريجياً إلى تقليص الالتزامات النووية:

- تحديد مهل للأطراف الأوروبية: طالبت إيران الدول الأوروبية (فرنسا، ألمانيا، بريطانيا) بتوفير آليات تضمن استمرار التجارة معها، مهددة بتقليص التزاماتها إذا لم يتم ذلك⁽²⁾.

- الانسحاب التدريجي من بنود الاتفاق النووي: بدأت إيران في تخفيض بعض التزاماتها النووية، مثل زيادة مخزون اليورانيوم المخصب فوق الحد المسموح به، ورفع نسبة التخصيب، وتركيب أجهزة طرد مركزي متطورة⁽³⁾. اعتبرت إيران هذه الخطوات قابلة للتراجع إذا عادت واشنطن للاتفاق ورفعت العقوبات.

- المحاولات الدبلوماسية الموازية: على الرغم من التصعيد، لم تغلق إيران الباب أمام الدبلوماسية، حيث شاركت في محادثات غير مباشرة ومباشرة (خاصة مع الأوروبيين) لمحاولة إنقاذ الاتفاق النووي أو إيجاد حلول بديلة⁽⁴⁾.

(1) International Crisis Group, The Iran Nuclear Deal at Five: A Revival?, Middle East Report N°220, Brussels, Belgium, 15 January 2021, At the following link:

https://www.crisisgroup.org/sites/default/files/220-iran-nuclear-deal-at-five_0.pdf

(2) Ellie Geranmayeh, Managed reform: What Iran's new president means for European diplomacy, European Council on Foreign Relations, 10 July 2024, At the following link:

<https://ecfr.eu/article/managed-reform-what-irans-new-president-means-for-european-diplomacy/>

(3) See: Iran nuclear deal: Why do the limits on uranium enrichment matter?, BBC, 30 April 2021, At the following link:

<https://www.bbc.com/news/world-middle-east-48776695?hl=ar-001>

(4) The Diplomatic Service of the European Union, The Joint Comprehensive Plan of Action JCPOA and its implementation, Nuclear Agreement with Iran, European Union - External Action, 18.08.2021. At the following link:

https://www.eeas.europa.eu/eeas/nuclear-agreement-%E293%80%-jcpoa_en

3. محور التصعيد الإقليمي والعسكري المحدود:

لإظهار قدرتها على الرد وإرباك حسابات واشنطن وحلفائها، لجأت إيران إلى تصعيد عسكري وأمني محدود في المنطقة وكالاتي:

- استهداف المنشآت النفطية والشحن البحري: شهدت المنطقة حوادث استهداف ناقلات نفط في الخليج وهجمات على منشآت نفطية سعودية، أبرزها الهجوم على منشآت شركة أرامكو السعودية في (بقيق وخریص) في ايلول (سبتمبر) 2019، والذي أدى إلى خفض إنتاج النفط السعودي بمقدار النصف مؤقتاً، وعلى الرغم من إعلان الحوثيين مسؤوليتهم عن الهجوم، إلا أن الولايات المتحدة والسعودية وجهتا أصابع الاتهام إلى إيران، مشيرتين إلى أدلة فنية واستخباراتية، وهو ما نفته طهران بشدة⁽¹⁾. كما شهدت مياه الخليج وخليج عُمان عدة حوادث استهداف لناقلات النفط، من بينها الهجوم على ناقلتين في حزيران (يونيو) 2019، واحدة نرويجية والأخرى يابانية، حيث اتهمت الولايات المتحدة إيران مباشرة، مستندة إلى مقاطع فيديو قالت إنها تُظهر عناصر من الحرس الثوري الإيراني وهم يزيلون لغمًا غير منفجر من إحدى الناقلات، وقد نفت إيران هذه الاتهامات ووصفتها بأنها « لا أساس لها من الصحة»⁽²⁾.

- تعزيز نفوذ حلفاءها الإقليميين: زادت إيران من دعمها لجماعات مثل الحوثيين في اليمن، وحزب الله في لبنان، والفصائل العراقية المحسوبة عليها، بهدف استخدامها لزيادة الضغط وتوسيع نطاق التهديد على المصالح الأمريكية وحلفائها في المنطقة⁽³⁾.

- إسقاط الطائرات المسيرة الأمريكية: أسقطت إيران في حزيران (يونيو) 2019 طائرة استطلاع أمريكية مسيرة، مما كاد أن يؤدي إلى رد عسكري أمريكي واسع النطاق⁽⁴⁾.

(1) BBC News, Saudi oil attacks: US says intelligence shows Iran involved , 16 September 2019. At the following link: <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-49712417>

(2) فرانس24، الأمم المتحدة تدين الهجوم على ناقلتي النفط في الخليج وبومبيو يتهم إيران، الشرق الاوسط، في 13 / 6 / 2019. على الرابط التالي:

<https://www.france24.com/ar/20190613-%D8%A7%D984%D8%AE%D9>

(3) Congressional Research Service CRS, Iran-Supported Groups in the Middle East and U.S. Policy, IF12587, 7 February 2024. At the following link:

<https://www.everycrsreport.com/reports/IF12587.html>

(4) Britannica, U.S. drone shot down by Iran, 15 Oct. 2020, Retrieved from:

<https://www.britannica.com/procon/US-drone-shot-down-by-Iran-debate>

وعليه، واجهت إيران استراتيجية الضغط الأقصى الأمريكية بمزيج من المقاومة الاقتصادية، التصعيد النووي، والتحالفات الإقليمية، لكنها تكبدت خسائر اقتصادية كبيرة. ويمكن ان يكون هذا من بين الاسباب الرئيسة التي دفعتها لقبول انخراطها في جولات من المفاوضات غير المباشرة مع الولايات المتحدة الامريكية حول برنامجها النووي.

تقييم مدى فاعلية استراتيجية أقصى ضغط الأمريكية تجاه إيران:

هل نجحت استراتيجية « أقصى ضغط » التي انتهجتها إدارة ترامب ضد إيران في تحقيق أهدافها المعلنة؟ لا يوجد إجماع على نجاح تلك الاستراتيجية في تغيير سلوك إيران أو فشلها، فالرأي يختلف بشكل كبير حسب منظور المُحلل والأهداف المحددة لـ « تغيير السلوك ». وبشكل عام يمكن ان نورد في هذا السياق وجهتي نظر مختلفتين حول الموضوع:

- **وجهة النظر الاولى:** ترى ان استراتيجية « أقصى ضغط » التي انتهجتها إدارة ترامب ضد إيران لم تنجح في تحقيق أهدافها المعلنة، بل واجهت عدة تحديات أدت إلى فشلها، وأسفرت عن نتائج عكسية في العديد من الجوانب، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- عدم وجود استراتيجية متكاملة: فبدلاً عن اتباع نهج شامل، ركزت واشنطن على فرض العقوبات دون تقديم بدائل دبلوماسية فعالة، مما جعل السياسة الأمريكية تجاه إيران غير متماسكة. هذا النقص في الاستراتيجية أدى إلى عدم تحقيق الأهداف المرجوة، حيث كانت العقوبات تفتقر إلى الدعم الدولي الكافي، مما جعلها أقل فعالية.

كما ان إدارة ترامب لم تحدد بوضوح ما هي الشروط التي ستؤدي إلى رفع العقوبات أو تخفيفها، هذا الغموض خلق عدم يقين لدى إيران، مما جعلها أقل استعداداً للتفاوض أو التنازل، وجعلها تُدرك أن التحمل قد يكون أفضل خيار في الوقت الراهن.

2- التأثير المحدود على سلوك إيران: رغم العقوبات المشددة لم يتغير سلوك إيران بشكل جذري فيما يتعلق ببرنامجها النووي أو تدخلاتها الإقليمية بل استمرت في تحدي الولايات المتحدة وحلفائها، وأدى ذلك إلى زيادة التوتر والعدائية في بعض الأحيان، ويُشير هذا إلى أن الضغط الاقتصادي وحده ليس أداة فعالة لتغيير السلوك الدولي المعقد، وان استراتيجية الضغط الأقصى الأمريكية فشلت في تحقيق اهدافها.

3- زيادة كمية ونسبة اليورانيوم المخصب: على الرغم من العقوبات، زادت إيران من كمية ونسبة اليورانيوم المخصب لديها بشكل كبير، مما أدى إلى تعزيز برنامجها النووي بدلاً عن تقييده. ووفقاً لمصادر الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)، فإنه في اعقاب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني (JCPOA) في أيار (مايو) 2018، بدأت إيران

تدريجياً في انتهاك التزاماتها، بما في ذلك زيادة نسبة اليورانيوم المخصب من (3,67%)، وهي النسبة المسموح بها لليورانيوم منخفض التخصيب بموجب الاتفاق النووي، إلى (20%) عام 2021، وإلى ما يقارب (60%) عام 2024. ليس هذا فحسب، بل زادت إيران أيضاً من كمية اليورانيوم المخصب من (300 كغم) من اليورانيوم منخفض التخصيب حسب ما نص عليه الاتفاق النووي عام 2018، إلى ما يزيد عن (5000 كغم) منها (120 كجم) مخصب بنسبة (60%) عام 2024⁽¹⁾

4- مرونة إيران وقدرتها على التكيف (سياسة الضغط المضاد): اتخذت إيران سلسلة من الاجراءات والسياسات لمجابهة الاستراتيجية الأمريكية (الضغط الأقصى)، لإفشالها أو الحد من فاعليتها، تمثلت هذه الاجراءات في:⁽²⁾

- الالتفاف على العقوبات: تمكنت إيران من إيجاد طرقٍ للالتفاف على العقوبات، خاصة فيما يتعلق بتصدير النفط، حيث زادت صادراتها النفطية بشكل ملحوظ، خاصة إلى الصين، مما مكّنها من تعويض جزء كبير من الخسائر.

- سياسة «الصبر الاستراتيجي»: تبنت إيران سياسة «الصبر الاستراتيجي» التي تقوم على تحمل الضغوط الاقتصادية والسياسية دون تقديم تنازلات جوهرية، مع التركيز على تعزيز الاقتصاد المقاوم.

- الاستفادة من العلاقات الدولية: استثمرت إيران علاقاتها مع دول مثل الصين وروسيا لكسر العزلة الاقتصادية والسياسية المفروضة عليها.

(1) David Albright, Sarah Burkhard, and Spencer Faragasso, Analysis of IAEA Iran Verification and Monitoring Report February 2025, Institute for science and international security, 3 March 2025. At the following link:

https://isis-online.org/uploads/isis-reports/documents/Final_Analysis_of_February_2025_IAEA_Iran_Verification_Report.pdf

(2) See: Hadi Kahalzadeh, Why Trump's return to 'maximum pressure' on Iran is doomed to fail again, Middle East Eye, 23 February 2025. At the following link:

<https://www.middleeasteye.net/opinion/iran-trump-return-maximum-pressure-doomed-fail-again-why>

ينظر كذلك: مصطفى فحص، إيران بين الصبر الاستراتيجي والاقتصاد المقاوم، صحيفة الشرق الاوسط، في 10 ديسمبر 2019. على الرابط التالي:

<https://aawsat.com/home/article/2030081/%D985%D8%B5%D8%B7%D981%D989-%D981%D8%AD%D8%B5/%D8%A5%D98%A%D8%B1%D8%A7>

5- عدم تعاون الحلفاء الدوليين: لم تحظ سياسة «الضغط الأقصى» التي تبنتها الولايات المتحدة ضد إيران بتأييد واسع من الحلفاء الدوليين، إذ عارضتها الدول الأوروبية الكبرى (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا) وسعت إلى تقليل آثارها عبر إنشاء آلية بديلة تُعرف بـ«إنستكس» (INSTEX)، وهي أداة مالية تهدف إلى تسهيل التبادل التجاري غير الدولار مع إيران، في إطار سلع إنسانية مثل الغذاء والدواء، دون المرور بالنظام المالي الأمريكي. أما روسيا والصين، فقد تبنتا موقفاً استراتيجياً يقوم على تحقيق التوازن بين الحفاظ على علاقتهما مع إيران من جهة، ومع الولايات المتحدة من جهة أخرى، وهو ما انعكس في امتناعهما عن تطبيق العقوبات الأمريكية أو دعمها سياسياً. هذا التباين الدولي، وغياب إجماع حقيقي حول العقوبات، جعلها أقل تأثيراً⁽¹⁾. وأسهم في الحد من فعاليتها، ومنح إيران هامشاً أوسع للمناورة على الساحة الاقتصادية والدبلوماسية.

6- التصعيد العسكري: زادت استراتيجية «أقصى ضغط» من التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وهددت باندلاع صراع عسكري، إذ أدت هذه التوترات إلى زيادة عدم الاستقرار في المنطقة، وأثرت سلباً على الجهود الدبلوماسية لحل الخلافات⁽²⁾.

7- تعزيز العلاقات مع الجماعات الإقليمية: ردّت إيران على الضغوط الأمريكية بتقوية علاقاتها مع الجماعات الإقليمية الموالية لها مثل حزب الله وحماس والحوثيين، مما زاد من نفوذها في المنطقة. هذه الاستجابة تعكس قدرة إيران على التكيف مع الضغوط الخارجية وتعزيز موقفها الإقليمي، مما زاد من تعقيد الوضع الأمني في الشرق الأوسط⁽³⁾.

- أما وجهة النظر الثانية: فترى ان استراتيجية الضغط الاقصى الامريكية قد حققت نجاحاً

(1) محمود حمدي أبو القاسم، بوصلة السياسة الخارجية الإيرانية في ظل تفاقم الصراع الدولي، مركز الدراسات والبحوث، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، في 4 أكتوبر 2022. على الرابط التالي:

<https://rasanah-iiis.org/wp-content/uploads/202210//%D8%A8%D988%%D8%B5%D984%%D8%A9-.pdf>

(2) ينظر: مؤشرات تزايد خطر الصراع بين إيران والولايات المتحدة، أمن دولي، تقارير، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، ألمانيا، في 13 مايو 2025. على الرابط التالي:

<https://www.europarabct.com/?p=104213>

(3) Sara Harmouch, Nakissa Jahanbani, How much influence does Iran have over its proxy 'Axis of Resistance' – Hezbollah, Hamas and the Houthis?, The Conversation, Academic rigour, journalistic flair, 23 January 2024. At the following link:

<https://theconversation.com/how-much-influence-does-iran-have-over-its-proxy-axis-of-resistance-hezbollah-hamas-and-the-houthis-221269>

وإن كان جزئياً في التأثير على إيران وسلوكها الخارجي، ومن الحجج التي تدعم وجهة نظرهم، ما يأتي:

1- الضغط الاقتصادي: لا شك أن العقوبات ألحقت ضرراً بالاقتصاد الإيراني، مما انعكس على حياة المواطنين. هذا الضغط الاقتصادي قد يكون أثر على قدرة إيران على تمويل أنشطتها الإقليمية، وإلى حدٍ ما حدّ من طموحاتها، إذ تشير بيانات من صندوق النقد الدولي إلى أن «الاحتياطات الرسمية الإجمالية» لإيران انخفضت من متوسط (70) مليار دولار للمدة 2000-2017، و(122,5) مليار دولار في عام 2018، إلى (12,4) مليار دولار في عام 2019 و(4) مليارات دولار في عام 2020.⁽¹⁾ مما يشير إلى انهيار وتراجع الاحتياطات الإيرانية من النقد الاجنبي بفعل استراتيجية الضغط الاقصى الامريكية.

وفي عام 2017، قبل فرض العقوبات، كانت صادرات النفط الإيراني حوالي (2,5) مليون برميل يومياً لكنها انخفضت إلى حوالي (350,000) برميل يومياً عام 2020⁽²⁾، وهو تراجع كبير يعكس تأثير العقوبات. وفي عام 2020 بلغ معدل التضخم في إيران حوالي (36,5%)، مقارنة بحوالي (8,2%) في عام 2017، ويقدر صندوق النقد الدولي ارتفاع معدلات التضخم في إيران إلى (43,3%) عام 2025⁽³⁾، مما أدى وسيؤدي إلى تدهور أكثر في مستوى المعيشة لدى العديد من المواطنين، لاسيما مع تراجع قيمة العملة الإيرانية مقابل الدولار الأمريكي، إذ خسر الريال الإيراني أكثر من (90%) من قيمته منذ إعادة فرض العقوبات في عام 2018⁽⁴⁾، مما يعكس انخفاضاً حاداً في قيمة العملة الإيرانية نتيجة استراتيجية الضغط الاقصى الامريكية. ووفقاً للمؤسسة الإيرانية للإحصاء، ارتفع معدل البطالة من حوالي (10%) كمتوسط للسنوات

(1) Elliott Abrams, Did the «Maximum Pressure» Campaign Against Iran Fail?, Council on Foreign Relations, 12 July 2021. At the following link:

<https://www.cfr.org/blog/did-maximum-pressure-campaign-against-iran-fail>

(2) Dalga Khatinoglu, Can Trump really cut Iran's oil exports to zero?, Analysis, IRAN INTERNATIONAL, Volant Media UK Limited, 7 Feb 2025. At the following link:

<https://www.iranintl.com/en/202502073800>

(3) International Monetary Fund, Country Data: Islamic republic Of Iran, At the following link:

<https://www.imf.org/en/Countries/IRN>

(4) للتفاصيل، ينظر: وسط تصاعد التوتر مع واشنطن.. الريال الإيراني يهوي لأدنى مستوى، تقارير، CNBC Arabia، في 8 فبراير 2025. على الرابط التالي:

<https://www.cnbc.com/13400802/08/2025//-%D988%D8%B3%D8%B7-%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF>

العشرة التي سبقت انسحاب ترامب من الاتفاق النووي وتبني استراتيجية الضغط الأقصى الأمريكية إلى حوالي (12,2%) في عام 2018 بعد فرض العقوبات المشددة⁽¹⁾.

2- الضغط على حلفاء إيران: أدت العقوبات إلى زيادة تلك الضغوط، مما قد شجعهم على إعادة النظر في علاقاتهم مع طهران. لكن هذا التأثير كان محدوداً أيضاً، حيث لم يتخل أي من حلفاء إيران عن دعمها بشكل كامل.

3- التقييدات: قد يكون الضغط قد أدى إلى تقييد بعض أنشطة إيران، على الرغم من عدم إيقافها تماماً.

4- التفاوض: يُمكن القول أن الضغط الأقصى دفع إيران إلى طاولة المفاوضات⁽²⁾، على الرغم من أن المفاوضات لم تُفض إلى نتائج ملموسة حتى الآن. لكن الضغط قد يكون عاملاً في إعادة فتح قنوات الحوار.

بشكل عام، يُمكن القول أن استراتيجية الضغط الأقصى لم تحقق أهدافها الرئيسية في تغيير سلوك إيران بشكل جذري. فبينما ألحقت ضرراً اقتصادياً كبيراً، لم تُترجم هذه الضغوط إلى تنازلات سياسية جوهرية من قبل إيران. النجاح الجزئي، إن وجد، كان محدوداً وغير كافٍ لتحقيق أهداف إدارة ترامب. يُعد هذا دليلاً على تعقيد التعامل مع إيران، وأن الضغط الاقتصادي وحده لا يكفي لتغيير سلوكها السياسي والإقليمي.

ثالثاً: الضربات الجوية الاسرائيلية والامريكية للمنشآت النووية الإيرانية في حزيران (يونيو) 2025: الدوافع والتداعيات

شهدت منطقة الشرق الأوسط تصعيداً خطيراً في التوترات العسكرية خلال شهر حزيران (يونيو)، تمثل في شنّ الولايات المتحدة الأمريكية ضربات جوية واسعة النطاق استهدفت منشآت نووية إيرانية رئيسية في 22 حزيران (يونيو) 2025، جاء هذا الهجوم الذي أطلقت عليه واشنطن اسم «مطرقة منتصف الليل» (Operation Midnight Hammer)، بعد

(1) Statista, Iran - Unemployment rate 1999 to 2023, 31 Jan 2025. At the following link:

<https://www.statista.com/statistics/294305/iran-unemployment-rate>

(2) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المفاوضات النووية الأمريكية - الإيرانية: الخلفيات والعقبات والأفاق، مقالات وآراء، في 6 / 5 / 2025. على الرابط التالي:

<https://www.arab48.com/%D985%D982%D8%A7%D984%D8%A7%D8%AA-%D988%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1/%D982%D8%B6%D8%A7>

الحرب الإيرانية الإسرائيلية ذات الإثني عشر يوماً بهدف معلن يتمثل في تعطيل قدرات إيران على تخصيب اليورانيوم⁽¹⁾، وفي رد فعل سريع ومباشر قامت إيران في يوم (23 حزيران (يونيو) 2025) بقصف قاعدة العديد الجوية الأمريكية في قطر بصواريخ، في عملية أسمتها «بشائر الفتح»⁽²⁾.

يهدف هذا المحور الأكاديمي الآتي إلى تحليل هذه الأحداث المتسارعة، وتداعياتها المحتملة على الأمن الإقليمي والدولي.

المبررات الإسرائيلية والأمريكية للضربات الجوية للمنشآت النووية الإيرانية:

بحسب وزارة الدفاع الأمريكية، فإن العملية كانت تهدف إلى تدمير قدرات إيران على تخصيب اليورانيوم وإحداث شلل في بنيتها التحتية النووية دون استهداف قيادتها السياسية أو العسكرية. والجدير بالذكر أن الضربات نُفذت باستخدام قاذفات استراتيجية من طراز B-2 Spirit انطلقت من قواعد أمريكية، وأسقطت 14 قنبلة خارقة للتحصينات من طراز MOP (Massive Ordnance Penetrator) على منشأتي فوردو ونطنز. بالتوازي، أُطلقت أكثر من 25 صاروخ «توماهوك» من غواصات أمريكية في الخليج استهدفت منشأة أصفهان⁽³⁾. وأعلن أن الطائرات الأمريكية نُفذت مهمتها بنجاح وعادت إلى قواعد دون خسائر أو اعتراضات من الدفاعات الجوية الإيرانية⁽⁴⁾.

(1) Operation Midnight Hammer: How the US bombed Iran's nuclear sites without detection, The Economic Times, 23 Jun 2025. On the following link:

<https://economictimes.indiatimes.com/news/defence/operation-midnight-hammer-how-the-us-bombed-irans-nuclear-sites-without-detection/articleshow/122013010.cms>

(2) ينظر: إيران تقصف قاعدة العديد في قطر والدفاعات تعترض الصواريخ، الجزيرة.نت، في 2025/6/23. على الرابط التالي:

<https://www.aljazeera.net/news/202523/6//%D8%B9%D8%A7%D8%AC%D984-%D988%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D984%>

(3) Chris Gordon, '15 Years of Incredible Work': The Inside Story of the Mission to Bomb Iran's Nuclear Sites, Air & Space Forces Magazine, 26 June 2025. On the following link:

<https://www.airandspaceforces.com/inside-story-b-2-mission-bomb-iran-nuclear-sites/>

(4) ينظر: تفاصيل الضربة الأمريكية على إيران.. الأهداف والنتائج، سكاى نيوز عربية، أبوظبي، 22 يونيو 2025. على الرابط التالي:

<https://www.skynewsarabia.com/world/1804531-%D8%AA%D981%D8%A7%D8%B5%D98%A%D984%>

- من الواضح أن واشنطن سعت من خلال هذه الضربة إلى تحقيق جملة من الأهداف:
- 1- منع إيران من تجاوز العتبة النووية، بعد تقارير استخباراتية تفيد ببلوغها مستويات تخصيب متقدمة في فوردو ونطنز واصفهان⁽¹⁾.
 - 2- استعراض الردع الأمريكي، في ظل تنامي النفوذ الإيراني الإقليمي، من خلال إيصال رسالة حازمة بأنها لن تسمح لإيران بالمضي في تطوير سلاح نووي وبتجاوز «الخطوط الحمراء»⁽²⁾.
 - 3- دعم الحلفاء الإقليميين، خصوصاً (الكيان الاسرائيلي) ودول الخليج، الذين عبّروا عن قلقهم المتزايد من البرنامج النووي الإيراني⁽³⁾.
 4. فرض واقع جديد على طاولة التفاوض، بعد تعثر المسارات الدبلوماسية ورفض طهران تقديم تنازلات إضافية.

الرد الإيراني على الضربات الأمريكية:

تشير صور الأقمار الصناعية الصادرة عن شركة Maxar، إلى أضرار جسيمة في منشآت فوردو ونطنز، بما في ذلك انهيارات تحت الأرض وانفجارات في أنظمة التهوية، بينما تُظهر الصور أضراراً سطحية كبيرة في منشأة أصفهان⁽⁴⁾. ورغم أن إيران لم تصدر بياناً رسمياً تفصيلياً

(1) ينظر: صور جديدة تظهر الأضرار اللاحقة بمنشآت إيران النووية، الحدث، في 25 يونيو 2025. على الرابط التالي:

<https://www.alhadath.net/202525/06//%D8%B5%D988%D8%B1-%D8%AC%D8%AF%D98%A%D8%AF%D8%A9>

(2) Dana Stroul, Michael Herzog, Dennis Ross, Robert Satloff, U.S. Attacks Iranian Nuclear Sites: Implications for Israel, the Middle East, and U.S. Policy, Policy Analysis, Policy Watch 4060, The Washington Institute for Near East Policy, The Washington Institute, 25 Jun 2025. On the following link:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/us-attacks-iranian-nuclear-sites-implications-israel-middle-east-and-us-policy>

(3) Ibid

(4) Jonathan Landay, Satellite images indicate severe damage to Fordow, but doubts remain, Reuters, 23 June 2025. On the following link:

https://www.reuters.com/world/middle-east/satellite-images-indicate-severe-damage-fordow-doubts-remain-202522-06-/?utm_source=chatgpt.com

حول الأضرار، أفادت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن المراقبين لم يصدوا تسرباً إشعاعياً، مما يؤكد أن المواقع قد أُفرغت جزئياً من المواد النووية قبل الضربة⁽¹⁾. ومع ذلك، كشفت مصادر استخباراتية أن إيران كانت قد نقلت جزءاً من أنشطتها إلى مواقع غير مُعلنة⁽²⁾، مما يُقلل من التأثير الكامل للضربة على المدى البعيد.

وكرر فعل على الضربة الأمريكية، أعلنت إيران في بيان طارئ أن « جميع المصالح الأمريكية في المنطقة باتت أهدافاً مشروعة⁽³⁾ وردّت بإطلاق دفعة من الصواريخ الباليستية على أهداف في (الكيان الاسرائيلي)، ما أدى إلى استنفار أنظمة الدفاع الجوي في تل أبيب، كما دعت الحكومة الإيرانية إلى جلسة طارئة لمجلس الأمن، مطالبة بإدانة ما وصفته بـ «العدوان الأمريكي السافر»⁽⁴⁾.

ولم تكنف إيران بذلك، بل قامت إيران بعملية عسكرية استهدفت خلالها قاعدة العديد الجوية الأمريكية في قطر بالصواريخ، وقد أكدت مصادر عسكرية أن الهجوم على قاعدة العديد تم بصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى، وأعلنت إيران أن الهجوم يهدف إلى «الرد على العدوان الأمريكي» دون استهداف مباشر لدولة قطر⁽⁵⁾.

وتُعد قاعدة العديد القاعدة العسكرية الأمريكية الأهم في الخليج، وتستضيف نحو(10

(1) International Atomic Energy Agency - IAEA, Update on Developments in Iran 7, 27 / 6 / 2025.

On the following link:

<https://www.iaea.org/newscenter/pressreleases/update-on-developments-in-iran-7>

(2) Jewish Institute for National Security of America- JINSA, Infographic: Severing Iran's Path to a Nuclear Weapon, 27 June 2025. On the following link:

https://jinsa.org/jinsa_report/infographic-severing-irans-path-to-a-nuclear-weapon/

(3) يورو نيوز، إيران تتعهد بالرد.. ما هي المصالح الأمريكية التي يُمكن استهدافها؟، موقع euro news، في 22 / 6 / 2025. على الرابط التالي:

<https://arabic.euronews.com/202522/06//us-military-middle-east-iranian-response-missiles>

(4) - ينظر: مجلس الأمن الدولي يعقد جلسة طارئة في الساعات المقبلة بطلب من إيران، الشروق نيوز، في 22 يونيو 2025. على الرابط التالي:

<https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=22062025&id=ac20faf84-b544-e15-bed6-de0ca82fdb3>

(5) عبد السلام فايز، قطر: صاروخ إيراني من أصل 18 سقط بالقاعدة الأمريكية دون خسائر، صحيفة رأي اليوم، في 23 / 6 / 2025. على الرابط التالي:

<https://www.raialyoum.com/%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D988%D8%AE>

آلاف جندي أمريكي)، وتضم مركز القيادة الجوية الأمريكية في المنطقة (CENTCOM)، ومرافق لوجستية واستخبارية متقدمة⁽¹⁾، وقد استخدمت هذه القاعدة لإطلاق عمليات عسكرية في العراق، سوريا، وأفغانستان. وبالتالي، فإن استهدافها يشكل تحوُّلاً في قواعد الاشتباك التقليدية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية

وتهدف إيران من استهداف قاعدة العديد الجوية الأمريكية في قطر إلى:

1- الردع والانتقام: جاء الاستهداف كخطوة انتقامية مباشرة رداً على الضربات الأمريكية التي استهدفت مواقع نووية إيرانية،⁽²⁾ كما يعكس رغبة إيران في فرض معادلة ردع جديدة، مفادها أن أي اعتداء على أراضيها لن يبقى دون رد، حتى وإن كان الرد في قلب الخليج.

2- استرضاء الجبهة الداخلية والإقليمية: تهدف إيران من الضربة كوسيلة لرفع المعنويات الشعبية في الداخل الإيراني، خاصة بعد تعرض البلاد لضربات أمريكية و(إسرائيلية). كما تمثل رسالة دعم لمحور المقاومة (حزب الله، الحوثيين، الأحزاب والجهات الداعمة لها في العراق) بإظهار إيران كقوة لا تتردد في مواجهة واشنطن عسكرياً⁽³⁾.

3- توسيع ساحة المواجهة: إيران من خلال استهداف قاعدة أمريكية خارج أراضيها، وخاصة في قطر، سعت إلى نقل ساحة المعركة إلى نطاق إقليمي أوسع⁽⁴⁾، هذا يعكس رغبتها في إشراك حلفاء واشنطن الخليجيين بصورة غير مباشرة في التصعيد، للضغط على الولايات المتحدة ودفعها للضغط كذلك على حليفاتها (إسرائيل) لإنهاء الحرب.

4- توجيه رسالة إلى دول الخليج: إرسال تحذير غير مباشر لدول الخليج من مغبة استضافة قواعد أمريكية تُستخدم في شنّ هجمات على إيران. قد يكون الهدف أيضاً تفكيك أو زعزعة

(1) ينظر: بعد تعرضها لهجوم إيراني.. ماذا نعرف عن قاعدة «العديد» الأمريكية في قطر؟، ترجمات، Sky News Arabia، في 24 يونيو 2025. على الرابط التالي:

<https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1804890-%D986%D8%B9%D8%B1%D981%>

(2) Andrew Mills, Parisa Hafezi and Alexander Cornwell, Iran fires missiles at US base in Qatar, Trump calls for peace, Reuters, 24 June 2025. On the following link:

https://www.reuters.com/world/middle-east/iran-weighs-retaliation-against-us-strikes-nuclear-sites-202523-06-/?utm_source=chatgpt.com

(3) Kian Sharifi, RFE RL, Iran's Attack On US Air Base In Qatar Highly Symbolic Analysis, Eurasia Review: News & analysis, 24 June 2025..

(4) إيثار شلبي، ماذا اختارت إيران القاعدة الأمريكية في قطر لتوجيه رسالتها لواشنطن؟، BBC news عربي، 24 يونيو/ حزيران 2025.

التحالف الأمني الأمريكي الخليجي من خلال إثارة الخوف من أن الحضور الأمريكي يجلب معه المخاطر⁽¹⁾.

5- تحسين الموقع التفاوضي: بما ان المفاوضات النووية متوقفة أو في حالة انسداد، فقد تكون الضربة وسيلة لإعادة خلط الأوراق وتحقيق مكاسب تفاوضية من موقع قوة.

6- اختبار القدرات الدفاعية الأمريكية: تمثل الضربة اختباراً لمنظومات الدفاع الجوي الأمريكية في الخليج، خاصة بطاريات «باتريوت» و«ثاد»، إذ تسعى إيران لتحديد نقاط الضعف في البنية العسكرية الأمريكية في الخليج، تمهيداً لأي مواجهة مستقبلية⁽²⁾. وعليه، إن استهداف إيران لقاعدة العديد الأمريكية لا يمكن اعتباره حدثاً معزولاً أو مجرد رد تكتيكي، بل هو جزء من استراتيجية إيرانية أوسع تهدف إلى إعادة رسم توازن القوى في الخليج، وتأكيد قدرة طهران على الردع والتأثير في القرار الأمريكي عبر أدوات عسكرية مباشرة، كما يعكس تحولاً واضحاً في أساليب المواجهة الإيرانية التي باتت أكثر جرأة وانفتاحاً على الصدام المباشر.

تقييم أثر الضربات الجوية الامريكية على البرنامج النووي الإيراني:

على الرغم من إعلان الرئيس ترامب بأن المنشآت النووية الإيرانية دُمّرت تماماً، أظهرت التقييمات السرية الأمريكية أن البرنامج النووي تراجع « لبضعة أشهر» فقط، ولم يُلغَ بالكامل، إذ تشير تقييمات وكالة الاستخبارات الدفاعية الامريكية (DIA) إن الضربات ألحقت أضراراً بمكونات أساسية، لكنها لم تقضِ على المنشآت تحت الأرض، وأشارت النتائج إلى تأخير البرنامج لبضعة أشهر، وليس سنوات⁽³⁾. أما التقييمات الأولية للاستخبارات (الكيان الإسرائيلي المحتل) فقد عدّت أن الهجمات المشتركة الأمريكية والإسرائيلية سبّبت تأخيراً لسنوات في البرنامج النووي، لكن لم تدمر بنيته بالكامل⁽⁴⁾.

(1) Menna Alaaeldin, Pasha Magid and Maha El Dahan, Gulf states on high alert after US strikes Iran's nuclear sites, Reuters, 22 June 2025.

(2) Brian Carter and Nicholas Carl, Iranian Calculus and Response Options Following The US Strikes, The Institute For The Study Of War - ISW, 23 June 2025.

(3) ينظر: حصريا لـ CNN.. تقييم استخباراتي أمريكي يخالف ترامب: الضربات على إيران لم تدمر المواقع النووية، CNN بالعربية، 25 يونيو / حزيران 2025.

(4) - ينظر: تضارب أمريكي إسرائيلي حول حجم الأضرار التي ألحقتها الضربة المشتركة بمواقع إيران النووية، RT عربية، في 25 / 6 / 2025. على الرابط التالي:

في حين أظهرت الصور الفضائية حدوث أضرارٍ جسيمة في البنى التحتية فوق الأرض - فوردو، نطنز، أصفهان - لكن المنشآت تحت الأرض (خاصة في فوردو) قد تكون سليمة جزئياً⁽¹⁾، أما تقارير المنظمة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) وأخبار إيران الرسمية فإنها أشارت إلى عدم وجود تسرب إشعاعي أو فقدان نووي حالي، وأن المادة الانشطارية قد نُقلت قبل الاعتداء⁽²⁾.

ما مستقبل البرنامج النووي الإيراني بعد الضربات الجوية الامريكية؟

1- سيناريو إعادة الإعمار السريع (تأجيل لبضعة أشهر):

إذا نجحت إيران في حماية أجهزة الطرد المركزي واليورانيوم المخصب وقدرتها على إعادة تشغيل المرافق تحت الأرض، فقد تستأنف عملها خلال عدة أشهر⁽³⁾. تشمل المؤشرات الداعمة لهذا السيناريو:

- استمرار العمل باستخدام مراكز سرية حديثة تحت الأرض.
- استئناف التخصيب بانزلاق تدريجي، متجاوزاً العقبات المؤقتة.
- القدرة الإيرانية على إعادة الإعمار (كما حدث بعد هجمات «ستوكسنت» (Stuxnet) الالكترونية على انظمة المعلومات في إيران والتي الحققت الضرر بأجهزة الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم عام 2010⁽⁴⁾).

2- سيناريو تسارع نحو التسلّح النووي رداً على الضربة الامريكية:

وفي هذا السيناريو تسعى إيران إلى انتهاج نهج الردع نووياً، وقد أكدت هذا الطرح بعض

<https://arabic.rt.com/world/1686697-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D98%A%D984%>

(1) ينظر: صور جديدة تظهر الأضرار اللاحقة بمنشآت فوردو وأصفهان ونطنز، العربية. نت، 25 يونيو 2025. على الرابط التالي:

<https://www.alarabiya.net/iran/202525/06//%D8%B5%D988%-%D8%B1-%D8%AC%D8%AF%D98%A%D8%AF%D8%A9>

(2) الامم المتحدة، وكالة الطاقة الذرية: لا زيادة في مستوى الإشعاع خارج المواقع النووية الإيرانية عقب الهجمات الأخيرة، في 22 حزيران/ يونيو 2025.

(3) ينظر: خيارات إيران النووية في ميزان تأثيرات الضربات الأميركية، الشرق نيوز، في 1 يوليو 2025.

(4) ينظر: خبراء: الهجوم الالكتروني على منشآت إيران النووية بدأ العمل عليه منذ عام 2005، RT عربية، في 2013 / 2 / 27.

الهيئات مثل رابطة الحد من الاسلحة (Arms Control Association) التي تخشى أن تعزز الضربة الأمريكية من نية إيران لتطوير قنبلة نووية كرد فعل دفاعي⁽¹⁾. من خلال⁽²⁾:

- قد تدمر الضربات بعض المنشآت، لكن إيران قد ترد بتسريع التخصيب بنسب أعلى من (90% سرًا).

- قد تستثمر إيران أكثر في بناء منشآت تحت الأرض، أو نقل بعضها إلى حلفاء مثل روسيا أو الصين.

- احتمال خروج إيران من معاهدة حظر الانتشار النووي (NPT).

3- سيناريو عودة المفاوضات تحت الضغط:

من الممكن أن تعود إيران إلى طاولة المفاوضات بعد ضربة جوية أمريكية للمنشآت النووية، خاصةً إذا شعرت بضغط كبير، فقد تختار اللجوء إلى الدبلوماسية كطريقة لتقليل التوتر وتحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية⁽³⁾. ومع ذلك، فهناك عوامل أخرى قد تؤثر على قرارها، مثل رد فعل الرأي العام الإيراني، والتحالفات الإقليمية، والمواقف الدولية. ومن العوامل الدافعة لتحقيق هذا السيناريو وهو الاقرب للتحقق:

1- الضغط العسكري: الضربات الجوية الأمريكية قد تدفع إيران إلى التفكير في التهدة لتجنب المزيد من الخسائر أو التصعيد.

2- الاعتبارات السياسية: قد ترى إيران أن العودة إلى المفاوضات هي أفضل طريقة لرفع العقوبات الاقتصادية أو تحقيق مكاسب أخرى من خلال التفاوض.

3- تأثير الوكالة الدولية للطاقة الذرية: إذا أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عدم التزام إيران بتعهداتها النووية، فقد يزيد ذلك من الضغط على إيران للعودة إلى المفاوضات⁽⁴⁾.

(1) See: U.S. Involvement in Israel's Attack on Iran Would Set Back U.S. and Global Security and Increase the Risk of Nuclear Proliferation, Arms Control Association, 18 June 2025

(2) See: Zero Enrichment: An Unnecessary, Unrealistic Objective to Prevent an Iranian Bomb, ISSUE BRIEFS, Volume 17, Issue 3, Arms Control Association, 12 June 2025.

(3) Jon Gambrell, Iran assesses the damage and lashes out after Israeli and U strikes damage its nuclear sites, The Associated Press, 1 July 2025. On the following link:
<https://apnews.com/article/mideast-wars-iran-satellite-photos-nuclear-sites-us-da82442dd4d526e69a4f1e77a72f3dfd>

(4) Kanishka Singh and Ismail Shakil, G7 urges talks to resume for deal on Iran nuclear program, Reuters, 1 July 2025. On the following link:

وبشكل عام، يعتمد القرار على تقييم إيران للمخاطر والفوائد المرتبطة بالعودة إلى طاولة المفاوضات، مع الأخذ في الاعتبار العوامل المختلفة التي قد تؤثر على هذا القرار. رابعاً: السيناريوهات المستقبلية المحتملة للمفاوضات الأمريكية - الإيرانية بشأن البرنامج النووي:

تعد دراسة المستقبل من المهام الرئيسة لأي باحث، لذلك يبدي الباحثون في الدراسات الجيوبوليتيكية اهتماماً كبيراً بمنهج استشراف المستقبل، والذي يعني اجتهاد الباحث في صياغة مجموعة من الفرضيات والتنبؤات المشروطة التي تشمل المعالم الرئيسة للظاهرة موضوع البحث⁽¹⁾. ويضع استشراف المستقبل أمام صانع القرار البدائل المتاحة لاتخاذ المناهج المناسبة، وتعظيم مصلحة الدولة ودرء التهديدات والتحديات التي تجابهها والأزمات المنتظر مجابتهها⁽²⁾. ويستند منهج الاستشراف المستقبلي على تقنيات عديدة لقراءة المستقبل أبرزها تقنية أو أداة الاستشراف الاستراتيجي بالسيناريوهات الذي يضع الاستباق في خدمة الفعل. وسنحاول هنا استشراف الآفاق المستقبلية المحتملة للمفاوضات الأمريكية - الإيرانية بشأن البرنامج النووي الإيراني في عهد ترامب، على النحو الآتي:

السيناريو الاول: فشل تام للمفاوضات وتصعيد العقوبات

يقوم هذا السيناريو على فشل المفاوضات نتيجة لعدم وجود أرضية مشتركة بين الطرفين، وتساعد التوتر والتهديدات المتبادلة، ومن تبعاته استمرار الولايات المتحدة في سياسة الضغط الأقصى دون أي تنازلات، مع تشديد متواصل للحظر الاقتصادي والمالي على إيران. في المقابل، تقوم إيران بتصعيد نووي تدريجي عبر زيادة مستويات تخصيب اليورانيوم وتوسيع أنشطتها النووية خارج حدود الاتفاق النووي JCPOA، مع الحفاظ على حالة من المواجهة غير المباشرة في المنطقة.

https://www.reuters.com/world/middle-east/g7-urges-talks-resume-deal-iran-nuclear-program-202501-07-/?utm_source=chatgpt.com

(1) أحمد حسن مجهول الحساوي، تحليل جيوبوليتيكي للبعد الإقتصادي في سياسي الولايات المتحدة الأمريكية والصين إزاء العراق، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، 2019، ص164.

(2) وائل محمد اسماعيل، التخطيط العلمي لصنع المستقبل: رؤى نظرية، مجلة دراسات دولية، العدد 47، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2011، ص75.

5- ردود الفعل الدولية على الأنشطة النووية: ففي آذار (مارس) 2024، أصدرت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا بياناً مشتركاً خلال اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أعربت فيه عن أن صبرها على البرنامج النووي الإيراني « ليس بلا حدود». وطالبت المجلس بأن يكون مستعداً للإبلاغ عن أي انتهاكات من قبل إيران، مما قد يؤدي إلى إحالة ملفها إلى مجلس الأمن الدولي وتشديد العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية⁽¹⁾.

العوامل المعرّقة لتحقيق هذا السيناريو:

1- التأثيرات الاقتصادية المتبادلة: إن استمرار العقوبات قد يؤدي إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في إيران، مما قد يدفعها إلى اتخاذ خطوات تصعيدية، كما أن تكبد الشركات الأمريكية خسائر فادحة في السوق الإيرانية وتأثر حلفاء الولايات المتحدة من العقوبات، قد يقف عائقاً أمام تحقيق هذا السيناريو.

2- المخاطر الأمنية: وتتمثل في احتمال تصاعد المواجهات العسكرية غير المباشرة في المنطقة. بينما يظل القلق الأكثر إلحاحاً في احتمال توجيه (كيان إسرائيل المحتل) ضربة استباقية للمنشآت النووية الإيرانية، وهي الخطوة التي قد تجبر الولايات المتحدة على التدخل عسكرياً للدفاع عن (كيان إسرائيل المحتل) ضد رد الفعل الانتقامي من جانب إيران، مما قد يؤدي إلى إشعال صراع إقليمي أوسع نطاقاً، وهو السيناريو الذي تحاول إدارة ترامب تجنبه⁽²⁾.

3- الانقسام الدولي: الذي يتمثل في معارضة الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا سياسة العقوبات الأحادية الأمريكية على إيران، مشيرين إلى أنها غير قانونية وغير فعالة، وتضرب بالتعاون الدولي والعلاقات الاقتصادية والسياسية، وتزيد من التوتر في المنطقة وتعارض مع القانون الدولي⁽³⁾.

(1) See: America and Europe: Our patience with Iran's nuclear program is not unlimited, Reports, IRAN INTERNATIONAL, Volant Media UK Limited, 5 March 2025. At the following link: https://www.iranintl.com/ar/202503053305?utm_source=chatgpt.com

(2) Younes Zangiabadi, Trump 2.0 And Iran: Nuclear Escalation, Geopolitical Risks And Diplomatic Possibilities, The Institute for Peace & Diplomacy, 10 March 2025. At the following link: <https://peacediplomacy.org/202510/03//trump-20--and-iran-nuclear-escalation-geopolitical-risks-and-diplomatic-possibilities/>

(3) - ينظر: شركاء إيران الرئيسيون يرفضون مساندة العقوبات الأميركية، الجزيرة.نت، في 8 / 8 / 2018. على الرابط التالي:

السيناريو الثاني: التوصل إلى اتفاق محدود ومعدل

في هذا السيناريو، يتم التوصل إلى اتفاق محدود ومعدل بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، حيث تتغلب الاعتبارات البراغماتية على المواقف المتشددة الأولية لدى الطرفين، إذ تدرك إدارة ترامب، ربما بتأثير من مستشارين أكثر اعتدالاً أو نتيجة ضغوط من حلفاء دوليين قلقين من التصعيد، أن مطلب «التفكيك الكامل» للبرنامج النووي الإيراني غير واقعي وقد يؤدي إلى مواجهة عسكرية مكلفة وغير مضمونة النتائج. وفي الوقت نفسه، تواجه إيران ضغوطاً اقتصادية شديدة بسبب العقوبات، مما يجعل قيادتها تدرك أن استمرار الوضع الراهن يهدد الاستقرار الداخلي ويعيق طموحاتها التنموية⁽¹⁾.

بناءً على ذلك، يُظهر الطرفان مرونة أكبر في المفاوضات، قد تقبل واشنطن ببقاء برنامج نووي إيراني محدود مخصص للأغراض السلمية، مع فرض قيود أكثر صرامة من تلك التي كانت في الاتفاق الأصلي (JCPOA). تشمل هذه القيود تمديد فترات القيود (Sunset Clauses) وتوسيع نطاق عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتشمل مواقع غير معلنة بشكل أسهل، بالإضافة إلى فرض قيود على تطوير أجهزة الطرد المركزي المتقدمة. وقد يتضمن الاتفاق أيضاً آليات أقوى للتحقق وإعادة فرض العقوبات (snapback) في حال انتهاك إيران للاتفاق. في المقابل، توافق إيران على هذه القيود الإضافية وتتعهد مجدداً بعدم السعي لامتلاك أسلحة نووية⁽²⁾، مع الحصول على تخفيف تدريجي ومشروط للعقوبات الاقتصادية، يبدأ بقطاعات إنسانية ثم يتوسع ليشمل قطاعات أخرى مثل النفط والبنوك، بناءً على التزام طهران بنود الاتفاق. قد يلمح ترامب إلى أن هذا الاتفاق «أفضل» من الاتفاق السابق، مركزاً على القيود الإضافية وآليات التحقق⁽³⁾.

<https://www.aljazeera.net/news/2018/8//%D8%B4%D8%B1%D983%D8%A7%D8%A1-D8%A5%D98%A%D8%B1%D8%A7%D986>

- (1) وحدة الدراسات السياسية، المفاوضات النووية الأمريكية - الإيرانية: الخلفيات، والعقبات، والآفاق، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 6 مايو 2025، ص.6.
- (2) صابر غل عنبري، إيران قد تسمح بدخول مفتشين أميركيين لمنشآتها النووية إذا حصل اتفاق، تقارير دولية، العربي الجديد، في 28 مايو 2025. على الرابط التالي:

<https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%A5%D98%A%D8%B1%D8%A7%D986-%D982%D8%AF-%D8%AA%D8%B3%D985%D8%AD>

- (3) وحدة الدراسات السياسية، المفاوضات النووية الأمريكية - الإيرانية: الخلفيات، والعقبات، والآفاق، المصدر السابق، ص.6.

العوامل الدافعة لتحقيق السيناريو:

- 1- البراغمية وتجنب الحرب: إدراك الطرفين للتكاليف الباهظة للتصعيد العسكري ورغبتهما في تجنب مواجهة شاملة.
- 2- الضغوط الاقتصادية على إيران: حاجة إيران الماسة لتخفيف العقوبات وتحسين اقتصادها وتهدئة السخط الداخلي.
- 3- الضغوط الدولية: رغبة القوى الدولية، خاصة الأوروبية، في الحفاظ على إطار دبلوماسي ومنع انهيار الجهود الدبلوماسية.
- 4- تأثير الجناح المعتدل: وجود أصوات داخل الإدارتين الأمريكية والإيرانية ترى أن اتفاقاً محدوداً أفضل من عدم وجود اتفاق أو الانزلاق نحو الحرب.
- 5- رغبة ترامب في تحقيق «صفقة»⁽¹⁾: قد يرى ترامب في التوصل إلى اتفاق معدّل، حتى لو كان محدوداً، إنجازاً دبلوماسياً يمكن تسويقه سياسياً.

العوامل المعرّقة لتحقيق هذا السيناريو:

- 1- معارضة المتشددين: وجود تيارات قوية في كلا الدولتين ترفض أي تسوية وتفضل المواجهة⁽²⁾. أي إن هذا السيناريو سيواجه تحديات كبيرة، أبرزها معارضة الجناح المتشدد في واشنطن وطهران، الذين سيرون في الاتفاق تنازلاً غير مقبول.
- 2- معارضة الحلفاء الإقليميين: اعتراض (إسرائيل) ودول خليجية على أي اتفاق لا يشمل قيوداً صارمة على البرنامج الصاروخي الإيراني⁽³⁾. من الممكن ظهور اعتراضات قوية محتملة من أولئك الحلفاء الذين يرون أن الاتفاق لا يعالج مخاوفها الأمنية بشكل كافٍ، لا سيما فيما يتعلق بالبرنامج الصاروخي الإيراني ودورها الإقليمي⁽⁴⁾.

(1) عادل الشروعات، ترامب يرى الاتفاق النووي مع إيران قريباً وطهران مستعدة بشرط!، DW Global Media Forum، في 2025/5/15، على الرابط التالي:

<https://www.dw.com/ar/%D8%A%D8%B1%D8%A7%D985%D8%A8-%D98%A%D8%B1%D989%>

(2) 65 Erin Cunningham and Bijan Sabbagh, Iran's hard-liners and moderates clash over whether to honor the nuclear deal, The Washington Post, 9 May 2018. At the following link:

https://www.washingtonpost.com/world/irans-hard-liners-and-moderates-clash-over-whether-to-honor-the-nuclear-deal/201809/05//a3ca57d852-f711-e8-a6d4-ca1d035642ce_story.html

(3) Erin Cunningham and Bijan Sabbagh, Op.cit.

(4) وحدة الدراسات السياسية، المفاوضات النووية الأمريكية - الإيرانية: الخلفيات، والعقبات، والآفاق، المصدر السابق، ص.6.

- 3- صعوبة التفاوض على التفاصيل: الخلافات حول التفاصيل الفنية والقانونية للاتفاق قد تعرقل التوصل إلى اتفاق نهائي.
- 4- انعدام الثقة المتبادل: الشكوك العميقة بين الطرفين قد تجعل من الصعب بناء الثقة اللازمة لتنفيذ اتفاق معقد.
- 5- ربط الملف النووي بملفات أخرى: إصرار أي من الطرفين على ربط المفاوضات النووية بقضايا أخرى شائكة قد يعقد المفاوضات⁽¹⁾.

السيناريو الثالث: التصعيد العسكري

في حال فشل المفاوضات النووية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، قد تشهد العلاقات بين الدولتين تصعيداً عسكرياً يتدرج من مواجهات محدودة إلى حرب شاملة. وقد تكون فرص تحقق هذا السيناريو كبيرة نسبياً في حال إذا ما وصلت المحادثات إلى طريق مسدود، لاسيما مع اصرار إدارة الرئيس دونالد ترامب على مطالبتها بتفكيك البنية التحتية النووية الإيرانية بشكل كامل، ووقف تخصيب اليورانيوم، ووقف دعمها للجماعات الإقليمية، معتبرةً إياها شروطاً أساسية لرفع العقوبات. من جانبها، تتمسك طهران بحقها في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وترفض المساس بقدراتها الصاروخية أو نفوذها الإقليمي، بوصف المطالب الأمريكية تدخلاً سافراً في شؤونها الداخلية.

العوامل الدافعة لتحقيق السيناريو:

- 1- فشل المفاوضات النووية: بسبب تعنت الطرفين حول رفع العقوبات أو ضمانات عدم التسلح النووي، إذ تصر إيران على رفع العقوبات أولاً، بينما تطلب الولايات المتحدة الأمريكية تقييداً صارماً للأنشطة النووية⁽²⁾.
- 2- تصعيد إيراني: قد تزيد إيران من تخصيب اليورانيوم بنسب عالية تصل (90%)، أو تقوم بطرد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية⁽³⁾، أو تشن هجمات من خلال الحلفاء (مثل

(1) وحدة الدراسات الإيرانية، التفاوض على حافة الهاوية: مآلات الحوار النووي بين إيران والولايات المتحدة، مركز الإمارات للسياسات، في 7 مايو 2025. على الرابط التالي:

<https://www.epc.ae/ar/details/brief/malat-alhiwar-alnawawi-bayn-iran-walwilayat-almutahida>

(2) Ariel Eli Levite, Prioritizing Nuclear Negotiations With Iran, Carnegie Endowment for International Peace, 18 February 2025. At the following link:

<https://carnegieendowment.org/posts/202502//iran-trump-nuclear-deal?lang=en>

(3) Valerie Lincy and Gary Milhollin, Iran's Nuclear Timetable: The Weapon Potential, Articles

الحوثيين في اليمن، أو حزب الله في لبنان، أو الجماعات الموالية لها في العراق) على القواعد العسكرية الأمريكية وحلفائها⁽¹⁾.

3- الرد الأمريكي: قد ترد الولايات المتحدة بضربات جوية على المنشآت النووية الإيرانية⁽²⁾، أو تصفية قيادات في الحرس الثوري، كما حدث في عملية اغتيال الجنرال قاسم سليمان في عام 2020.

4- الضغوط الداخلية في الدولتين: الضغط من المحافظين في إيران لتبني موقف متصلب، والضغوط الأمريكية من الكونغرس لمواجهة إيران.

5- الدور (الإسرائيلي): قد يشنّ (كيان إسرائيل المحتل) ضربات وقائية ضد المنشآت النووية الإيرانية، كما مهدت سابقاً⁽³⁾ ومثلما قامت بهجوم جوي في فجر يوم الجمعة 13 حزيران (يونيو) 2025 استهدفت فيه قادة عسكريون بارزون ومنشآت عسكرية ونووية⁽⁴⁾.

العوامل المعرّقة لتحقيق هذا السيناريو:

1- المخاوف من حرب شاملة: تردد واشنطن وطهران في الدخول في مواجهة مفتوحة بسبب التكاليف الباهظة قد يدفعهم للبحث عن حلول دبلوماسية⁽⁵⁾.

and Reports, Wisconsin Project on Nuclear Arms Control, Iran Watch, 28 March 2025. At the following link:

<https://www.iranwatch.org/our-publications/articles-reports/irans-nuclear-timetable-weapon-potential>

(1) طوني فرنسيس، حروب الوكلاء في المفاوضات الأمريكية- الإيرانية، آراء، Independent Arabia، في 21 أبريل 2025. على الرابط التالي:

<https://www.independentarabia.com/node/622175/%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1/%D8%AD%D8%B1%D988%D8%A8>

(2) See: The Wall Street Journal: Trump is considering «preemptive airstrikes» to prevent Iran from obtaining a nuclear weapon., Reports, IRAN INTERNATIONAL, Volant Media UK Limited, 13 December 2024. At the following link https://www.iranintl.com/ar/202412135568?utm_source=chatgpt.com

(3) - Toi Staff, Ex-Mossad chief says Israeli strikes on Iran nuclear sites 'must be on the table', The Times of Israel, 26 November 2021. At the following link:

<https://www.timesofisrael.com/ex-mossad-chief-says-israeli-strike-on-iran-nuclear-sites-must-be-on-the-table/>

(4) كيان إسرائيل المحتل يشن ضربات جوية استباقية ضد أهداف عسكرية ونووية إيرانية وطهران تتوعد برد قوي، شبكة المعلومات الدولية الانترنت الرابط: BBC.NEWS.com.

(5) Jennifer Rizzo, Putting a price tag on war with Iran, CNN, 19 November 2012. At the following link: <https://edition.cnn.com/2012/11/19/world/iran-war-cost>

2- الآثار الاقتصادية: العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران قد تؤدي إلى ضغوط داخلية تجعل الحكومة الإيرانية أكثر انفتاحاً على المفاوضات⁽¹⁾، بينما تخشى أمريكا من ارتفاع أسعار النفط عالمياً في حال إغلاق مضيق هرمز، مما قد يؤثر سلباً على الاقتصاد العالمي⁽²⁾.

3- الضغوط الدولية: تدخل المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأوروبية وروسيا والصين، للضغط من أجل احتواء الأزمة والعودة إلى المفاوضات⁽³⁾.

4- الرأي العام الأمريكي: ان معارضة الرأي العام الأمريكي للحرب خفّضت احتمالية ضربات أمريكية غير مدروسة، إذ أظهرت استطلاعات مركز بيو للأبحاث (Pew Research Center) أن غالبية الأمريكيين يعارضون انخراط بلادهم في حرب جديدة في الشرق الأوسط، حتى في ظل وجود تهديدات⁽⁴⁾.

5- ردود الفعل الإيرانية غير المتوقعة: حذر معهد بروكينغز (Brookings Institution) من أن إيران قد تردّ على أيّ عدوان بأساليب غير متوقعة وغير متكافئة، تشمل هجمات على القواعد الأمريكية وتحريك حلفاء إقليميين لها، ما قد يؤدي إلى تصعيد أوسع، ويزيد كلفة المواجهة⁽⁵⁾.

6- انشغال واشنطن بتحديات أكبر: إن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية تتركز حالياً على المنافسة مع الصين، التوترات مع روسيا، وقضايا داخلية ضاغطة، ولا يبدو أنّ هناك نية لصرف الموارد نحو جبهة جديدة في الشرق الأوسط.

(1) بوتلجة ياسين، الاقتصاد الإيراني بين تأثير العقوبات الأمريكية وأساليب المواجهة، مجلة السياسة العالمية، المجلد 8، العدد 1، جامعة الجزائر، 2024، ص 504-514.

(2) - ينظر: مضيق هرمز تحت تهديد التوترات الجيوسياسية، تقارير خاصة - تقارير الطاقة، موسوعة الاقتصاد Econ-Pedia، في 30 أكتوبر 2024. على الرابط التالي:

<https://econ-pedia.com/%D985%D8B6%D98%A%D982%D987%D8B1%D985%D8B2-%D8AA%D8AD%D8AA>

(3) المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، مستقبل البرنامج النووي الإيراني، الدور الأوروبي وتحولات سياسات ترامب - ملف، ألمانيا، في 3 يونيو 2025. على الرابط التالي:

<https://www.europarabct.com/?p=104838>

(4) هادي الانصاري، عشرة أسباب لرفض احتمال اندلاع حرب بين الولايات المتحدة وإيران بحسب الإعلام الغربي، تقارير ودراسات، بيروت نيوز عربية، في 3 أبريل 2025. على الرابط التالي:

<https://beirutnewsarabic.com/202503/04//%D8B9%D8B4%D8B1%D8A9-%D8A3%D8B3%D8A8%D8A7%D8A8>

(5) المصدر نفسه.

السيناريو الرابع: الاتفاق الشامل النهائي

في هذا السيناريو، تتفق الولايات المتحدة وإيران على عودة كاملة لاتفاق الخطة الشاملة للعمل المشترك (JCPOA) مع تعديلات جديدة لمعالجة الثغرات السابقة، ومن المتوقع ان يشمل الاتفاق⁽¹⁾:

- تحديد سقف لتخصيب اليورانيوم: تلتزم إيران بتخصيب اليورانيوم بنسبة لا تتجاوز (3.67%)، وهو المستوى المسموح به للاستخدامات المدنية، مع تقليص مخزونها من اليورانيوم المخصب.

- إرسال جزء من اليورانيوم المخصب إلى الخارج، وربما إلى روسيا، مع إمكانية بيعه للولايات المتحدة الأمريكية كإجراء لضمان عدم استخدامه في تصنيع أسلحة.

- تقليص عدد أجهزة الطرد المركزي: تقوم إيران بتقليص عدد أجهزة الطرد المركزي المستخدمة في التخصيب، والامتناع عن استخدام الأجهزة المتطورة.

- تعزيز الرقابة الدولية: تسمح إيران بعمليات تفتيش دورية ومفاجئة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)، بما في ذلك إمكانية قبول مفتشين أمريكيين ضمن فرق التفتيش.

- رفع تدريجي للعقوبات: تقوم الولايات المتحدة برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران بشكل تدريجي، بناءً على التزام إيران ببنود الاتفاق.

- إنشاء آلية لفض النزاعات: يتم إنشاء لجنة مشتركة لفض النزاعات، تضم الدول الموقعة على الاتفاق، لمتابعة تنفيذ البنود ومعالجة أي خروقات محتملة.

العوامل الدافعة لتحقيق السيناريو:

1- الرغبة في تخفيف التوترات الإقليمية: يسعى الطرفان إلى تخفيف التوترات في منطقة الشرق الأوسط، حيث يمكن للاتفاق أن يساهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي.

2- مخاوف الانتشار النووي: يمثل التقدم المتسارع في البرنامج النووي الإيراني، خاصة الوصول إلى مستويات تخصيب قريبة من اللازمة لصنع سلاح نووي (60%) وامتلاك كميات كافية لصنع عدة قنابل، مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي والولايات

(1) نورهان أشرف علي اسماعيل، الاتفاق النووي الإيراني والمواقف الدولية والاقليمية، دراسات، المركز العربي للبحوث والدراسات، في 9 سبتمبر 2024. على الرابط التالي:

المتحدة الأمريكية. يدفع هذا القلق نحو إيجاد حل دبلوماسي يضع قيوداً على البرنامج⁽¹⁾.

3- الضغط الاقتصادي على إيران: العقوبات الأمريكية المستمرة قد أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الإيراني، مما أدى إلى تدهور مستويات المعيشة وتزايد السخط الداخلي. قد يدفع هذا الضغط القيادة الإيرانية للنظر في التوصل إلى اتفاق يرفع هذه العقوبات.

4- استقرار أسواق الطاقة: يمكن لعودة إيران الكاملة إلى أسواق النفط العالمية أن تسهم في زيادة المعروض واستقرار الأسعار، وهو ما يخدم مصالح الدول المستهلكة الكبرى، بما فيها الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون⁽²⁾.

5- الرغبة الأمريكية في التركيز على تحديات أخرى: تسعى الإدارة الأمريكية إلى احتواء التوترات في الشرق الأوسط للتركيز على أولوياتها الأخرى، مثل المنافسة مع الصين وروسيا⁽³⁾.

6- الانتخابات الأمريكية المقبلة: قد يسعى الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) إلى تحقيق إنجازات دبلوماسية كبرى لتعزيز مكانته وقوة حزبه في الداخل الأمريكي قبل الانتخابات الأمريكية المقبلة، مما يعزز فرص التوصل إلى اتفاق⁽⁴⁾.

العوامل المعرّقة لتحقيق السيناريو:

1- التشدد السياسي في إيران والولايات المتحدة: يواجه أي اتفاق معارضة قوية من التيارات المتشددة في كل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية، ففي إيران، يرى المتشددون

(1) Valerie Lincy and Gary Milhollin, Iran's Nuclear Timetable: The Weapon Potential, Articles and Reports, Iran Watch, 28 March 2025. At the following link:

<https://www.iranwatch.org/our-publications/articles-reports/irans-nuclear-timetable-weapon-potential>

(2) Elena Ianchovichina and Shanta Devarajan, Iran's return to the oil market: Who benefits and who loses?, world bank. blogs, 11 February 2016. At the following link:

<https://blogs.worldbank.org/en/arabvoices/iran-s-return-oil-market-who-benefits-and-who-loses>

(3) منتدى الشرق، مسارات التنافس الدولي بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، مؤتمر الشرق في طور جديد، اسطنبول، 6-7 يوليو/ تموز 2024. على الرابط التالي:

<https://www.asbab.com/%D8%A7%D984%D8%AA%D8%A7%D981%D8%B3-%D8%A7%D984%D8%AF%D988%D984%D98%A>

(4) محمد ابو سريع، ما المحتمل من مفاوضات أمريكا وإيران في عُمان؟، القاهرة الاخبارية، في 11 أبريل 2025. على الرابط التالي:

<https://alqaheernews.net/news/123906/%D985%D8%A7-%D8%A7%D984%D985%D8AD%D8%AA%D985%D984>

- (التيار المحافظ والحرس الثوري) أن أي تنازل يمثل خيانة للمبادئ، بينما في الولايات المتحدة الأمريكية، يعارض الجمهوريون وبعض الديمقراطيين تقديم أي تنازلات لإيران⁽¹⁾.
- 2- انعدام الثقة المتبادلة: يسود انعدام ثقة تاريخي وعميق بين واشنطن وطهران، تفاقم بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي عام 2015⁽²⁾، يجعل هذا الانعدام من الصعب بناء جسور التفاهم والالتزام بأي اتفاق جديد.
- 3- الخلاف حول نطاق التخصيب: تظل قضية تخصيب اليورانيوم نقطة الخلاف الجوهرية، إذ تصر إيران على حقها في التخصيب، بينما تشدد الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة تحت إدارة ترامب، على ضرورة وقفه تماماً أو تقييده بشدة. هذا التناقض في المواقف الأمريكية المعلنة يزيد من صعوبة المفاوضات⁽³⁾.
- 4- الموقف (الإسرائيلي): يعتبر (كيان إسرائيل المحتل) البرنامج النووي الإيراني تهديداً وجودياً لها، وتعارض بشدة أي اتفاق لا يضمن تفكيكه بالكامل، وتمارس ضغوطاً كبيرة على واشنطن لتبني موقف متشدد، وقد تتخذ إجراءات أحادية لعرقلة أي اتفاق⁽⁴⁾.
- 5- القضايا الإقليمية والصواريخ الباليستية: إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على ربط الملف النووي ببرنامج الصواريخ الباليستية الإيراني ودورها الإقليمي يمثل عقبة كبيرة⁽⁵⁾، حيث ترفض إيران التفاوض على هذه القضايا.
- 6- عدم وجود ضمانات: تطالب إيران بضمانات لعدم تكرار سيناريو الانسحاب الأمريكي من الاتفاق، وهو أمر يصعب على أي إدارة أمريكية تقديمه بشكل ملزم قانوناً للإدارات اللاحقة⁽⁶⁾.

(1) أحمد عدنان الميالي، المفاوضات النووية الإيرانية الأمريكية.. تحديات التوصل إلى اتفاق والحلول المتوقعة، المصدر السابق.

(2) ريتشارد نيفيو، هل من الممكن التوصل إلى اتفاق جيد مع إيران؟، إيران انترناشيونال International Iran، في 27 مايو 2025. على الرابط التالي:

<https://www.iranintl.com/ar/202505274846>

(3) شبكة الساعة، ترامب محذراً إيران: إذا لم تتوقف عن تخصيب اليورانيوم سنضطر للتحرك، في 2025/6/7. على الرابط التالي:

<https://alssaa.com/post/show/34820-D8%AA%D8%B1%D8%A7%D985%D8%A8>

(4) محمد ابو سريع، ما المحتمل من مفاوضات أمريكا وإيران في عُمان؟، المصدر السابق.

(5) ينظر: ماذا تريد واشنطن وطهران من العودة للمفاوضات؟، سياسة، الجزيرة. نت، في 2025/4/12. على الرابط:

<https://www.aljazeera.net/politics/202512/4//%D985%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%B1%D98%A%D8%AF>

(6) الدراسات السياسية، هل تقترب الولايات المتحدة وإيران من اتفاق نووي جديد؟، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، في 10 تموز/ يوليو 2023، ص1. على الرابط التالي:

وفي الختام، تُظهر هذه الدراسة الاستشرافية حول السيناريوهات المستقبلية للمفاوضات الأمريكية الإيرانية بشأن البرنامج النووي الإيراني صورة معقّدة ومتشابهة، فبينما يبقى التوصل إلى اتفاق مرحلي محدود أو اتفاق نهائي شامل هدفاً مُرجحاً، إلا أن الطريق إليه يبقى محفوظاً بالتحديات، فالتفاعلات المعقدة بين المصالح الوطنية للدول المعنية، والديناميكيات الإقليمية المتغيرة، والتأثيرات الجيوسياسية العالمية، كلها عوامل تُحدد مسار هذه المفاوضات وتؤثر على نتائجها. إنَّ عدم اليقين الذي يكتنف مستقبل هذه المفاوضات يتطلب من جميع الأطراف المعنية الاستعداد لمجموعة من السيناريوهات المحتملة، والتعامل معها بمرونة ودبلوماسية.

الخلاصة

لقد توصل الفصل إلى الاستنتاجات الرئيسة الآتية:

1- إن الثقل الاستراتيجي لإيران - النابع من موقعها الجيو اقتصادي المهيمن على ممرات الطاقة الحيوية - يُشكّل محوراً أساسياً في المعادلة التفاوضية مع الولايات المتحدة الأمريكية. فمن ناحية، تحاول الأخيرة إعادة هندسة التوازن الإقليمي عبر كبح التمدد الإيراني مع الحفاظ على الأمن الوجودي لحلفائها لاسيما (كيان إسرائيل المحتل) ودول مجلس التعاون الخليجي، ومن ناحية أخرى تواجه معضلة تأمين تدفق النفط عبر مضيق هرمز الذي تُسيطر عليه إيران بشكل شبه أحادي تقريباً، هذه الثنائية تُنتج مفارقة تفاوضية معقدة، حيث تتحول المقومات الجيوسياسية الإيرانية إلى أوراق ضغط استراتيجية، تُعيد تشكيل خريطة التحالفات والصراع في المنطقة، مما يُعمّق إشكالية المفاضلة الأمريكية بين الاستقرار الإقليمي والأمن الطاقوي العالمي من جهة، والحد من النفوذ الإيراني من جهة أخرى.

2- تُعدّ الديناميكيات السياسية الداخلية في كلٍ من الولايات المتحدة وإيران عوامل حاسمة، تؤثر على مواقف كل طرف في المفاوضات. ففي الولايات المتحدة، تؤثر الانتخابات وتوجهات الإدارة على استراتيجيات السياسة الخارجية، حيث يمكن أن تؤدي التغيرات في الإدارة إلى تحولات جذرية في النهج المتبّع تجاه إيران. من جهة أخرى، يُعدّ الصراع في إيران بين الأجنحة السياسية والضغوط الاقتصادية تحديات كبيرة، حيث تؤثر هذه العوامل على قدرة الحكومة على اتخاذ قرارات موحدة. لذا، فإن فهم هذه الديناميكيات الداخلية ضروري لتقييم كيفية تأثيرها على نتائج المفاوضات بين الطرفين.

3- توصل الفصل إلى أن التفاعلات الإقليمية والدولية ستظل عاملاً حاسماً في تشكيل مسار المفاوضات الإيرانية الأمريكية، حيث تتنازع مصالح القوى الإقليمية (كيان إسرائيل المحتل، ودول الخليج) مع استراتيجيات القوى العظمى (مثل روسيا والصين، والاتحاد الأوروبي) في تحديد اتجاهاتها. فبينما تسعى بعض الأطراف إلى دفع المفاوضات نحو تسويات استقرارية، قد يدفع آخرون نحو تعقيدها لتحقيق مكاسب جيوسياسية، مما يجعل هذه الديناميكيات المتشابكة عاملاً محورياً في تحديد احتمالات نجاح المفاوضات أو تعثرها، وفقاً لموازن القوى الإقليمية والدولية المتغيرة.

تشكل التهديدات غير النووية الإيرانية، مثل دعم حلفائها في المنطقة وتطوير برامج الصواريخ الباليستية، عامل ضغط حاسماً في المفاوضات مع الولايات المتحدة، حيث تُعقد إمكانية فصل الملف النووي عن باقي الملفات الخلافية. هذا التداخل بين الأبعاد الأمنية والنووية يُضعف فرص التوصل إلى اتفاقٍ محددٍ يركز على الضمانات النووية فحسب، إذ تتعامل واشنطن مع هذه التهديدات كجزءٍ من استراتيجية إيران التصعيدية الشاملة، مما يفرض حتمية معالجتها ضمن أي تفاوض شامل أو موازٍ، أو المخاطرة بفشل المسار الدبلوماسي بسبب تراكم الشروط المتبادلة وتشابك الأولويات.

خاتمة الكتاب

ختاماً فإن إيران خلال العقود القليلة الماضية وتحديداً بعد نجاح الثورة الإسلامية عام 1979 كقوة لا يمكن تجاهله في صناعة أحداث المنطقة، لأنها تبنت مشروعاً تجاوز في خطوطه العريضة حدود الجمهورية الإسلامية، لذلك عُدت خلال تسعينيات القرن الماضي نداءً في مواجهة الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها في منطقة الشرق الأوسط، التي كانت على الدوام محط اهتمام القوى الدولية والاقليمية على حد سواء، لما تمتلكه من مقومات جيوسراتيجية، وطبيعية وبشرية وسياسية واقتصادية وحضارية ودينية، الامر الذي دفع هذه القوى للدخول في مجال التنافس ومن ثم الصراع مع بعضها البعض بهدف فرض السيطرة والهيمنة عليها. وكانت من ابرز هذه القوى هي الولايات المتحدة الأمريكية ومشروعها «الشرق الاوسط الكبير»، والذي كان الهدف من ورائه نفي الطابع الإسلامي والعربي للمنطقة العربية من خلال تحييد الهوية والثقافة العربية الإسلامية، لذلك رفضت الحكومة الإيرانية رسمياً هذا المشروع بدافع براغماتي وعقائدي في الوقت نفسه، لأن الجمهورية الإسلامية استشعرت ان امريكا من خلال طرحها لهذا المشروع ستعمل على إعادة تشكيل المنطقة سياسياً وثقافياً واقتصادياً بما يتلاءم مع مصالحها، ووجدت الولايات المتحدة الأمريكية ان من أهم هذه التحديات التي تخل بالتوازن الاستراتيجي في الشرق الاوسط هو البرنامج النووي الإيراني، وحسب تصريحها للأغراض العسكرية، فإنه سيؤدي إلى حالة اللااستقرار في الشرق الأوسط، وتتذرع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال البرنامج النووي سواء كان سلمياً أو عسكرياً كوسيلة للضغط على إيران لتحقيق اهدافها الاستراتيجية، كما تسعى لاستخدام القوة العسكرية للقضاء على البرنامج النووي، وبناءً على ذلك تعتقد الولايات المتحدة أن مصالحها العليا في العراق والمنطقة بعد عام 2003 احتواء العراق لموقع الجغرافي الحساس وامتلاكه الموارد الاستراتيجية، حيث ان الاحتلال الأمريكي للعراق مهّد لضمان امن الامدادات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية، كما تستوجب احتواء إيران وتحجيم لمكانتها ودورها في الشرق الاوسط إلى حدوده الدنيا، وذلك بفرض العقوبات الاقتصادية عليها بسبب البرنامج النووي.

وفي سياق الحديث عن الدولة الإيرانية فمن الناحية الهيكلية فإن إيران ذات سمة عقلانية لا يرتبط فيها القرار السياسي بأسرة حاكمة أو بمصالح شخصية، أو بأمزجة بعض القوى والتيارات السياسية، بل انها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمؤسسات وأطر مرجعية ووعي جمعي بأهميتها الجيوسياسية. فعلى الرغم من ان المرشد العام للثورة الإسلامية الإيرانية يحدد ويرسم الخطوط العامة للسياسة الإيرانية فإنه يتفق بالإجماع مع القوى السياسية الإيرانية على حق بلدهم المشروع في امتلاك التقنية النووية. وبذلك فإن حماية النظام السياسي في إيران وبحسب ولاية الفقيه ما زال المحور الاساس في بناء الدولة وصنع القرار الداخلي والخارجي.

وفي إطار السيناريوهات المستقبلية للمفاوضات الإيرانية الامريكية حول البرنامج النووي الإيراني، فلا يمكننا اغفال التوتر المستمر في المفاوضات الامريكية الإيرانية بشأن البرنامج النووي الإيراني، كمحدد رئيس وفاعل في رسم شكل الساسة الامريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي ستبقى التفاعلات الإقليمية والدولية عاملاً حاسماً في تشكيل مسار المفاوضات الإيرانية الامريكية، حيث تتنازع مصالح القوى الإقليمية مثل الكيان الصهيوني ودول الخليج العربي، مع استراتيجيات القوى العظمى مثل روسيا والصين، والاتحاد الأوروبي في تحديد اتجاهاتها. فبينما تسعى بعض الأطراف إلى دفع المفاوضات نحو تسويات نهائية، قد يدفع آخرون نحو تعقيدها لتحقيق مكاسب جيوسياسية، مما يجعل هذه الديناميكيات المتشابكة عاملاً محورياً في تحديد احتمالات نجاح المفاوضات أو تعثرها، وفقاً لموازن القوى الإقليمية والدولية المتغيرة.

تُعد الديناميكيات السياسية الداخلية في كلٍ من الولايات المتحدة وإيران عوامل حاسمة تؤثر على مواقف كل طرف في المفاوضات. ففي الولايات المتحدة، تؤثر الانتخابات وتوجهات الإدارة على استراتيجيات السياسة الخارجية، حيث يمكن أن تؤدي التغييرات في الإدارة إلى تغييرات جذرية في النهج المتبع تجاه إيران. من جهة أخرى، في إيران، يُعد الصراع بين الأجنحة السياسية والضغوط الاقتصادية تحديات كبيرة، حيث تؤثر هذه العوامل على قدرة الحكومة على اتخاذ قرارات موحدة. لذا، فإن فهم هذه الديناميكيات الداخلية ضروري لتقييم كيفية تأثيرها على نتائج المفاوضات بين الطرفين.

وبالمحصلة تمكنت إيران بالرغم من التحديات التي واجهتها وفي طليعتها العقوبات الاقتصادية بسبب نشاطها النووي، من تحقيق هدفها المركزي وهو الحفاظ على مكانتها

الإقليمية من خلال انتهاجها سياسة محددة تجاه دول المنطقة دون ان تمس بالتوازن الإقليمي الذي تتمتع بها المنطقة. وتجلى هذا الحضور الاقليمي لإيران من خلال:

أولاً: محاولة فرض الموقع الجيوبولتيكي لإيران مكانة حيوية ونافذة في تشكيل السياسات الاقليمية، وخاصة في سوريا ولبنان وفلسطين لانتزاع حقوقهم المهدورة على يد الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية وهو الكيان الصهيوني.

ثانياً: تجاوز إيران الوجود العسكري الامريكي في منطقة الخليج العربي واتباعها سياسة نبذ التوتر، وحسن الجوار مع دول الخليج العربي.

ثالثاً: كان من نتائج العلاقات الإيرانية مع دول الجوار أن شهدت العلاقات مع العراق تحسناً كبيراً، خاصة بعد ان احتوت إيران المشروع الامريكي في العراق من خلال توريث قوات الاحتلال الامريكي بحرب استنزاف داخل الاراضي العراقية، مما حقق لها هدفاً مهماً وهو عدم تكرار تغيير الانظمة في المنطقة على غرار الطريقة الامريكية.

رابعاً: الحضور الاقليمي لإيران لازال يقاوم العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه، ويثبت ان لديه مصالح مشروعة مباشرة ومستدامة في مستقبل منطقة الشرق الاوسط.

خامساً: لقد بينت الدراسة أن السيناريوهات الممكنة تتراوح بين التوصل إلى اتفاق مرحلي أو شامل جديد يعيد إحياء الاتفاق النووي لعام 2015، وبين انهيار كامل لمسار التفاوض وعودة الخيار العسكري أو تكثيف الضغوط الاقتصادية، مروراً بسيناريوهات وسطية تتضمن مفاوضات ممتدة ومؤقتة، دون نتائج حاسمة. ويبدو أن السيناريو الأقرب للتحقق في المدى القصير هو استمرار حالة «اللا حرب واللا سلم»، بما يحفظ التوازن القلق دون انفجار شامل، بينما يظل الخيار التفاوضي مرهوناً بحسابات الريح والخسارة لكل طرف.

سادساً: وأخيراً، يتضح أن المفاوضات الأمريكية-الإيرانية حول البرنامج النووي ليست مجرد محادثات ثنائية تقتصر على ملف التسليح النووي، بل هي معادلة جيوبولتيكية معقدة تتأثر بتداخل العوامل الداخلية والإقليمية والدولية.

من الواضح أن إيران تسعى لتحقيق مكاسب استراتيجية من خلال البرنامج النووي، سواء على المستوى التفاوضي (كورقة ضغط لرفع العقوبات) أو على المستوى الجيوسياسي (كأداة لتعزيز نفوذها الإقليمي). في المقابل، تريد الولايات المتحدة وحلفاؤها كبح الطموحات النووية الإيرانية دون الدخول في مواجهة مكلفة، مما يخلق حالة من التوتر المتوازن الذي قد يستمر لسنوات. أخيراً، يمكن القول إن أي حل دائم للأزمة النووية الإيرانية لن يتحقق إلا بموازنة مصالح جميع الأطراف، مع مراعاة

التحولات الكبرى في النظام الدولي، مثل صعود الصين وروسيا وتنامي النزعات التعددية القطبية. وفي ظل عدم وجود ثقة متبادلة بين واشنطن وطهران، تبقى الدبلوماسية الوقائية والضغط الاقتصادي هي الأدوات الرئيسة لتجنب السيناريو الأسوأ، مع إبقاء الباب مفتوحاً أمام الحلول السياسية. وبذلك، تظل المفاوضات النووية الأمريكية الإيرانية نموذجاً للصراع الجيوبوليتيكي في القرن الحادي والعشرين، حيث تختلط فيه الأجندات المحلية بالمصالح العالمية، وتُختبر فيه فاعلية الدبلوماسية في ظل تنافس القوى العظمى.

مركز الرافدين للحوار: (R.C.D)

مركز فكريّ مستقل (THINK TANK)، يعمل على تشجيع الحوارات في الشؤون التعليمية والثقافية والسياسية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السلم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأدائها، ويمثل المركز فضاءً حرّاً للحوار يتسم بالموضوعية والحياد، ويوظف مخرجاته لمساعدة صنّاع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

يُعدُّ مركزُ الرافدين للحوار من المراكز التفكير النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخب السياسية والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في توجيه الرؤى والمؤثرة في صناعة القرار والرأي العام. تم تأسيس المركز في 2014/2/2 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في العالم الإلكتروني تضم عدداً من الأكاديميين والمثقفين والسياسيين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

الرؤية:

إن المركز هو محطة ثقافية تلتقي عندها آراء النخب وصناع القرار بجميع أطيافها السياسية والدينية والقومية، وبما يوفره من بيئة حوارية إيجابية تُحسِّن إيجاد الفضاءات المشتركة بين تلك الآراء وتسهم في بناء بلدٍ مزدهر.

الرسالة:

تتمثل رسالة المركز بتشجيع وتنمية الحوارات الموضوعية والجادة بين النخب العراقية وصناع القرار بما يعزز التجربة الديمقراطية ويحقق السلم المجتمعي والتنمية المستدامة في العراق من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1. تعزيز السلم المجتمعي عبر الحوار البناء بين النخب العراقية.
2. تعزيز المسؤولية الوطنية ودعم التجربة الديمقراطية للدولة وبناء مؤسساتها.
3. مساعدة مؤسسات الدولة في حل المشكلات عبر تقديم الاقتراحات والاستشارات في مجالات مختلفة وعبر إصدارته المتنوعة وخبرائه المتنورين.
4. توسيع المشتركات بين الكيانات السياسية والاجتماعية عبر حوار محايد يعزز العلاقة بين المواطن والدولة.

الوسائل:

1. تنظيم الندوات والجلسات النقاشية في المجالات التي يُعنى بها المركز ومتابعة مخرجاتها في ظل تغطية إعلامية تعرّف بها داخل العراق وخارجه.
2. إصدار الكتب والتقارير الاستراتيجية وإجراء الأبحاث والدراسات ونشرها ورقياً وإلكترونياً.
3. عقد شراكات مع مؤسسات محلية ودولية بحثية وأكاديمية ذات أهداف مشتركة.
4. التعاون مع جامعات عالية المستوى لإقامة الفعاليات العلمية والملتقيات الفكرية.
5. إنشاء دوائر بحوث ولجان متخصصة لتعزيز البحث العلمي.
6. عقد حوارات بين المختلفين لتعزيز الاندماج الاجتماعي.

هيكلية المركز

يتكون مركز الرافدين للحوار RCD من هيكلية إدارية متشكّلة وفقاً لنظامه الداخلي تتضمن: مجلس الإدارة الذي يتكون من السيد المؤسس **زيد الطالقاني** بوصفه رئيساً للمجلس وثمانية أعضاء، ومدير تنفيذي ونائبه، وهيأة مستشارين، وعدد من الأقسام العلمية والإدارية هي: قسم البحث والتطوير، وقسم الشؤون الإدارية والقانونية والمالية، وقسم المراسم والعلاقات العامة، إلى جانب مستشار الشؤون الثقافية والتعاون الدولي.

مثل أي مؤسسة معطاءة ومثمرة، تعرّض مركز الرافدين للحوار الى عدد غير قليل من التحديات والمضايقات والاستهدافات التي حاولت النيل منه، إلا أنه أبى إلا أن تستمر مسيرته المؤثرة باستدامة العطاء وقوة الإرادة.

يُعنى المركز بعدة قضايا محلياً وإقليمياً وعالمياً يُعالجها عبر إصداراته المتنوعة من خلال المجالات الآتية:

1. العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
2. الاقتصاد والتنمية.
3. الاجتماع.
4. الشؤون الفكرية ومعالجة الظواهر الاجتماعية.
5. الشؤون الاستراتيجية والعسكرية.
6. التكنولوجيا والأمن السيبراني.
7. القضايا الدستورية والاجتماعية والقانونية.
8. الجغرافيا.
9. الدولة والمجتمع.
10. البيئة والتغير المناخي.
11. الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي.

صلات المركز البحثية والعلمية محلياً وإقليمياً ودولياً

بوصفه مركزاً بحثياً يعمل على تعزيز الحوار مع الآخر، يحرص مركز الرافدين للحوار على مد جسور التعاون المعرفي والبحثي عبر عقد صلات مع مراكز ومؤسسات بحثية عربية وأجنبية حول العالم وذلك من خلال اتفاقيات تعاون مبرمة مع مؤسسات ومراكز على درجة من الأهمية على الصعيد العراقي والعربي والإقليمي والعالمي، منها «معهد الخدمة الخارجية» التابع لوزارة الخارجية العراقية، و«مركز الدراسات المصرفية» التابع للبنك المركزي العراقي، و«جامعة صلاح الدين في أربيل»، و«مجموعة الأزمات الدولية (ICG)» (بلجيكا)، و«المعهد العالمي للمياه والبيئة والصحة» (GIWEH) (سويسرا)، و«المعهد الفرنسي للأبحاث وتحليل السياسة الدولية» (CFRP)، «معهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة» (CICIR)، و«مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية»، و«مركز الشؤون الدولية الروسي» (RIAC)، «معهد السياسة والحكم» (GPTT) (إيران)، و«المعهد العربي للديمقراطية» (تونس)، و«مركز أفغانستان والشرق الأوسط وإفريقيا (CAMEA) في معهد الدراسات الاستراتيجية (ISSI)، إسلام آباد (باكستان)، وغيرها من المؤسسات المهمة.

استطاع مركز الرافدين للحوار RCD أن يكون رائداً في عقد المتلقيات وذلك عبر ملتقاه السنوي الأكبر (ملتقى الرافدين) وهو ملتقى دولي يعقده المركز سنوياً في العاصمة بغداد، يناقش أبرز المواضيع والمستجدات على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي، ويوفر فضاءً حُرّاً لمناقشة الآراء في المجالات التي يُعقد على أساسها بين النخب على الصعيد المحلي والدولي وعلى درجة عالية من الأهمية، ويُسخّر مخرجاته لصالح بناء الدولة ومؤسساتها وتعزيز ثقافة الحوار والتعايش على المستويات كافة.

يتمتع المركز بدعم وتمويل من المؤسسات الراعية له عبر اتفاقات علنية ووفقاً للضوابط والقوانين العراقية النافذة، ويحرص على الإعلان عن مصادر هذا الدعم والتمويل بشفافية ووضوح. ويتمثل هذا الدعم لنشاطات المركز بإسهامات الهيئة الإدارية (مجلس الإدارة) والتبرعات والمنح والهبات والهدايا غير المشروطة الداخلية والخارجية، فضلاً عن المنح المالية من المنظمات الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة العراقية والدولية، والهيئات الإنسانية والتنموية والشركات الخاصة مثل (البنك المركزي العراقي (CBI)، وزارة النفط العراقية، هيئة الاعلام والاتصالات، بعثة الاتحاد الأوروبي، شركة بريتش بتروليوم (BP)، المصرف العراقي للتجارة (TBI)، المجلس الاقتصادي العراقي (IEC)، شركة وادي الخير للاستثمارات الزراعية، مصرف الثقة الدولي، شركة النافذة لخدمات الانترنت وتكنولوجيا المعلومات، مجلس الأعمال العراقي، شركة وجه القمر للاستثمارات والمقاولات، شركة مدينة المعالي للاستثمارات والمقاولات، منصة تعليم).

كما يتمتع المركز بدعم من مؤسسات عراقية رصينة مجازة قانوناً، أبرزها «الوطني من إيرثلنك» التي تعد الشركة الأولى والرائدة في العراق المتخصصة في مجال تقنية الألياف الضوئية (FTTH) وأكبر مجهز لخدمات الإنترنت في العراق، وشركة «آسياسيل» (AsiaCell) أول شركة اتصالات في العراق والمزود الرئيسي لخدمات الاتصالات النقالة والإنترنت عالية الجودة، وتملك قاعدة مشتركين وصلت إلى 19.7 مليون مشترك. و«مصرف العالم الإسلامي» أحد أهم المصارف العراقية في مجال التنمية الاقتصادية وهو شركة مساهمة خاصة أسسها نخبة من رجال الأعمال المعروفين محلياً وإقليمياً.



أولاً: الكتب المؤلفة

ت	عنوان الكتاب	المؤلف	سنة النشر
1	الاقتصاد العراقي بعد عام 2003	زين العابدين محمد عبدالحسين صادق علي حسن	2018
2	أهوار العراق ثلاث دراسات في البيئة والحيوان والسياحة	عبد علي الخفاف حسين عليوي الزيايدي خالد كاطع الفرطوسي	2019
3	محاضرات في الشأن العراقي	مجموعة خبراء	2019
4	بناء العراق الواقع والعلاقات الخارجية وحلم الديمقراطية	لقمان عبد الرحيم الفيلي	2020
5	الاقتصاد السياسي للتعليم في العراق	أ.د. كامل علاوي الفتلاوي أ.د. حسن لطيف الزبيدي	2020
6	بين جيلين.. مجموعة حوارات متسلسلة بين شاب عراقي وأخيه الأكبر	لقمان عبد الرحيم الفيلي	2021
7	البنك المركزي العراقي: الأدوار.. المهام.. وخيارات المستقبل	مجموعة مؤلفين	2021
8	العراق 2020: التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض	2021
9	الوجيز في خلافة الدول: دراسة قانونية في ضوء أحكام الاتفاقيات الدولية	د. أبوطالب هاشم أحمد الطالقاني	2021
10	فلسفة أطر العلاقة البنينة للابتيقيا والقانون: دراسة قانونية نقدية في الواقع وعالم ما بعد العلمانية	أ.د. إياد مطهر صبهود	2021
11	العقد الاجتماعي عند الشيخ النائيني في العراق	أ. المتتمرس د. عبد الأمير زاهد	2022
12	رؤى جديدة لإدارة صناعة إستخراج النفط في العراق	أ. د. جواد كاظم لفته الكعبي	2022
13	مشكلات عراقية معاصرة	أ.د. وليد عبد جبر	2022

سنة النشر	المؤلف	عنوان الكتاب	ت
2022	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض	العراق 2021 التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	14
2022	أ.د. حسن لطيف الزبيدي د. كرار أنور البديري د. أحمد أمين	الصين وشركات التكنولوجيا أذرع التجسس ومصادر التفوق والهيمنة الرقمية	15
2023	أ. د. حسين عليوي ناصر الزبيدي	النَّسَادُ المَالِيَّ والإِدَارِيَّ فِي العِرَاق رؤيةً جغرافيَّةً-سياسيَّةً	16
2023	د. فاضل عبد الزهرة الغراوي	انتهاكات داعش للقانون الدوليِّ الإنسانيِّ	17
2023	د. حسين الشهرستاني	مصادر الطاقة ومستقبل البشرية	18
2023	مجموعة مؤلفين	دراسات في الحركات الاسلامية المعاصرة في العراق	19
2023	هبة حسين الرماحي	الوجود الإسلامي في اوربا ومستقبله: دراسة في ضوء المصادر الاستشراقية المعاصرة	20
2023	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض	النجف الاشرف 2050 رؤية مستقبلية	21
2023	مجموعة مؤلفين	تقويم عمل الحكومة العراقية خلال عام كامل 2022-2023	22
2024	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض م.م. عمّار كريم حميد	العراق عقدان ملتهبان: تناسل الازمات وامتناع الحلول (5 مجلدات)	23
2024	د. دهام محمد العزاوي	كركوك العراقية وصراع الهويّات الفرعية	24
2024	أ.د. حميدة شاكر الإيدامي أ.م. د. أمجد راضي الزاهدي	الأهمية الاقتصادية لميناء الفاو الكبير وانعكاسه على واقع التنمية المستدامة في العراق	25
2024	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض أ.د. أسعد كاظم شبيب	العراق 2022: التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	26
2024	د. عماد هادي علو الربيعي	المؤسسة العسكرية العراقية 2003-2020	27

ت	عنوان الكتاب	المؤلف	سنة النشر
28	العراق 2023: التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض	2025
29	الانتفاضة الشعبية في العراق 1999 بعد استشهاد السيد الصدر (قدس): المقدمات، المسارات، النتائج	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض أ.د. أحمد سامي المعموري	2025
30	جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق: حقائق جديدة على أرضٍ قديمة	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض عمّار كريم حميد	2025
31	السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في عهدي ترامب وبايدن 2017 - 2024	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض عمّار كريم حميد	2025
32	النجف قبل الإسلام: حفريات في ذاكرة المنطقة	عبد الأمير المؤمن	2025



ثانياً: الترجمات

ت	عنوان الترجمة	المؤلف	سنة النشر
1	حرب بلا نهاية: سياق حرب العراق	مايكل شوارتز	2019
2	مقدمة في الفلسفة السياسية	جيسون برينن	2019
3	ربيع الموارد والنمو الاقتصادي	بيتر كازناتشيف	2019
4	العراق تاريخ سياسي من الاستقلال الى الاحتلال	عزيد داويشة	2019
5	المرجعية الدينية الموقف الوطني في العراق بعد 2003	كارولين مرجي الصايغ	2020
6	القاعدة والدولة الإسلامية وحركة الجهاد العالمية ما يحتاج الجميع الى معرفته	دانيال بايمن	2021
7	أوهام النصر صحوه الأنبار وصعود الدولة الإسلامية	كارتر مليكزيان	2021
8	شَنّ حروب التمرد الدُّروسُ المُستَقاةُ مِنْ حُرُوبِ التَّمَرُّدِ بَدْءًا مِنْ الفيت كونغ وَوُصُولَ إِلَى الدَّوْلَةِ الإِسْلَامِيَّةِ	سيث ج. جونز	2021
9	النظام الفيدرالي في العراق النشأة والأداء والأهمية	فرح شاكر	2021
10	الاتجاهات العالمية 2040	مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي	2021
11	الشيعة العرب .. المسلمون المنسيون	كراهام فولر زند الرحيم فرانك	2021
12	حكّام وعقائد وثروات لماذا أثرى الغرب دون الشرق؟	جارِدِ رُوِبِن	2021
13	جنود ومواطنون التاريخ الشفوي لعملية "حرية العراق" من ساحة المعركة إلى البنّتاغون	كارل ميرا	2021
14	الأمن في منطقة الخليج	فاطمة شايان	2021
15	بين الدولة واللدولة .. السياسة والمجتمع في كردستان العراق وفلسطين	مجموعة مؤلفين تحرير: گلستان گُری زايينه هوفمان فرهاد إبراهيم سَيدر	2022
16	الإسلام الشعبي والسياسة إيران والعراق ولبنان	جون أرمجاني	2023

ت	عنوان الترجمة	المؤلف	سنة النشر
17	فهم العنف الديني: اكتشاف الراديكالية والارهاب في الدين من خلال دراسة حالات نموذجية	مجموعة مؤلفين تحرير: جيمس دينكلي مارسيلو موليكا	2023
18	الاقتصاد السياسي لعلاقة الاتحاد الاوربي مع العراق وإيران- تقويم لعلاقة السلام عبر التجارة	أمير كامل	2023
19	نظرة جديدة في العلاقات التركية العراقية - معضلة التعاون الجزئي	محمد عاكف قومرال	2023
20	الحرب الخفية: كيف تمكنت الصين من السيطرة على غفلة من النخب الأمريكية	روبرت سبولدينغ سث كوفمان	2023
21	الحرب والسلام السيبرانيان: الصراع الرقمي في الشرق الأوسط	مجموعة مؤلفين تحرير: مايكل سيكستون وإليزا كامبيل	2023
22	الركائز السبع: الأسباب الحقيقية لإضطراب الشرق الأوسط	مجموعة مؤلفين تحرير: مايكل سيكستون وإليزا كامبيل	2023
23	صعود روسيا: السياسة الخارجية لبوتين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مجموعة مؤلفين تحرير: مايكل سيكستون وإليزا كامبيل	2023
24	السفراء: الدبلوماسيون الأمريكيون على الخطوط الأمامية	بول ريكر	2023
25	كيف أصبح العالم غنيًا؟	مارك كوياما جاريد روبين	2024
26	بناء المؤسسات في البلدان الضعيفة: أولوية السياسات المحلية	أندرو رادين	2024
27	المعلومات والسلطة والديمقراطية: الحرية من نبات المعرفة	نيكو شتير	2024
28	منظمة أوبك في القرن العشرين: من الصعود إلى الانحدار	تحرير: جوليانو غارافاني	2024
29	العراق في مواجهة العالم: صدام، والولايات المتحدة الأمريكية، ونظام ما بعد الحرب الباردة	ساميول هلفونت	2025
30	العراق: السلطة والأنظمة والهويات	أندرو جيه فليبرت	2025



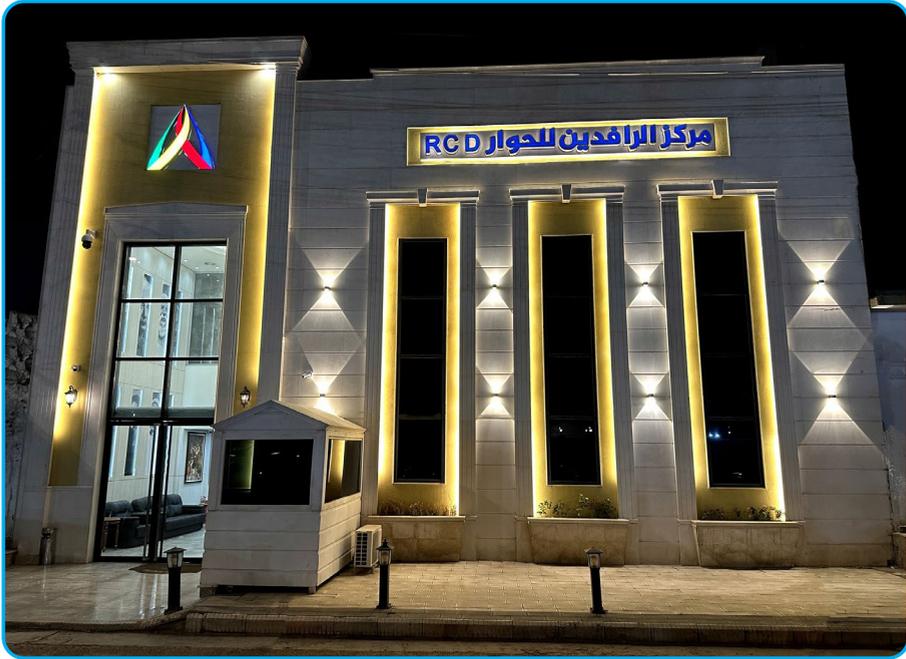
ثالثاً: سلسلة الرسائل والأطروحات الجامعية

ت	عنوان الرسالة / الأطروحة	الباحث/ة	سنة النشر
1	موقف إيران من الاجتياح العراقي للكويت 1990 - 1991 دراسة تاريخية	رماح سعد مرهون المعموري	2021
2	الأثر المترتب على مخالفة ضوابط تسبب الحكم الجزائي في التشريع العراقي (دراسة مقارنة)	م. م. يوسف فاضل طه حرز الدين	2021
3	صناديق الثروة السيادية دراسة قانونية مقارنة	د. لنجة صالح حمه طاهر حمه أمين	2021
4	التنمية السياسية وأزماتها السياسية في العراق بعد عام 2003	د. فرزديق علي التميمي	2021
5	ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح	عمّار كريم حميد	2021
6	الارهاب والنظام السياسي الدولي بعد أحداث 11 أيلول سبتمبر 2001 رؤية مستقبلية.	د. خالد محمد طاهر شبر	2022
7	الاستثمار الدولي باعتماد أّمودج ICAPM واستثمارات الشركات الدولية	د. علي عبد الأمير فليفل أ.د. حاكم محسن محمد الربيعي	2022
8	تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية "العراق أّمودجاً"	أ.م.د. إبراهيم جاسم جبار الياسري	2022
9	المكان وأثره التنظيمي في القوى الاجتماعية والاقتصادية لمحافظة النجف الأشرف	د. عصام صباح إبراهيم	2022
10	عجز الموازنة العامة والتغير النقدي في العراق للمدة 1980 - 2015	أ.م.د. حسين شناوة مجيد	2023
11	الحراك الاحتجاجي في العراق حلم الديمقراطية: من النكوص الى الانبعث	د. سيف حيدر الحسيني	2023
12	المحيط الاقليمي ومحاربة الإرهاب في العراق	د. باسم محمد يونس	2025



رابعاً: الإصدارات القادمة

سنة النشر	فئة الإصدار	عنوان الإصدار	ت
2025	كتب مؤلفة	العراق 2024: التقرير الإستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	1
2025	كتب مؤلفة	صلاحيات رئيس الجمهورية في الأنظمة السياسية البرلمانية المعاصرة: النظام السياسي العراقي وفق دستور 2005 أمودجاً	2
2025	كتب مؤلفة	مجلس الاتحاد العراقي: اشتراطات قانونية وتحديات عملية	3
2025	كتب مؤلفة	برامج الحكومات العراقية (2003 - 2025)	4
2025	كتب مؤلفة	حدود العراق الدولية: من خرائط النزاع الى بوابة التعاون	5
2025	ترجمات	الحرب الباردة في العالم الإسلامي	6
2025	كتب مؤلفة	السياسات الخضراء: إعادة تعريف التقدم في عصر الذكاء الاصطناعي	7
2025	كتب مؤلفة	دور إيران في محددات التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط (البرنامج النووي امودجاً)	8
2025	عبد الامير المؤمن	النجف قبل الاسلام حفريات في ذاكرة المنطقة	9





www.alrafidaincenter.com



00964782622246



[alrafidaincent](https://twitter.com/alrafidaincent)



[alrafidaincenter.com](https://www.facebook.com/alrafidaincenter.com)



[alrafidaincent](https://www.telegram.com/alrafidaincent)



[alrafidaincent](https://www.tiktok.com/alrafidaincent)



info@alrafidaincenter.com



مركز الرافدين للحوار RCD



النجف الأشرف - حي الحوار - امتداد شارع الاسكان
العاصمة بغداد - الجادرية - قرب تقاطع ساحة الحرية

يستقصي الكتاب محددات الدور الإيراني في معادلات التوازن الاستراتيجي في ظل منطقة مضطربة وتحولات عاصفة مرت بها بعد أحداث تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٢ في فلسطين المحتلة وطبيعة انعكاس هذه التحولات على أمن إيران القومي ومدى قدرتها على إدارة الأزمات بوصفها قوة إقليمية تسعى إلى تثبيت نفوذها في مواجهة القوى الكبرى الفاعلة. كما يستكشف المؤلفون موضوع البرنامج النووي الإيراني وسيناريواته المستقبلية، وما إذا كان سيبقى أداة للردع بعد هجمات الولايات المتحدة وكيان الاحتلال الصهيوني ضد الجمهورية الإسلامية والرد الإيراني غير المسبوق. وبذلك يسعى الكتاب إلى معالجة هذه التطورات والتداعيات عبر تقديم دراسة تحليلية معمقة برؤية شاملة تسهم في فهم ديناميات القوة والتوازن في الشرق الأوسط وتوضيح موقع إيران في هذا السياق.

ISBN 978-9-9227435-8-7



g

789322

743587

-  www.alrafdaincenter.com
-  info@alrafdaincenter.com
-  00964782622246
-  ص.ب. 252

العراق - النجف الاشرف - صي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الصرية



مركز الرفادين للحوار
Rafidain Center for Dialogue
R. C. D.